وزارة التعليـــــم العـــالي والبحث العلـــمي

جامـــــعة الجـــــزائر 2

كليّة اللّغة العربية وآدابها واللغات الشرقية قسم علوم اللّسان

الشّـاذّ النّحوي في القرآن الكريـــم
دراسة لسـانية

مذكّرة لنيل شهادة الماجستير

تخصص: علوم اللّسان وتحليل الخطاب

إعداد الطالبة: إشراف:

صافية فاصولي أ.د. مفتاح بن عروس

السنة الدراسية:

2015-2014

شـــــكـــــــر

الحمـــــد لله الـــذي أعـــانني ووفّقني لإتمـــام هذا البحث المتـــواضع، ويسّر لي السبـــل لتحقيـــــقه، وإخراجه إلى ضوء الوجـــــود.

والشكـــــر الجزيل للأستـــاذ المشرف الأستاذ الدكتور "مفتاح بن عروس"، الـــــذي كـــــان ينبوعـــا من ينـــابيع العلم والمعرفة، استقينـــا منه لمدّة سنة, فكان نعم الأستاذ مرشدا ودليـــلا ومعينـــــا، والشكر الخاص للأستاذ "مقداد حوالام" الذي فتح عيني على النحو العربي.

كمـــــا لا يفـــوتني أن أشكر كلّ من ترك بصمـــة يده في هذا البحـــث أســـــاتذة وطلبة وأصدقـــــاء.

شكـــــــــرا لكـــــم

إهـــــــــــــداء

إلـــــى من كانت لؤلـــؤة تنير دربي، وكانت أول من لمحت عيني.....

إلـــــى من كـــــانت نغمة تسكن روحي، وبلسمـــــا يداوي جروحي،

ونشوة تسري في عروقي ، وشمعة تحترق لتضيء طريقي....

إلـــــى من حملتني تسعة أشهر في رحمهـــــا، وتسعة أعـــوام على يدها،

ومـــــدى العـــــــــمر في قلبهـــــــــا.....

إلـــــى من وصى بهـــا الرحمـــــن، وجعل تحت أقدامها الجنان.....

أمّـــــــي الحبيـــــــــــبة

إلـــــى من علمني معنى الجدّ والاجتهـــــاد، لأرسم طريقي نحو النجـــــاح،
وفتح لـــي بابا نحو بحر العلم والمعرفة، وزوّدني بســـلاح الصبر والإرادة والعزيمـــة،

للمضي قدما نحو المستقبل بروح متفـــائلة ومعنويات مرتفعة.....

أبـــــــــي العزيـــــــــــز

إلـــــى من شجعني على مـــواصلة درب العلم والمعرفـــة، ورفع من معنويـــاتي،
فكـــــان عونـــا وسندا لي في إتمـــام هذا البحث، ولـــم يبخل علـــــيّ

بنصـــــائحه وتوجيهـــــاته.، ومســـــاعدته...

زوجـــــــي وفقه الله في منـــــــاقشة رســـــالة "الدكتوراه"

إلـــــى كلّ إخـــــوتي وأخواتي وصديقـــــاتي ...أهدي ثمرة جهـــــــدي.

المقـــدمـــة

ظل القرآن الكريم منذ عصور خلت، محطّ اهتمام اللغويين، والبلاغيين، والنحاة، وغيرهم ممن شملوه بالدراسة، وقد يعود سبب ذلك إلى البحث في إعجاز أسلوبه، وبراعة تصويره، وإحكام عباراته، فهو معجزة الله الخالدة التي أبهرت العرب الأفحاح، وجهابذة اللغة في زمن سلطانهم، وسيطرتهم عليها، ولعل أكثر هذه الدراسات اللغوية والبحوث تناولا لموضوعات القرآن الكريم، هي المهتمة بمسألة إعجاز ألفاظه ومعانيه (اللّغوي)، حيث تناولوا مشكل القرآن وغريبه، كما أولوا عناية بتراكيبه النحوية والبنى الصرفية، وكذا دراسة الشاذ منه الذي خرج عن الوضع النحوي المتّفق عليه، وما خالف قواعد اللغة العربية، مركزين بالخصوص على القراءات القرآنية الشاذة الواردة عن القراء في قراءة دون أخرى، وسبب ضعفها.

غير أنّنا لاحظنا أنّ هذه الدراسات ركزّت على توضيح الشاذ عن القواعد العربية في القرآن الكريم، دون إبراز جماليته وفنيته في الموضع الوارد فيه، ومدى مضاهاته للخاضع للعرف النحوي، وحسن اختياره في المكان الوارد فيه، باستثناء بعض المؤلفات القليلة التي تشير إلى ذلك في ثناياها دون إفراد عنوان مخصص لحسن المعاني المستقاة من هذا الشاذ النحوي في القرآن الكريم، وانفتاحه على الدلالات المختلفة، وهذا ما جعلنا نطرق هذا الموضوع من أجل إبراز الإعجاز اللغوي في استعمال هذا الشاذ المتّفق على شذوذه في كلّ الروايات الصحيحة، أي ما نزل القرآن عليه شاذا، وليس ما شذّ في قراءة دون أخرى، لأنّ هذا مختلف فيه نحويا.

الإشكالية:

أشار النحاة إلى الشاذ النحوي الموجود في القرآن الكريم، سواء تعلق الأمر بالتقديم والتأخير، أو الحذف في التركيب، وكذلك العلامة الإعرابية، وغيرها مما ورد فيه خارجا عن الوضع النحوي الموضوع، لكن لم يشيروا إلى بلاغته في الموضع الذي وضع فيه، أو إخلاله بالمعنى، ومنه سنحاول في هذا البحث الإجابة عن الطرح الآتي: هل ورود هذا الشاذ النحوي أفسد أو أخلّ بالمعنى في التركيب القرآني؟ أم أنه زاد الأسلوب القرآني بلاغة وحسنا ورونقا لفظيا؟ وهل استقام به التركيب أم أنه ورد

غريبا غامضا غير مفهوم؟، وهل البديل الخاضع للقواعد النحوية بإمكانه تعويض هذا الشاذ بنفس المعنى المراد منه دون أن يخلّ بأسلوب القرآن الكريم؟، وهل هناك قصد في استعماله؟ وهل يمكن اعتباره سرّا من أسرار الإعجاز اللغوي في القرآن؟

الدراسات السابقة:

طرحت بعض الدراسات المتعلقة بالشاذ النحوي في القرآن الكريم، منها "التوجيه النحوي للقراءات الشاذة في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس" للطالب محمد بن محمد أحمد قاسم لنيل شهادة الماجستير، غير أنها ركزت على الشاذ في جميع القراءات، وأهملت إبراز جماليته وفنية أسلوبه، لأنّها اعتمدت تبيين سبب ضعف القراءات من الناحية النحوية أو سلامتها.

كما نجد مؤلفات اهتمت بالجوانب الفنية للقرآن الكريم دون التركيز على الشاذ منه.

أسباب اختيار الموضوع:

اهتم اللغويون كثيرا بالمواضيع المتعلقة بالقرآن الكريم، فهو نص مقدّس صالح لكلّ زمان ومكان، لا يخلو من جديد، ولا شك أن الدراسات التي تناولت الشاذ في القرآن الكريم، قد ركزت على ما شذّ نحويا في قراءة دون أخرى، كما وجدت دراسات ركزّت على توضيح الشاذ عن القواعد العربية في القرآن الكريم، دون إبراز بلاغته وفنيته في الموضع الوارد فيه، ومدى مضاهاته للخاضع للعرف النحوي، إلا ما ورد متفرقا تحت عناوين جزئية، وهذا ما جعلني أفكر في طرق باب البحث في هذا الموضوع، من أجل تبيين جانب من جوانب الإعجاز اللغوي في هذا الشاذّ النحوي الذي خرج عمّا ألفته العرب، وذلك فيما اتّفق فيه على نزوله شاذا في كلّ الروايات ،وليس فيما شذّ في رواية دون أخرى.

ويضاف إلى ذلك صلاحية الخطاب القرآني لكل الأزمنة وتجدّد معانيه، ما يجعله ميدانا خصبا للدراسة والبحث.

صعوبات البحث:

ممّا ال شك فيه أنّه لا يخلو بحث علمي من صعوبات مهما كانت درجاتها، ومن أهم الصعوبات التي واجهتها في هذا البحث:

معظم الدراسات التي تتناول الشاذّ النحوي في القرآن، تركّز على الشاذ في القراءات.

- قلّة المراجع المتناولة للشاذ النحوي في القرآن الكريم في الرواية المتفق عليها، والاهتمام بالشاذ في القراءات القرآنية.

- تركيز المراجع التي كتبت في الشاذ القرآني على الإعراب، دون بيان دوره في إبراز جمال الأسلوب القرآني بوروده على هذا الشكل.

- أضف إلى ذلك صعوبة طبيعة الموضوع الذي هو الشاذ النحوي في نصّ إلهي مقدّس، يسكت عنه في بعض الأحيان المفسرين.

خطة ومنهج البحث:

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك برصد ووصف ظاهرة الشذوذ في النحو، وكذلك تحليلها في القرآن الكريم، وفق الخطّة التالية:

تمهيد: وفيه نحاول إعطاء لمحة تاريخية عن نشأة الدراسات النحوية القديمة في مجال البحث عن المعنى، وكيفية ارتباط نشأتها بالقرآن الكريم، وكذا علاقتها بالدرس النحوي الحديث.

الفصل الأول: وقد قسمناه على مباحث، وقد تطرّقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الشاذ النحوي ،وتاريخ استعماله عند العرب، مبيّنة أنواعه، وما شذّ عنهم في الكلام.

والمبحث الثاني: نتطرّق فيه إلى مفهوم النحو، وأصوله المعتمدة من سماع، وقياس، وإجماع، واستصحاب.

أمّا المبحث الثالث: فخصصناه لمفهوم القرآن الكريم وكيفية نشوء علم القراءت، مبرزين جوانب الإعجار اللغوي فيه.

الفصل الثاني: وقسمناه أيضا إلى مبحثين، في الأول منه تطرقنا إلى القرائن اللفظية بالمصطلح الحديث أو ما يمكن أن نطلق عليه القواعد النحوية، والثاني: ما يحدث في المعنى عند الترخّص فيها.

الفصل الثالث: وهو الجانب التطبيقي، حيث **قسمناه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول خصّصناه لاستخراج الشاذّ النحوي** في العلامة الإعرابية من القرآن الكريم، **والثاني: الشاذّ في المطابقة، والثالث: الشاذّ في الرتبة والربط، وكذلك** تعليل النحاة على ما ورد عليه، محاولين إبراز دوره في إيضاح المعنى المراد، وعدم خروجه عن النحو **الموضوع من قبل النحاة.**

خاتمة:

نتطرّق فيها إلى أهمّ **نتائج البحث** المتحصّل عليها، والتي تكون عبارة عن ملخّص للإشكالية المطروحة سابقا في المقدّمة.

تمـــــــــــــهيـــــــــــــد

نشأة الدّرس النّحوي القديم وتطوّره وعلاقته بالقرآن الكريم

اهتمّ العرب عامّة، والنحاة خاصة منذ القدم بدلالة المعاني في الجمل وإشكاليتها التّي عرفت جدلا كبيرا، ودراسات واسعة، وعن العوامل التّي تساعد في كشف **معاني** التراكيب، وتساهم في كشف معاني التراكيب وتساهم في فهم الجمل وتفكيك دلالاتها ومقاصدها، وتجلّى هذا الاهتمام أكثر مع نزول القرآن الكريم، هذا النصّ الإلهى الذي أعجز حتّى أصحاب السليقة وفحول اللغة، كافرهم ومؤمنهم، فها هو ذا الوليد بن المغيرة يعترف بإعجازه وانبهاره به، فيقول: "والله إنّ فيه لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمورق، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه ليعلو ولا يعلى عليه"[1]، ناطقا لسانه ببيان بلاغته وسمو معانيه إلى أرقى الدرجات، ما عجز قلبه عن اتّباعه والإيمان به.

وإذا كان هذا هو رأي ابن المغيرة – **رغم كفره**- فلا يدهشنا من تملّكهم وأسرهم في أعماقه، وغاص بهم في مكنوناته، حتّى راحوا يدخلون في دين الله أفواجا، ويذودون عنه بأرواحهم، ويصونونه في قلوبهم، فلم تستطع محاولات تدنيسه الوصول إليه، فالله سبحانه وتعالى حفظه وصانه وهو خير الحافظين، يقول **تعالى في** كتابه الكريم: {إنّا نحن نزّلنا الذكرى وإنّا له لحافظون} (الحجر: 09)، ومن أجل فهم **النصّ المقدّس، حاول** العرب بذل قصارى جهدهم للغوص في معانيه، وذلك لأمرين هما:

_ رغبة العرب في الحفاظ عليه من اللّحن والخطأ بعدما شاعت أو بالأحرى تفشّت ظاهرة دخول الأعاجم في الإسلام، وصعوبة نطقهم باللغة العربية، وخاصة ما تلاها من بروز ظاهرة تعدّد القراءات واختلافها حتّى عدّت أكثر من عشر قراءات بين اختلاف في الإعراب والصيغ الصرفية، "فظهرت هنا طائفة راحت تعنى بإعراب نصوص القرآن الكريم، واتّجهت اتجاها لغويا في بحثه مستعينة برواية **اللغة، ثمّ** توسّعت في الدراسة، فتناولت علل الإعراب، وهي طائفة من النحاة"[2].

---

[1]- **مناع** يقطّان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000ط3، ص284.

[2]- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهه البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1980، **ط**، ص13.

_ وثانيها فهم أحكامه وشرائعه حتّى يسهل على من اتّبع نهجه أداء عبادته ومناسكه التي يعدّ القرآن مصدرا تشريعها، فظهرت طائفة أخرى "ذهبت تدرس القرآن لتستخرج الأحكام التي تلزم لبناء المجتمع الإسلامي، وهي طائفة الفقهاء"[1]، ولا يمكن فهم شعائره إلّا بحلّ شفرة تراكيبه اللّغوية للكشف عن معانيه، إذ تعدّدت الآيات وتنوّعت بين السهولة والغموض، والقرآن نفسه أقرّ بذلك وأكّده في قوله تعالى: {هو الذّي أَنْزَل عَلَيكَ الكِتابَ منهُ آياتٌ محكماتٌ هنّ أُمُّ الكتابِ وأُخرُ متشابهاتٌ فأمّا الذّين في قلوبهم زَيْغٌ فيتّبعون ما تشابهَ منهُ ابتغاءَ الفتنة وابتغاءَ تأويله وما يعلمُ تأويلهُ إلّا اللّه والرّاسخون في العلمِ يقولون آمنّا به كلٌّ من عندِ ربِّنا وما يذّكرُ إلّا أوْلُو الألبابِ} (آل عمران: 07)، إذ كانت كثير من الآيات مغلقة المعاني، ويصعب فهمها، فلاقت اجتهادا كبيرا من النحاة مساواة مع الفقهاء والقرّاء.

هذا ما جعل الخليل بن أحمد االفراهيدي وأقرانه من أهل العلم واللّغة يرتحلون إلى البوادي لجمع ما أمكن من لغة الأعراب الخلّص وأصحاب القريحة القحّة الذّين لم يختلطوا بالأعاجم، ومحاولة إحصاء المفردات، فجمعوها في أبواب ورسائل ، وحفظوا أشعار العرب المتواترة على القبائل منذ العصر الجاهلي، والمتناثرة بين ربوعها، وقد رجع علماؤنا الأجلّاء إلى هذه الأشعار، كون القرآن استعمل ألفاظا ومعاني هي وليدة العصر الجاهلي، إذ غمضت عليهم، فكان الشعر الجاهلي ملاذا لهم، فهذا ابن عباس رضي الله عنهما يقول: "إن أشكل عليكم في كتاب الله شيء فعليكم بالشّعر، إنّ الشّعر ديوان العرب".

ولم يكتف علماء اللّغة بالشعر الجاهلي، بل حددت "فترة زمنية معيّنة عرفت باسم (عصر الاستشهاد) أو (عصر الاحتجاج)، وهي فترة زمنية تشمل العصر الجاهلي كلّه وتمتدّ حتّى حوالي منتصف القرن الثاني للهجري، وقد وضع النحاة العرب القدماء وجامعو، اللغة قيودا لهذه الفترة الزمنية، تمثّلت في تحديدهم للقبائل

[1]- عبد الفتاح لاشين، المرجع السابق، ص نفسها.

التي يأخذون عنها، وفي شروطهم لمن يجوز الاحتجاج بلغته، ولعلّ السبب وراء هذا التحديد الذي فرضوه على الزمان والمكان، هو الخشية على لغة القرآن الكريم"[1]، لهذا رفضوا من دخل اللّحن لغته كالفرزدق والمتنبّي وغيرهم ممن شاع في شعره اللّحن والخطأ.

وقد عرفت هذه الرّحلات إلى البوادي بداية ظهور المدارس النحوية، فكانت مدرسة البصرة، ثمّ خرجت عنها مدرسة الكوفة التي عارضتها في كثير من المسائل النحوية، ثمّ ظهرت بعدها مدرسة بغداد التي توسّطت أراءهما، فكانت هذه المدارس الثلاث أصلا استمدّ منه النّحويون معظم مسائلهم، وإن لم يكن للمدرسة الأخيرة حظّها في الشهرة ما بلغه صيت البصرة والكوفة، ولعلّ هذا الصراع الكبير الذي احتدم بين المدرستين، والذي مردّه إلى الاختلاف في النظر للقضايا والمسائل، أتى بالفائدة على علم النحو بمؤلفات كثيرة ساهمت في تطويره، فقد كان علماء الكوفة يسهرون اللّيالي في البحث والتمحيص، وفحص كتب البصريين لإيجاد الهفوات والأخطاء التي يقعون فيها، ولو كانت صغيرة للإطاحة بهم، والتهجّم عليهم بالنقد، إذ يروى "أنّ الفرّاء – وهو غريم سيبويه- قد مات وتحت رأسه الكتاب لسيبويه"[2]، وكان علماء البصرة هم الآخرون لا يغمض لهم جفن حتّى يردّوا عليهم بالحجج والبراهين، ولعلّ الحادثة الزنبورية التي اشتهر بها الكسائي لخير دليل غلى هذا الصراع.

وقد حاولت هذه المدارس الثلاث البحث في مسألة المعنى التي كانت تحتلّ معظم صفحات كتبهم، إذ أعطوها حظّ الأسد من الدراسات، فكثيرا ما نجدهم يرجعونها إلى العوامل التي كانت جلّ دواوينهم تزخر بالتفاصيل عنها، ولم يكتفوا بهذا، بل بلغ الأمر بأبي أسحق إبراهيم بن السري الزجّاج إلى جدّ تقدير العوامل عند اختفائها، فكان "يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلّم من إرادة الإخبار عنه"[3]، وكذلك تقديره

---

[1]- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، الأردن، 2002، ط1، ص20.

[2]- عبد الفتاح لاشين، المرجع السابق، ص 15.

[3]- إبراهيمم مصطفى، إحياء النحو، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1992،ط2، ص52.

في باب الاشتغال والاختصاص والنداء وغيرها من المسائل، وكما فعل ابن يعيش، والزمخشري.

ولم يهتمّ علماؤنا الأجلاّء بالعوامل فقط، بل كان للإعراب هو الآخر حظّه من هذه الدراسات –وإن كان مقترنا بالعوامل إلى حدّ كبير-، وخاصة بعد ظهور القراءات المختلفة من حيث العلامة الإعرابية، ما جعل النحاة يسارعون إلى إجازة بعض القراءات الموافقة للمقاييس النحوية، وإكراه ما عارضها، وإبراز دور العلامة الإعرابية في الكشف عن المعنى، وفتحها للدلالات فيما كان بالقرآن الكريم من تقديم وتأخير في المواضع النحوية، ومن ذلك ما يروى عن أعرابي في خلافة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: "أنّه طلب إلى أحد القراء أن يقرئه القرآن، فأقرأه رجل ورة براءة، فقال :(أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِهِ)* بالخفض، فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا ابرأ منه"[1].

كما رأوا أنّ الإعراب يعمل على تحديد عناصر الجملة، عند التقديم أو التأخير في عناصرها، زمن ذلك قوله تعالى: { إنَّما يخشَى اللهَ من عبادِه العلماءُ} (فاطر: 28)، وقد نجحوا في ذلك إلى جدّ ماا مدعّمين أراءهم بأدلّة وحجج سديدة هي وليدة القرآن الكريم، عقلية العربي أنذاك المتعلّق بلغته، وحبّه الشديد لرفع مجدها بين اللّغات الأخرى.

هذه النظريات ورغم ما أحدثته للدرس النّحوي من تطوير، إلاّ أنّها كانت محلّ معارضة من طرف بعض النحويين، على غرار قطرب الذي نفى نفيا قاطعا أن تكون العلامة الإعرابية أو الإعراب وضع للدلالة على المعاني، بل لأجل توالي الكلام، ذلك أنّ كثرة السكون تبطئ في الكلام، وكثرة الحركة تسرّعه، وهذا ما جعل الحركة تعقب السكون ليعتدل الكلام، يقول: " لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني...فقد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني،...وأسماء مختلفة في الإعراب

---

[1]- عبد الفتاح لاشين ، المرجع السابق، ص53.

*- القراءة الصحيحة هي: {أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُه} الآية 30 من سورة التوبة.

متفقة في المعاني... فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلّا بزواله...إنّما أعربت العرب كلامها، لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون الوقف ...إنّهم في **اجتماع الساكنين** يبطئون وفي كثرة الحركة يستعجلون..."[1]، وإن كانت هذه نظرة قطرب في القديم، فإنّنا نجد من المحدثين من نادى بنفس الرّأي مقتفيا أثر قطرب متمثلا في رأي إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة)، الذي رفض فيه أن يكون القرآن نزل معربا، بل أعرب من طرف القرّاء، غير أنّ النحاة لم يقفوا أمام هذا الموقف دون أن يحرّكوا ساكنين، بل ردّوا عليهم بالحجة والدليل عن نزول القرآن ومعربا،أبرز دليل ساقوه ليفنّدوا هذا الرأي هو وجود علامة الجمع المذكر السالم، إذ تظهر الواو في الرفع والياء ي الجرّ والنصب، ولو لم يكن معربا لكانت علامة واحدة فيه، وكذلك حال المثنّى وما يعرب **بالحروف**[2].

وفي ظلّ تركيز النحاة على العلامة الإعرابية والعوامل، ظهر صوت آخر متمثّل في صوت العالم الجليل عبد القاهر الجرجاني، مناديا بنظرية جديدة، فجّرت الدرس النّحوي من جديد، وقد لقيت استحسانا كبيرا من قبل معاصريه، فكانت تمهيدا للدراسات الحديثة، ألا وهي نظرية (النظم والتعليق)التي رأت أنّ المعنى يكون بتعليق الكلم بعضها ببعض، مع حسن نظمها وربطها، وإن كانت هذه النظرية تصبّ في **قالب بلاغي** إلّا أنّها نهلت من الدرس النحوي، فكلاهما يبحثان في مجال المعنى.

"فقد لاحظ عبد القاهر الجرجاني أنّ النحويين لا يتغلغلون **في معرفة** دقائق الكلام والفروق بين التراكيب، ووجوه الاختلاف بينها، سواء في التقديم والتأخير أو في الحذف والتكرار...أو غير ذلك من صور التراكيب"[3]، ورغم توجيه لومه للنّحاة على تركيزهم المبالغ للعوامل والإعراب، إلا أنّه لم يتخلّ عنهما في نظريّته، كما

---

[1]- عبد الفتاح لاشين، المرجع السابق، ص52-53.

[2]- ينظر: عبد الله جاد الكريم، الدرس النحوي في ق20، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2003، ط1، ص142.

[3]- عبد الفتاح لاشين، المرجع السابق، ص 140.

أشار إلى درس نحوي جديد له دور في كشف المعنى، وكان الأوائل قد أهملوه، وهو ما يسمّى بالمصطلح الحديث قرينة الرتبة، وذلك في خضمّ حديثه عن التقديم والتّأخير في التراكيب والجمل.

وظلّت الدراسات النحوية تصبّ في هذا المنوال إلى أن جاء العصر الحديث حاملا في طيّاته صوتا آخر، مستلهما تارة من الدروس النحوية القديمة، وعلى رأسها نظرية عبد القاهر الجرجاني، ومطوّرا لها أخرى، ممّا أدى إلى ظهور القرائن اللفظية والمعنوية وتضافرها من أجل توضيح المعاني، ولعلّ أبرز من نادى بهذه الفكرة هو الدكتور تمّام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، ويظهر ذلك في قوله: "أميل إلى الاعتقاد أنّ عبد القاهر الجرجاني حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به إلى شيئين أوّلهما ما يدرسه النّحاة تحت عنوان (الرتبة) وثانيه ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير"[1].

وما رصدت نشأة الدراسات النّحوية إلّا لأبيّن بأنها وضعت لحفظ القرآن الكريم وهو مجال دراستي هذه، وكيف نظرت إلى ما ورد منه شاذّا في القراءات المجتهد فيها، بل وكيف نظرت لما ورد متّفق على كونه شاذا نحويا(خارجا عن القواعد النحوية الموضوعة) في القرآن عامّة، دون وجوده في قراءة وانعدامه في أخرى، إذ أردت أن أزاوج بين الدراسات القديمة المتمثّلة في القواعد النحوية، والدرس الحديث المتمثل في القرائن النحوية في رصد هذا الشاذّ النحوي، وكذلك أهمّ التعليل النحوية التي وضعت له.

[1]- تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، 2004،ط4، ص 208.

الفصل الأول: مفهوم الشاذ، والنّحو والقرآن:

المبحث الأول: مفهوم الشاذّ وتاريخه

1- مفهوم الشاذّ

2- الفرق بين الشاذ والضعيف والنادر

3- الطّارد

4- تاريخ الشذوذ اللغوي

5- أنواع الشذوذ النحوي

6- بعض ماشذّ عن كلام العرب

المبحث الثاني: علم النحو ومصادره:

1- تعريف النحو

2- أصول علم النحو

3- موضوعاته

2-1: السماع

2-2: الإجماع

2-3: القياس

2-4: الاستصحاب

3- موضوعاته

المبحث الثالث: القرآن والقراءات:

1- تعريف القرآن

2- الإعجاز اللغوي

3- القراءات القرآنية

المبحث الأول: مفهوم الشاذ النحوي:

1- مفهوم الشاذ:

1-2: لغة: وردت مادّة (شذذ) بهذا الأصل، فهي مأخوذة من مادّة الشين والذال المضعّفة، وذلك في عدة معاجم لغوية، وتحت شروح متقاربة في معظمها، ففي معجم (لسان العرب) لابن منظور يشرحها كالآتي:"وشذّ عنه يشِذ ويشذّ ُشذوذا: انفرد عن الجمهور، وندر، فهو شاذٌّ، وأشذّه غيره، وسمّى أهل النّحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا، حملا لهذا الموضع على حكم غيره، وجاؤوا شذاذا أي قلالا"[1]، ومن هذا الشرح نفهم أنّ ابن منظور لبط الشاذّ بلانفراد القلة.

أمّا في معجم (تاج العروس) لصاحبه الزبيدي، فيذهب فيه إلى أنّ هذه المادّة "شذّ يشذُّ بالضّمّ، على الشذوذ والندرة، ويشِذُّ بالكسر على القياس، هذا الذي ذكره أئمة الصرف، وأورد ابن مالك في مصنّفاته شذّا وشذوذا، فهو شاذّ، وهو غير معروف"[2]، ونفهم من هنا أنّ الزبيدي حصر الشذوذ في الندرة كما فعل ابن منظور.

أمّا في معجم (أساس البلاغة) للزّمخشري فنجده يعرّفه التالي:" شذّ عن الجماعة شذوذا، انفرد عنهم ، وهو من شذاذ القوم : من الذين هم فيه وليسوا منهم، وجاء في شذاذ النّاس متفرّقوهم، ومن المجاز شاذّ عن القياس، وهذا ممّا شذّ عن الأصول"[3].

ومن خلال ما سبق نفهم بأنّ الشّاذّ في اللّغة هو الانفراد عن الجماعة ومخالفتها في الحكم، أو الخروج عن المألوف والمعتاد (القاعدة) أو المتّفق عليه، وقد

1- جمال الدين ابن منظور، معجم لسان العرب، مج8، دار صادر، بيروت، لبنان، دت، ط1، ص43.

2- محمد مرتضى الزبيدي، معجم تاج العروس في جواهر القاموس، ج16، تحقيق: محمود محمد الطناجي، التراث العربي، الكويت، 2003،ط1، ص124.

3- أبو القاسم جار الله الزمخشري ، أساس البلاغة ، ج1، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995،ط1، ص499.

ارتبط الشذوذ بقواعد النّحو، ولهذا نجد الشاذّ في القرآن يقصد به الخارج عن قاعدة من قواعد العرب النحوية في أيّ قراءة من القراءات المتواترة والشاذّة.

2-1: اصطلاحا:

ارتبط الشاذّ النحوي في اللّغة العربية بالخروج عن أيّ قاعدة من قواعد النحو العربي، كما وُجد في جلّ المعاجم اللغوية، إذ وضعت المعاجم اللغوية حفظا للقواعد النحوية، لهذا ارتبط التعريف الاصطلاحي بالتعريف اللّغوي ارتباطا وثيقا، ومنه " فالشاذّ ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده أو كثرته"[1]، ومن هنا يتضّح لنا أنّه وإن كان كثير الاستعمال في كلام العرب وخرج عن القاعدة سيبقى شاذا لأنه خالف أصل الوضع، ومادام لم يخرج عنها رغم قلّة استعماله، فهو صحيح، ويمكن الإشارة في هذا الموضع إلى ما ذهب إليه ابن جنّي في كتاب (الخصائص) في قوله: " وجعلوا ما فارق عليه (من الكلام في الإعراب) بقيّة بابه انفرد عن ذلك إلى غيره شاذّا "[2]، ومن هنا نستخلص أنّ ابن جنّي ربط الشّاذّ النحوي بالخروج عن كلام العرب المتّفق عليه في قواعدهم ونظمهم الحافظة لأصول العربية ونحوها.

وبكلامنا عن الشّاذ، لابدّ وأن نشير إلى الفرق بينه وبين الضعيف والنّادر حتّى يتّضح الأمر أكثر.

2- الفرق بين الشاذ والضّعيف والنّادر:

الفرق بين الشاذ والضّعيف والنّادر، هو أنّ الشّاذّ يستعمل في كلام العرب كثيرا، لكن بخلاف القياس المتّفق عليه، أمّا النادر فيجعله صاحب (لسان العرب) كالشاذّ تماما دون تفريقه عنه، في قوله: "نوادر الكلام ما شذّ وخرج عن الجمهور

1- الشريف علي بن محمّد الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، 2010، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ص103.
2- أبو الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص، ج1، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013،ط4، ص138.

وذلك لظهوره"[1]، وصاحب (تاج العروس) يحصره في "الانفراد والخروج عن المعتاد "[2]، ومن خلال الكتب الأخرى التي تورد الفرق بينهما، ترى أنّ النّادر "هو الذّي يكون وجوده قليلا لكنّه يكون على القياس"[3]، أي قليل الاستعمال في كلام العرب، لكن لا يخرج عن قواعد النّحو العربي المتّفق على صحّتها، وفي الأخير الضعيف "هو الذّي لم يصل حكمه إلى الثبوت"[4]، أي قليل الاستعمال في كلام العرب، ولا يجزم بصحّة وروده في القواعد النحوية لأنّه موضع خلاف.

والملاحظ لهذه التقسيمات يعلم أنّها استنبطت من أحكام الأحاديث في صحّة إسنادها إلى روّاتها وصدق مصادرها، وطبّقت على مصادر قواعد النّحو العربي لأنهاّ أقرب إليها.

3- المطّـــــــــرد:

ومن غير المعقول أن نتحدّث عن الشّاذ النحوي دون نتكلّم عن نقيضه، وهو المطّرد في الاستعمال، إذ المثل يقول بالأضداد تعرف الأشياء.

والمطّرد عند ابن جنيّ[5] كما أورده في كتابه (الخصائص)، يرجع أصل المادّة فيه إلى (ط رد)، ويقول: "أصل مواضع مادّة (ط ر د) في كلامهم (يقصد كلام العرب الأوائل) التتابع والاستمرار، ومن ذلك طردت الطريدة، اتّبعتها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الإنسان بعضه بعضا، ألا ترى أنّ هناك كرّا وفرّا، فكلّ يطرد صاحبه، ومنه المِطّرد: رمح قصير يطرد به الوحش، واطّرد الجدول، إذا تتابع ماؤه بالريح"[6]، فالمطّرد عنده إذن محصور في التتابع والاستمرار ، وبالتّالي يمكن ربطه كثرة الاستعمال والدوام عليه.

---

[1]- ابن منظور ، المرجع السابق،ج8، ص 102.
[2]- الزبيدي ، المرجع السابق، ج8، تحقيق: عبد العزيز مطر، 1994، ص324.
[3]- الشريف بن علي الجرجاني، المرجع السابق، ص103.
[4]- المرجع السابق، ص نفسها.
[5]- هو أبو الفتح عثمان بن جنيّ، أديب موصلي، واضع أصول الاشتقاق، ومناسبة الألفاظ للمعاني، وهو إمام حنفي، وعالم بالصوتيات الدلالية، والنحو العربي. ينظر: الخصائص.
[6]- ابن جني، المرجع السابق ، ص 138.

كما أعطى صاحب (الخصائص) تعريفا اصطلاحيا للمطّرد، وذلك في عبارة موجزة جمعت معانيه في قوله: " جعلوا (أهل علم العرب) ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا"[1]، حيث ربطه بالجانب النحوي وبالخصوص الإعراب.

ومن هنا يمكن أن نخلص إلى أنّ ابن جني حصر الشاذّ في الانفراد عن الجماعة والخروج عن الأصل المتّفق عليه عند العرب في الاستعمال ، والمطّرد في الاستمرار وكثرة الاستعمال مع الدوام، كما جعل الكلام أقساما، فمنه ما هو "شاذّ في الاستعمال ومطّرد في القياس، ومنه ما هو مطّرد في الاستعمال شاذّ في القياس، ومنه ما هو شاذّ استعمالا وقياسا، وما هو مطّرد استعمالا وقياسا"[2].

4- تاريخ الشّاذّ:

عرف الشذوذ في اللغة منذ العصور الجاهلية الأولى، حيث كان العرب الأوّلون يتنافسون فيما بينهم للإتيان بأحسن ما تجود بهم قريحتهم، فيحكمون على بعضهم البعض بالجودة أو الضّعف وفق أسس منتهجة خاضعة للسليقة الفطرية التي شبّوا عليها، كما كانوا يحتكمون فيما بينهم خشية الوقوع في المغالط والزّلات، فالشّاعر مثلا ينصّب بمعرفته ليحكم على الدخيل والشاذّ والمهمل وما خرج عمّا تآلفوا عليه، وهو ما كان في زمن (امرئ القيس[3]) حين أعاب عليه أرباب الفصاحة استعمال كلمة "(السجنجل) ليقصد بها المرآة، وهي كلمة رومية دخيلة عن العربية[4]، والإنسان الجاهلي كان أشدّ تمسّكا بلغته ومفتخرا بها كل الفخر، ويرفض كلّ ما هو دخيل عنها، بل يمجّه لسانه ولا يقبله ما دام هناك بديل في لغته، خصوصا إذا كان شاعرا مجيدا من الطبقة الأولى كامرئ القيس بن حجر، بل هناك من يجعله أشعر العرب، ولا

---

[1]- ابن جني، المرجع السابق، ص نفسها.
[2]- ينظر: المرجع السابق، ص نفسها.
[3]- شاعر جاهلي، وهو صاحب أوّل معلّقة شعرية.
[4]- الزوزني، شرح المعلقات العشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ط1، ص 8.

يتعلّق الأمر بشاعر مغمور فقط، ولا نذهب بعيدا عن هذا الزمن، حيث أعلب (طرفة بن العبد[1]) -وهو فتى صغير- على المسيّب بن علس قوله:

"وقد أتنـــــاسى الهمّ عنـــد ادّكاره بنـــــاج عليه الصّيعرية مكـــدم

فقال له: (استنوق الجمل)، ذلك أنّه أعطى صفة الصّيعرية للجمل، وهي خاصّة بالنوق دون الفحول من الإبل"[2]، والفحل لا يشبّه بالأنثى في عرف العرب، بل ذلك عيب لا يغفر، فالولد الصغير تنبّه على ذلك بما تمليه عليه السليقة ن فهو يولد على الفطرة عارفا بقواعد لغته، وما يمليه عليه العرف الّذي نشأ عليه، وظلّ هذا التنافس قائما إلى أن وضعت القواعد النّحوية اللّغوية في عصر صدر الإسلام، وخصوصا بعد نزول القرآن، وكثرة القراءات المختلفة، وخوفا من ضياعه، وانتشار اللحن فيه بعد دخول الأعاجم في الإسلام وعدم قدرتهم على ضبط القراءة ضبطا صحيحا، هرع النّحويون إلى حفظ قدسية هذا النّصّ عن طريق حرق المصاحف المخالفة للرسم العثماني ،ومحاولة وضع القواعد النحوية في كتب، وهو ما أدّى بدوره إلى الاختلاف، وظهور المدارس النحوية كالبصرة والكوفة وبغداد، وظهور الفردية والذّاتية –في بعض الأحيان- في أحكامهم، كون الاختلاف جزء لا يتجزّأ في العلوم، ومن أبرز هؤلاء نجد: سيبويه، والكسائي، وأبو الأسود الدؤلي...وغيرهم كثير.

كما حاول "ابن الجزري تحديد المادّة الصالحة للبحث النّحوي في الحكم على صحّة القراءات، وذلك بشروط" هي:

- كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه.

- كلّ قراءة وافقت المصاحف العثمانية ولم احتمالا.

---

[1]- شاعر جاهلي من شعراء المعلّقات، ويسمّى الشاب القتيل، لأنّه قتل وهو صغير في مقتبل العمر.

[2]- الزوزني، المرجع السابق، ص 15.

- كلّ قراءة صحّ سندها".[1]

وكلّ قراءة وافقت هذه الشروط يجب قبولها ، وعدم انكارها، هي موافقة للأحرف التّي نزل بها القرآن الكريم، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة.

وفي العصر الأموي أعيب أيضا على (الفرزدق[2]) كثرة تلحينه في الشعر، وخصوصا في العلامة الإعرابية، حيث يرفع وينصب أحيانا في غير مواضع الرفع والنصب، فيعتبروا ذلك شذوذا، ويعلّلون ذلك بعبارتهم المشهورة (ما على المطرب من معرب)، والشذوذ النحوي واللّغوي لا يمكن حصره، فهذا غيض من فيض، وما لم يذكر أكثر لأنّه لا يحصى ولا يعدّ لكثرته.

5- أنواع الشذوذ النّحوي:

ينقسم الشذوذ اللغوي إلى قسمين هما: الشاذ الصرفي، والشاذ النّحوي، وهو الذي أركّز على أنواعه، حيث أنّه ينقسم إلى قسمين هما: الشاذّ المقبول والمردود.

أمّا المقبول فهو "الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء"[3]، غير أنّه لا يقاس عليه، ولا يوضع في القواعد النّحوية لأنّه خرقها وتعدّى حدودها، ولكن آلفه العرب وجرى على ألسنتهم حتّى صار كالصحيح، ومن ذلك مثلا قولهم: (جحرُ ضبٍّ خربٍ)[4]، فالأصل أنّ كلمة خرب صفة للجحر لا للضّبّ، ومع ذلك جرّت حسب الكلمة التي قبلها ولم ترفع لتكون صفة للجحر الذّي يصيبه الخراب، ولمّا آلفته العرب جرى على لسانهم، ووضع له حكما بسبب شذوذه هو علّة المجاورة، لأنّ الصفة جاءت أملم مجرور فجرّت رغم عودتها على المرفوع، وانتشرت العبارة في الاستعمال، فقُبلت عندهم.

---

[1]- الدكتور محمّد أحمد الصغير، القراءات الشاذّة وتوجيهها النحوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1999، ط، ص41.

[2]- شاعر أموي اتّصل بالخليفة ومدحه، وهو من أشهر شعراء النقائض.

[3]- الشريف بن علي محمد الجرجاني، المرجع السابق، ص103.

[4]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص294.

وأمّا المردود " فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند **الفصحاء والبلغاء**"[1]، لأن اللسان يرفضه كونه جانب الصواب، وابتعد عنه ابتعادا كبيرا، وقد يؤدّي إلى الإخلال بالمعنى العام للكلام، فاتّفق أهل **العلم على ردّه وعدم** قبوله، ومن ذلك مثلا العبارة التي وردت شاذّة على لسان العرب في قولهم :(**خرق الثوبُ المسمارَ**)[2]، فمن غير المعقول أن يقوم الثوب بخرق المسمار، لأنّ المسمار هو الذي يخرق، وبالتالي هو الفاعل الحقيقي رغم نصبه والأولى أن يرفع، فتغيير رتبة **الفاعل والمف**عول جائز لأنّها رتبة غير محفوظة يجوز فيها التقديم والتّأخير، ويرفض فيها تغيير العلامة الإعرابية، ومثل هذه العبارات ترفض لأنّها تخلّ بالمعنى العام للجملة، وبالتالي بالوظيفة النحوية للعلامة الإعرابية، فبعض القواعد لا رجوع فيها ولا عدول عنها، كرفع الفاعل، ونصب المفعول ، وجرّ الاسم المجرور والمضاف إليه، وغيرها.

6- بعض ماشذّ عن كلام العرب:

ورد الشّاذّ في كلام العرب مطّردا وقليلا، ولم يعرف في قبيلة دون أخرى، بل كانوا جميعهم يخرجون عن المألوف في بعض الأحيان، رغم عنايتهم الشديدة باللغة، فهم أمّة متكلّمة، أُعطيت الفصاحة والبلاغة في التعبير، لهذا نسمع بمن ينسب **اللّغة** إلى قوم بعيّنهم، كما هو الحال في لغة (أكلوني البراغيث) أو لغة (بلحرث) مثلا، ومن جملة ما وردنا شاذا عن العرب نجد، "تتميم مفعول فيما عينه واو نحو:ثوب مصون، ومسك مذروف، وعند البغداديين: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه، وهو غير مستحسن لأنّه شاذ قياسا واستعمالا"[3].

وممّا استعملته العرب بكثرة رغم خروجه عن القياس، قولهم: "أخوص الرّمث، ويشرح ابن جنيّ الرمث تكونه **شجر ترعاه الإبل، وأخوص الرمث، أي:**

---

[1]- الشريف بن علي محمد الجرجاني، المرجع السابق، ص نفسها.

[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص294.

[3]- **ابن جنيّ، المرجع السابق، ج1،ص** 139.

تفطّر بورق، والخوص هو ورق النخل، وكذلك قولهم استصوبت الشيء، بدل استصبت الشيء، وكذلك استحوذ واستنوق"[1]، وغيرها ممّا مرّ معنا.

المبحث الثاني: النحو ومصادره:

اهتمّ العرب بلغتهم كثيرا، واعتنوا به أشدّ الاهتمام، حتى عرفوا بفصاحتهم وجمل بيانهم، وسلامة أسلوبهم، ولهذا نزل القرآن بلغة بليغة أعجزتهم عن الإتيان بمثلها، بل ذهل فطاحلة العرب أمام أسلوبه، وحفظا لهذا القرآن وضعت قواعد تحفظه سميت نحوا، ومن هنا كان لزاما علينا أن نشير إلى مفهومه ، وكيفية نشأته، ومصادره.

1- تعريف النحو:

1-1: لغة: وردت مادة (نحا) بهذا الأصل في المعاجم العربية، فهي مأخوذة من مادة النون والحاء والألف الممدودة، ولم يختلف مفهومها في معظم المعاجم، إذ اتّفقت المعاجم في شرح معناها، ففي معجم لسان العرب جاء شرحه على الشكل الآتي : "النَّحْوُ: إعراب الكلام العربي، والنحو: كذلك القصد والطريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه وانتحاه، ونحو العربية منه، إنّما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّغه من إعراب وغيره"[2] ، فهو يربط النحو هنا بالعلم الذي يدرس كلام العرب وألفاظهم.

ويشير أيضا إلى بعض معاني كلمة نحو، فيقول: "وفي كلام العرب إنّكم لتظرون في نُحُوٍ كثيرة أي ضروب من النحو، ويقال نحوت نحوك: أي قصدت قصدك، ومنه سمي النحوي لأنّه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب، والنحو القصد

[1]- المرجع السابق، ص نفسها.
[2]- ينظر: ابن منظور، المرجع السابق، ص213-214.

نحو الشيء، وانتحى عليه: اعتمد عليه"[1]. ونرى هنا أنّ النحو في معناها الأصلي هي القصد إلى جهة معلومة.

ولا يبتعد الزبيدي في تاجه عن هذا المعنى، فهو الآخر يربطها بالقصد والجهة في قوله: "النّحو: القصد والطريق، ونحوت بصري: أي صرفته، وأنحى في سيره اعتمد على الجانب الأيسر، والنّحو إعراب كلام العرب"[2].

2-1: اصطلاحا:

لم يبتعد التعريف الاصطلاحي عن اللّغوي، كون هذا الأخير وضع بعد تزامنا مع ظهور علم النحو، ويعرّفه ابن جنيّ بكونه " انتحاء سمت كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتّحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ بهم إليها"[3]، **ولعلّ صاحب** الخصائص يقصد الأعاجم الذين يدخلون في الإسلام ولايجيدون اللغة العربية، وفي هذا إشارة إلى سبب من أسباب وضع علم النحو، ثمّ نجده يربطه أيضا بالقصد.

والنحو أيضا "تقعيد أبواب **المفردات**"[4]، فهو "دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى، منه تستمدّ العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه –العربية- في جليل مسائلها، وفروع تشريعها"[5]، وأهم قضايا النحو الإعراب الذي هو "تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه **كل عامل**"[6].

---

[1]- **ابن منظور، المرجع السابق**، ص215.
[2]- ينظر: الزبيدي، المرجع السابق، ج40، ص 41-43.
[3]- **ابن جنيّ، المرجع السابق**، ج1، ص88.
[4]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص17.
[5]- **عباس حسن، النحو الوافي**، ج1، أوند دانش للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004،ط1، ص5.
[6]- **المرجع السابق**، ص 81.

وقد وضع النحو في المراتب العليا لعلوم اللسان، إذا لم نقل أنّها انبثقت منه، ونهلت عنه، وقد وصفه الأقدمون " بميزان العربية، والقانون التي تُحكم به في كل صورة من صور العربية"[1].

أمّا فيما يخصّ نشأة علم النّحو فقد تحدّثنا عنها في التمهيد، وأطلنا فيها كثيرا، لهذا ارأيت ألّا أذكرها في هذا المبحث تجنّبا للتكرار، والأولى هنا أن نشير إلى **مصادر علم النحو**.

2- أصول علم النّحو:

لكلّ علم مصادر يورد منها مادته، وينهل منها قواعده، وهو حال علم النحو الذي تأثّر في وضع أصوله بأصول الفقه الإسلامي، فحذا حذوه ملتمسا مبادئه، وهذه الأصول هي: السماع، الإجماع، القياس، والاستصحاب، **وسنعرض لشرح كلّ واحدة** منها.

2-1: السماع:

يعدّ السماع المصدر الأوّل من مصادر علم النّحو، وأكثرها احتجاجا، و **السماع** هو"النقل عند ابن الأنباري"[2]، ويعرّفه بأنّه "الكلام العربي الفصيح المنقول النّقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[3]، **وقد اعتمد في مصادره على القرآن** الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، وسنقوم بالتفصيل في هذه **المصادر إن شاء الله**:

---

[1]- **عباس حسن، المرجع السابق، ص6.**

[2]- أبو البركات ابن الأنباري ،لمّع الأدلّة في أصول النحو، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، مطبعة الجامعة السورية، 1957، سوريا، ط1، ص83.

[3]- **المرجع السابق، ص 83.**

أولا: القرآن الكريم:

يعدّ القرآن أول المصادر المعتمد عليها في الاستشهاد على صحّة القواعد النحوية الموضوعة من قبل النحويين، خصوصا إذا علمنا أنّ هذه القواعد نشأت لحفظ القرآن من اللّحن المنتشر، "فلا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، لأنّه ممّا نطقت العرب به، وهو بعيد عن التحريف، وبلسان عربي مبين"[1]، وقد استشهد به (سيبويه[2]) في كتابه كثيرا في إثبات حقيقة ما، كما كانوا يحتجّون بالقراءت الصحيحة ويبيّنون وجه صحتّها، ورفضوا الشّاذّ منها, وبيّنوا الغلط فيها، كما كان حال "(المبرّد)[3] الذي خطّأ القراءات إذا اصطدمت بالقواعد النحوية"[4].

ثانيا: الحديث الشريف:

الحديث هو الكلام الناتج عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، سواء كان خاصا بالعبادات والمعاملات، وقد اختلف علماء النحو على صحّة الاستشهاد بالحديث النبوي، فمنهم من أجاز الاستشهاد به ، ومنهم من رفض ذلك، ومنهم من أجاز بعضه وأعرض عن بعض، ومن هؤلاء من جعله المصدر الثاني بعد القرآن، ومنهم من جعله ثالث المصادر، وسنبيّن سبب هذا التفاوت إن ساء الله.

أمّا الذين عارضوا الاستشهاد بالحديث النبوي – على رأسهم ابو حيّان-، فكان السبب هو قبول أئمة الفقه تدوين الأحاديث بالمعنى، إذ يقول ابن الضائع – وهو شيخ أبو حيان- : "تبيّن في أصول الفقه أنّه يجوز نقل حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم بالمعنى، وعليه حذّاق العلماء، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره،

---

[1]- ينظر: مختار الغوث، لغة قريش، دار المعراج للطباعة والنشر، الرياض، المملكة السعودية، 1997،ط1، ص16.

[2]- عمرو بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، عالم من أئمة علماء النحو، وهو عالم بالفقه والحديث، ويقال أنّه أعلم الناس بعد الخليل بن أحمد، وقد عرف أيضا بغزارة علمه. الكتاب.

[3]- عالم لغوي من مؤسسي علم النحو الأوائل، وهو شاعر أيضا، ولديه آراء نحوية سديدة اعترف بها، وأخذ بها، حرص على الردّ على سيبويه في مسائله النحوية. الخصائص.

[4]- محمود نحلة، محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، كلية الآداب، السكندرية، مصر، دت،ط، ص 39.

الاستشهاد على إثبات اللغة الحديث"[1]، فهم يرون أنّ الحديث المنقول بالمعنى، غيّرت فيه ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم، كما أنّه يمكن أن يكون قد **رواه بعض الأعاجم**، وهم لا يتقنون العربية، وبالتالي يقع فيه اللحن، بل هناك أحاديث **منحولة** أسندوها إليه وهو منها بريء، **ولو وصل بلفظ الرسول** –عندهم- **لكان أجدر** بالاستشهاد به، ولهذا نجد الضعيف والموضوع

وأمّا الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث، "فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر، ونجده في الأحاديث القصار، ولكنّ أغلبه مروي **بالمعنى**"[2]، وهم "طائفة اللّغويين **وأصحاب المعاجم** الذين كان همّهم جمع معاني **الكلمات من أجل الشرح**"[3]، لهذا السبب كان" عمدتهم المعنى، ورواية الحديث بالمعنى جائز اتّفاقا، فظهر الاحتجاج بالحديث في كتب اللّغة والمعجمات، وعدّه اللّغويون في الأصول التي يرجعون إليها"[4]، فهؤلاء –وعلى رأسهم ابن مالك- يرون أنّ الحديث أصحّ احتجاجا من الشعر، كونه ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو أفصح العرب، وورود بعض الأحاديث معنى لا يعني أنّها منحولة، لأنّ أئمة الفقه شدّدوا في تدوينها، وحجّتهم في ذلك "أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانا، وحديثه أصحّ سندا من كثير من أشعار العرب التي يحتجّ بها، **ولا عبرة** بأنّ أغلب رواته أعاجم، والأصل أن يروى الحديث كما سمع، لأنّ الأصل عدم التبديل، فأهل العلم شدّدوا به الضبط والتحرّي"[5]، ليس هذا فقط بل يعطون حجّة أخرى مقنعة أيضا، فالحديث "دون في الصدر الأوّل قبل أن تفسد الألسنة"[6]، لهذا لا مناص من الاحتجاج به ما دام من عصر الفصاحة.

---

[1]- **مختار الغوث، المرجع السابق، ص18.**

[2]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: علاء الدين عطية، دار البيروني، 2006،ط2، ص43.

[3]- سعيد الأفغاني، أصول النحو، كلية الآداب، دمشق، سوريا، 1963،ط1، ص49.

[4]- **محمود نحلة، المرجع السابق، ص51.**

[5]- **المرجع السابق، ص 52.**

[6]- المرجع السابق، ص نفسها.

أمّا الطائفة الثالثة وهي التي وقفت موقفا وسطا –وعلى رأسها الإمام الشاطبي رحمه الله- ، فأجازت الحديث المروي بلفظه وعارضت الذي وصل بالمعنى، والحديث المقدّس عندهم أولى من كلام العرب المدنّس، ومن الأحاديث التي وصلت بلفظها، أحاديث العبادات، والرسائل المكتوبة إلى الملوك، ويقول الشاطبي في هذا مبيّنا حجّته: "وأمّا الحديث على قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية"[1].

ومن هذه الآراء الثلاثة نستنتج أنّ الحديث النبوي قبل بشروط، منها الاعتماد على ما ورد بلفظه دون تغيير، وما صحّ قوله وبالفعل عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

ثالثا: كلام العرب:

يعتبر ثالث المصادر المسموعة بعد القرآن الكريم والحديث الشريف، وهو ما ورد من كلام العرب شعره ونثره، قبل أن يختلط العرب بالأعاجم وينتشر اللّحن في كلامهم، وتفسد الألسنة، "ووضعوا لذلك خطّة لا يحيدون عنها وهي: أن يجمعوا اللغة من مصادرها الأصيلة، ويأخذونها من منابعها الصافية الخالية من شوائب العجمة، فحدّدوا لذلك مكانا وزمانا"[2]، فارتحلوا إلى البوادي التي لم تخالطها العجم وظلّت على فصاحتها من أجل جمع اللغة السليمة القحّة، "وعصر الاستشهاد حدّد بدءا من القرن الثاني للهجري إلى غاية القرن الرابع هجري"[3]، وابتعدوا عن الحواضر كونها مرتع الأسواق، واختلاط الألسن، وقبلوا جميع لغات القبائل على اختلاف عربيتهم ، إذ يقول ابن جني: "وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنّها ليست أحقّ من

---

[1]- محمود نحلة، المرجع السابق، ص 54.
[2]- مختار الغوث، المرجع السابق، ص17.
[3]- مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية، ببولاق، القاهرة، مصر، 1935، العدد1، مط، ص202.

رسيلتها"،[1] **ولعلّ أبرز** اللغويين المرتحلين (الخليل بن أحمد الفراهيدي[2])، **الذي جمع** اللغة من "بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة"[3]، لأنّم ظلّوا على فصاحتهم ولم يخالطوا **الأعاجم**.

ووضعت طبقات للشّعر لتحديد الشعراء الذين يـأخذون عنهم، وصنّفوهم في ستّ طبقات هي: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة المتقدّمين، ثمّ طبقة المولدين، وطبقة المحدثين، وأخيرا طبقة المتأخرين، ولم يعتمدوا على هذه الطبقات كلّها، بل استشهدوا بشعر الطبقتين الأولى والثانية[4].

ومن خلال ما سبق نستخلص بأنّ اللّغويين والنحاة، **اعتمدوا في مصادر السماع على ثلاثة مصادر** هي: القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، كما وضعوا ضوابط لجمع المادة، وذلك بتحديد المكان والزمان والعرب الأقحاح، من أجل ضمان سلامة القواعد النحوية.

2-2: الإجماع:

يعرف الإجماع بكونه أصل من أصول علم الفقه، وهو "اتفاق أهل الحل **والعقد** من هذه الأمة في أمر من الأمور"[5]، غير أن النحاة استعاروا هذا اللفظ لاستعماله في الاحكام النحوية، والإجماع عند النحاة هو اتّفاق النحاة وأهل اللغة، على قضية نحوية **لم ترد في السماع**، وهو يقوم على الاجتهاد، و" يكون بالإجماع العرب وإجماع أهل **البصرة والكوفة**"[6]، ويكون باتّفاق أغلبهم، والإجماع اللغوي ثلاثة أنواع هي:

---

[1]- **ابن جني، المرجع السابق، ج1، ص398.**

[2]- عالم جليل من علماء اللغة والنحو، وإمام زاهد ورع، اشتهر بعلمه الغزيز الجمّ، ويعزى إليه علم العروض ووضع البحور الشعرية، وهو مع ذلك عالم بالصوتيات، وعارف بالرياضيات، وهو من أعلام مدرسة البصرة النحوية.

[3]- **محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 57.**

[4]- ينظر : المرجع السابق، ص 66-67.

[5]- شهاب الدين بن إدريس القرافي، دار الفكرللطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2004، **ط، ص253.**

[6]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص2006.

أوله إجماع الرواة، وهو أن يتّفق رواة اللغة على شاهد من الشواهد، ويتفّحّصونه إذا كان شاذا أو خاضعا للقواعد النحوية، وثانيه إجماع العرب، وذلك باتفاقهم حول كلام معيّن، وثالثها إجماع النحويين، وذلك في المسائل النحوية المختلف فيها، ويقوم على الاحتجاج والبرهنة والإقناع، ومن ذلك الاختلاف في **إعراب الأسماء الستة**، ومسألة العامل في رفع المبتدأ وغيرها من الأصول النحوية المختلف فيها **والتي لجأوا** فيها للإجماع، والخروج عمّا أجمع النحويين عليه لا يجوز.

3-2: القياس:

القياس أيضا مأخوذ كمصطلح من أصول الفقه، وهو عندهم " إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه للاشتراك بينهما في علّة **الحكم**"[1]، ومن هنا كان القياس في الأصول النحوية غير بعيد على هذا المعنى، **إذ** يعرّفه (**ابن الأنباري**[2]) بكونه "حمل فرع على أصل لعلّة أو هو إجراء حكم الأصل **على الفرع**"[3]، وأمّا القياس عند السيوطي "فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[4]، ومنه فهو إلحاق ما لم يرد في القواعد النحوية بما هو مشابه لها، فيخضع لحكمها، وهو نوعان:

أوّلا: القياس الاستقرائي:

ارتبط القياس الاستقرائي بمحاولة النحاة في وضع أسس النحو العربي، التي كان هدفها حفظ اللّغة من اللّحن الذي كان سببه الأعاجم الذين دخلوا في دين الله **أفواجا، باعتبار أنّ العرب كانت** تجري على ألسنتهم بالسليقة، و"يعزى وضع القياس (**لأبي الأسود الدؤلي**[5])، وذلك لمّا حدّد الظواهر اللّغوية المطّردة، وجعلها مقاييس لا

---

[1]- شهاب الدين بن إدريس القرافي، المرجع السابق، ص 299.
[2]- **عالم من علماء** النحو اللغة، اهتمّ بشرح القرآن الكريم وتفسيره.
[3]- **أبو البكات ابن الأنباري، لمّع الأدلّة، ص**93.
[4]- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص79.
[5]- **عالم** لغوي نحوي، وهو أول من وضع النقاط الدالة على الحركات على الحروف الأبجدية عندما كانت خالية من التنقيط.

تصحّ مخالفتها ولا الخروج عليها، إذ وقف بالمرصاد لمن حاول الانحراف عنها"، وكذلك رفع تلاميذه من بعده هذا اللواء رافضين الخروج عمّا قننه المعلم الأوّل، وهو "اطّراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطّرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها"[1]،

ثانيا: القياس الشكلي:

اعتمد القياس الاستقرائي على المطّرد من كلام العرب ولا يجوز في القليل منه، **ولكن مع مرور الوقت** تغيّر مفهوم القياس وارتبط "**بحمل الفرع على الأصل** لعلّة جامعة بينهما، وقد تكون هذه العلّة الشبه بينهما"[2]، وهو ما يدرسه القياس الشكلي **الذي نشأ مع ابن الأنباري، واعتمده النحاة بعده.**

أمّا أركان القياس فهي أربعة نلخّصها بذكر تعريفها، وهي:

- الأصل: وهو المقيس عليه، وهو النصوص اللغوية المأخوذة من كلام العرب، وقد تكون أحكاما نحوية ثبتت بالقياس.

- الفرع: وهو المقيس عليه عند النحاة.

- العلّة الجامعة: وهي مجموعة من الصفات التي تكون بين المقيس والمقيس عليه.

- **الحكم**: وهو النتيجة الحاصلة من إلحاق المقيس بالمقيس عليه.[3]

4-2: الاستصحاب:

آخر الأصول التي وضعت بها القواعد العربية هي الاستصحاب، ويسمّى الاستحسان أيضا، وهو لم يصل في الاعتماد عليه درجة **قوة** السماع ولا القياس، وهو

---

[1]- علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي، دار غريب للمباعة والنّشر، القاهرة، مصر، 2007، ط1، ص 27.

[2]- ينظر: ابن جنيّ، المرجع السابق، ج1، ص 308.

[3]- ينظر: ابن الأنباري، لمّع الأدلة، ص95- 98.

"بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغيّره"[1]، وهو أيضا "**بقاء الحكم** نفيا وإثباتا حتى يقوم دليل على تغيير الحال"[2]، ويعرّفه ابن الأنباري أنّه "**إبقاء حال اللفظ** على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل"[3]، ولا يعدّ دليلا قويا لأنّه يقوم على الظنّ باستمرار الحال، وإذا وجدوا دليلا أقوى منه قدّموه عليه، لهذا لم يتمسكوا به كدليل **قطعي**.

ويوضّح ابن الأنباري الاستصحاب في الأسماء والأفعال في قوله: "استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب **الإعراب**"[4]، والأمر المهمّ في الاستصحاب على علم النحو، هو الوصول إلى أصل **الوضع**.

ومن هنا يمكن القول بأنّ علم النحو في اعتماده على هذه المصادر: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب (الاستحسان)، بنى منهجا سليما، وعلما موثوقا، ومنهجا معتبرا، فأسّس بذلك لعلوم لسانية كثيرة، جعلته اللبنة الأولى لقيامها، وذلك لدقة أصوله.

3- موضوعاته:

علمنا فيما سبق أنّ علم النحو هو العلم الذي يهتمّ بأحوال أواخر الكلمات، دراستها حسب الموقع الذي ترد فيه، غير أنّ ما سنتطرّق إليه هنا، ميادين علم النحو العديدة التي يشتغل بها، كالإعراب، والبناء، والعوامل، والعلل وغيرها، وهذه المواضيع كلّها متداخلة فيما بعضها ال يمكن يكون أيّ منها دون أن يرد للآخر ذكرا،

---

[1]- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ في علم الأصول،ج2، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، 2000،ط1، ص994.

[2]- **محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص70.**

[3]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، مطبعة الجامعة السورية، 1957، سوريا، ط1ص46.

[4]- **ابن الأنباري، المرجع السابق، ص47.**

غير أنّ حظّ الأوّل منها –الإعراب- حظّ الأسد ، إذ أنّ النحو في نشأته قام لأجل حفظ أواخر الكلمات من اللحن والخطأ ودراسة أحوالها في الاستعمال، فاشتغل النحاة به أكثر من المواضيع الأخرى، وأملوا فيه الكتب، وسنقوم بتفصيل كلّ موضوع على حدى.

1-3: الإعراب:

والمعلوم عن الإعراب أنّه العلم الذي يهتم بدراسة تغيّر الحركات أو العلامة الإعرابية في الكلمات، و"هو تغيّر العلامة التي في آخى اللفظ لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظا أو تقديرا، وما يقتضيه كلّ عامل"[1]، ويعرّفه ابن جني بأنّه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[2]، أي لو كان الكلام كلّه على علامة واحدة سواء منصوبا مثلا أو مجرورا لما فهم النّاس المعنى منه، لأنّ هذه العلامة الإعرابية قد تكون دالة على النصب أو الرفع أو الجرّ أو الجزم في سواء الأفعال والأسماء ، وهذه العلامة أيضا تختلف باختلاف العامل المؤثّر فيها.

ولنضرب لذلك مثلا بقولنا: (لم يخرجْ الولدُ صباحًا للدّراسةِ)، فإنّنا سنجد في آواخرها علامات مختلفة، فالفعل الأوّل مجزوم وعلامته السكون، والاسم بعده (الولد) مرفوع على الفاعلية وعلامته الضمّة، و(صباحا) منصوب بالفتحة على الظرفية، والاسم الذي يلي حرف الجرّ (لـ) وهو (الدراسة) جرّ لوقوعه بعده، فهذه العلامات تدلّ تارة على الفاعلية وأخرى على المفعولية وغيرها، والإعراب هو الذي عمل على توضيح معانيها، و"لولاه لاختلطت المعاني، والتبست ولم يفترق بعضها من بعض"[3].

قد يتساءل السائل عن سبب اختلاف هذه العلامات من لفظ إلى آخر، والجواب هو أنّ العوامل هي التي فرضت ذلك عليها، فالعامل مثلا في جزم المضارع هو

---

[1]- النحو الوافي، المرجع السابق، ج1، ص71.
[2]- ابن جني، المرجع السابق، ج1، ص89.
[3]- النحو الوافي، المرجع السابق، ص 71.

حرف الجزم (لم)، والعامل في رفع الفاعل هو الفعل، والعامل في نصب المفعول فيه هو الظرفية، والعامل في جرّ كلمة (مدرسة)، هو حرف الجرّ، وكلّ ما من شأنه التّأثير في الحركة الإعرابية للكلمة يسمى عاملا، ولنا فيه حديث في مكانه.

أمّا اللفظ المعرب فهو اللفظ الذي يدخله الإعراب، و"هو ما لم يشبه الحرف"[1]، وهو نوعان: صحيح الآخر وهو الذي تظهر عليه جميع الحركات الإعرابية، لأنّ الحرف الأخير منه سالم من العلّة، والمعتلّ الآخر وهو الذي ينتهي بحرف من حروف العلّة الآتية الواو والياء والألف الممدودة والمقصورة، وقد يكون مقصورا، أو مقوصا.

والصحيح أيضا ينقسم إلى قسمين هما: "متمكّن أمكن وهو المنصرف، ومتمكّن غير أمكن، وهو غير المنصرف"[2]، والمنصرف هو الذي تظهر عليه جميع العلامات الإعرابية في جميع المحلّات من نصب وجرّ ورفع، وأمّا غير المنصرف أو الممنوع من الصرف هو الذي لا تظهر علامة الكسرة في الجرّ ولا يدخله التنوين أبدا، ويعرب بفتحة نائبة عن الكسرة، من ذلك اسم العلم ومنتهى الجموع، والصفّ المحدّدة الأوزان وغيرها، ويدخل ضمن غير المتمكن جمع المؤنّث السالم، لأنّ ينصب بكسرة نائبة عن الفتحة، وأكثر المعربات هي الأسماء، وقلّة من الأفعال، ولا تدخل الحروف في الإعراب إطلاقا.

2-3: العوامل:

والعامل –كما أسلفنا سابقا- هو كلّ ما من شأنه التأثير في الحركة الإعرابية للفظ، وهو نوعان: (لفظي ومعنوي)"[3]، فأمّا اللفظي فهو الظاهر في الكلام، من ذلك حروف الجرّ والاستثناء والنصب، والأفعال وغيرها، وهذا النوع هو الغالب في الكلام، أمّا الثّاني منها فهو المعنوي، وهو قليل في الجمل وعادة ما يكون مقدّرا، كالعامل في رفع

---

[1]- محمّد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ط، ص19.

[2]- محمّد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، ص19.

[3]- ابن جنّي، المرجع السابق، ج3، ص110.

المبتدأ الذي قدّر بالابتداء، وهو عامل معنوي غير متلفّظ به، وكذلك النصب على الاشتغال والاختصاص، وغيرها ممّا حذف فيه العامل وقدّر من طرف علماء النحو، وأهل اللغة العربية.

غير أنّ بعض المحدثين لاموا النحاة القدامى على هذا الإفراط في اعتبار العامل أساس إيضاح المعنى، وقد "كثر الكلام في الآونة الأخيرة على العامل وما له من إثر سلبي على النحو العربي، وفي الأساليب، وصياغتها، دون مراعاة جانب الاعتدال والإنصاف"[1]، حيث أهملت القرائن الأخرى التي من شأنها أن تدلّ على المعنى، وخصوصا ترتيب الكلام في ظلّ الغياب التام للعلامة الإعرابية وتقديرها في بعض الكلمات، وخصوصا منها المبني والمعتلّ.

ولعلّ أحسن من عبّر عن تأثّر القدامى بالعوامل تأثّرا كبيرا هو (عبّاس حسن) في قوله: "إنّ تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حيّة تجري فيها الروح فتعمل ما تريد، وتحسّ ما يقع عليها، وتؤثر بنفسها، وتتأثّر حقّا بما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك، إنّما الذي يؤثّر ويحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك، وإنّما الذي يؤثّر ويحدث حركات الإعراب، هو المتكلّم نفسه، وليست هي، ولكنّ النّحاة نسبوا إليها العمل"[2]، لأنّهم يحسبونها هي وحدها التي تدلّ على المعاني، ولكن لابدّ من تضافر القرائن فيما بينها.

وأبرز من رفض الإفراط في تقدير العوامل، وإرجاع وضوح المعاني لها، من المحدثين هو الدكتور تمّام حسّان الذي نادى بنظرية القرائن اللغوية وتضافرها، وقد أشار إليها قبله العالم الجليل عبد القاهر الجرجاني في كلامه عن حسن النظم، وما يقتضيه الكلام من تقديم وتأخير في مواقعه، ومن المحدثين من نادى بتضافر القرائن أيضا محمّد عبد اللطيف حماسة، وغيرهم من اللّغويين.

---

[1]- عباس حسن، المرجع السابق، ج1، ص81.
[2]- المرجع السابق، ص نفسها.

3- 3: البناء:

والبناء في النحو العربي هو "لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، من حركة أو سكون، بغير عامل ولا إعلال"[1]، فالكلمات المبنية لا تتغيّر حركتها الإعرابية سواء في الجرّ والرّفع والنصب، ويدخل في البناء الحروف كلّها، لأنّها لا الموقع لها، وتلزم حركة واحدة في كلّ الأحوال، كما تدخل فيه بعض الأسماء (المشبّهة بالحروف كالضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء **الأفعل**)[2]، **وتبنى** هذه الأسماء لأنّها تبدو كالحرف، غير أنّها دخلت في قائمة الأسماء، وهي كلّها لديها **محلّ إعرابي، عكس الحروف التي لا** محلّ لها من الإعراب، **وكذلك تبنى الأفعل** الماضية و**أفعل الأمر**.

فمثلا في قولنا: (سمعته مِنَ الذي زارنا)، نجد أن معظم ألفاظ الجملة مبنية، **فالفعل الأول فعل ماض**، والماضي هو ما دلّ على حدث فات وانتهى، وكلّ الأفعال الماضية مبنية، والتاء أشبه بالحرف وهو مبني على الضمّ في محلّ رفع فاعل، والهاء أيضا يشبه الحرف ولكنّه مع ذلك اسم، وهو ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول به، و(مِن) حرف جرّ مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، و(الذي) اسم موصول جاء بعد حرف الجرّ لهذا يبنى في محلّ جرّ اسم مجرور، وصلته (زارنا) أيضا متكوّنة كلّها من مبنيات، وهي الفعل والضمير المفعول به، وهذه المبنيات كلّها تبقى على هذه العلامة الظاهرة على آخرها في كلّ الأحوال تلزمها **رغم اختلاف مواضعها** ومواقعها الإعرابية.

والبناء نوعان: لازم وعارض، و سنقوم بالتطرّق لكلّ منهما على حدى:

فأمّا اللازم هو "الذي تكون ألفاظه دائما مبنية، وهيّ بعض الأسماء كالض**مائر، والاسم والموصول، والفعل الماضي والأمر، وكلّ الحروف**.

---

[1]- **عماد علي جمعة**، قواعد اللّغة العربية، دار النفائس للنّشر والتوزيع، الأردن، 2006، ط1، ص7.

[2]- محمّد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، ص18.

وأمّا العارض فهو اللفظ الذي يبنى تارة ويعرب أخرى، كالفعل المضارع الذي هو في الأصل معرب، ولكنّه يبنى إذا اتّصلت به نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة، وكذلك **نون النسوة**[1]، ومن ذلك أيضا بعض الأسماء التي جعلها النحاة خاضعة لقاعدة معيّنة، كالمنادى مثلا الذي إذا أضيف فإنّه يعرب، وإذا كان نكرة فإنّه يبنى، مثال ذلك قولنا: (يا طالبُ) فهو منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب، ولو قلنا: (يا طالبَ العلمِ) لصار منادى معرب بالفتحة وبالتالي محلّه النصب.

وقد ركّزنا في دراستنا هذه على الإعراب دون البناء، لأنّ الأوّل هو الذي تظهر عليه العلامة جليّة، وبالتالي هو الذي عرف منه الشاذّ، أمّا فدائما المحلّ الإعرابي مقدّر فيه، لهذا لا يشذّ عن القوعد النحوية، لأنّها ترجع إلى نية المتكلّم والموقع الذي يرد فيه.

3-4: العلل النحوية:

ونكتفي هنا بالإشارة إليها دون الإطالة باعتبارها موضوع لعلم النحو، ولكنّ الاهتمام بها مقارنة بسابقيه قليل، وهي "تخلّف الحكم عن الوصف المدّعى عليه في بعض الصور لمانع، وهي تجري مجرى التخفيف والفرق"[2]، **ومن العلل نجد: علة الإدغام وعلة** القلب، وعلّة المجاورة، وغيرها.

والعلل نوعان: علّة موجبة، وأخرى موجزة، فأمّا الموجبة فهي "البحث في الأسباب الموجبة للنصب والرفع، والجرّ، وعلى هذا مقاد كلام العرب"[3]، وهي البحث في أسباب النصب والرفع والجرّ، ولماذا تكلّم بها العربي بهذا المحلّ دون سواه، **مثلا** لماذا رفع الفاعل ولم ينصب، ما الذي أوجب عليه الرفع في كلامه؟

---

[1]- عماد علي جمعة، المرجع السابق، ص7.
[2]- ابن جني ، المرجع السابق، ج1، ص178.
[3]- المرجع السابق، ص 180.

والعلّة الموجزة هي "في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب كالأسباب الداعية للإمالة، **وعلّة القلب**"[1]، أي أنّها تنظر إلى أسباب الوضع النحوي.

هذه هي المواضيع التي تناولها علم النحو، وهيّ كلّها متّصلة فيما بينها ، إذ لاتتحدّث من موضوع إلّا وتجده متعلّق بالآخر، فالإعراب مثلا له علاقة بالعوامل، وله علاقة بالبناء، وله علاقة بالعلل، وهكذا حال كلّ موضوع من من هذه الأقسام.

ولابدّ في هذا المقام من الإشارة إلى علم الصرف، لأنّه علم لصيق **بعلم النحو ونشأ** موازاة معه، **وهو** مرتبط به ارتباطا وثيقا، كما أنّهما علمان متلازمان، فأحيانا **لا** تحلّ المسألة إلّا بهما معا، وعلم الصرف عند أهل اللغة "عبارة عن علم يُبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة ، وزيادة، وصحّة وإعلال، وشبه ذلك"، وهو خاصّ بالأفعال والأسماء دون الحروف لأنّها لا صيغة صرفية تبنى عليها، ولا وزن لها.

[1]- **ابن جنّي**، المرجع السابق، ص نفسها.

المبحث الثالث: القرآن والقراءات:

1- تعريف القرآن:

1-1: لغة:

أجمعت المصادر اللغوية على أنّ أصل لفظ القرآن مأخوذ من مادة (قرأ)، كما رأينا اتّفاقهم في شرح هذه المادّة بمعاني **مقاربة، ففي معجم (لسان العرب)**: " **القرآن** هو التنزيل العزيز، ويسمّى كلام الله الذي أنزل على نبيّه محمد قرآنا صلّى الله عليه وسلم كتابا وقرآنا وفرقانا، ومعنى القرآن معنى الجمع، ويسمّى قرآنا لأنّه يجمع الصور فيضمها، وقوله تعالى : إنّا عينا جمعه وقرآنه، أي جمعه وقراءته، ومعنى قرأت القرآن لفظت به مجموعا أي ألقيته"[1]، **ومن** هنا نفهم أن ابن منظور جعل معنى القرآن منحصرا في الجمع، لأنّ يضمّ سورا بين دفتيه، وكذلك لجمع القارئ الكلمات عند تلاوته له.

أمّا في معجم (تاج العروس) للزبيدي، فنجد فيه التعريف الآتي: " القرآن هو تنزيل العزيز، أي المقروء المكتوب في المصاحف، ومنه قارئ **اسم فاعل من قوم** قرأة ككتبة، وقرأت قراءة وقرآنا، ومنه سمي القرآن"[2]، فالزبيدي يربط القرآن بالفعل قرأ كونه مصدر لها كما هو الحال في قراءة، ويعلل سبب تسميته بذلك كونه يجري **على الألسن بكثرة**.

وما نخلص إليه في معنى المادة أنّها مأخوذة من **قرأ "بمعنى الجمع والضمّ، والقراءة**: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل"[3].

اصطلاحا:

أنزل القرآن الكريم على خير الخلق محمّد بن عبد الله صلّى الله عليه وسلم، عن طريق الوحي جبريل عليه السلام، وذلك ردّا على المشركين الذين ظلّوا يتخبطون

---

[1]- ينظر: ابن منظور، المرجع السابق، مج12، ص 50-52.
[2]- ينظر:الزبيدي، المرجع السابق، ج1، تحقيق: أحمد عبد الستار فراح، 2001، ص364-366.
[3]- منّاع يقطّان، المرجع السابق، ص15.

في أغوار جهلهم، وليخرج البشرية من الظلمات إلى النور، "وليكون هاديا للناس ونذيرا ودستورا دائما لهم، ووعد جلّ جلاله، بصونه من النسيان والتحريف لقوله : {إنّا له لحافظون} (الحجر 9)"[1].

والقرآن الكريم لقي تعريفات كثيرة كونه معجز يصعب ضبطه بتعريف مطلقي، ولعلّ أكثر تعريف شامل له يقرّب معناه هو أنّه: " كلام الله المنزّل على محمد صلى الله عيه وسلم، المتعبّد بتلاوته"[2].

فالقرآن الكريم " كان يخاطب أوّل ما يخاطب الوثنيين الغافلين عن الله الجاحدين لوحدانيته"[3]، الذين أعمت الأصنام قلوبهم ورفضوا هذا الدّين المنزّل على خير العباد، وراحوا " يقاومون بعنف كلّ صيحة للتحرّر العقلي"[4]، لهذا كان من الصعب إقناعهم إلّا بما يعجزهم، وباعتبار أنّهم أمّة أوتيت الفصاحة وحسن الكلام، فقد واجههم بكلام ذهلوا أمام دقّة نسجه، وإعجاز ألفاظه، "إذ كانت لغته لا أفصح منها، ولا أبلغ، ولا أسلم، بل لغته أعجزت العرب أمّة الفصاحة والبلاغة، أن تأتي بمثله أو بسورة واحدة مثله"[5]، فوقفوا عاجزين أمام هذا التحدّي، فراحوا يعللون ذلك بكونه سحر أو كلام مجنون، ولا ندري متى أوتي المجنون تلك الفصاحة المعجزة !.

وكانت غاية االقرآن الأولى هي "تقرير حقيقة الألوهية وتعريف الناس بربّهم الحقّ، وتعبيدهم له وحده"[6]، وكذلك الدعوة إلى " وحدة الدين وإخلاص العبادة، ونقاء

---

[1]- محمود أحمد الصغير، المرجع السابق، ص15.
[2]- منّاع يقطّان، المرجع السابق، ص17.
[3]- محمّد الغزالي، نحو تفسير موضوعي اسور القرآن الكريم، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2008،ط8، ص91.
[4]- المرجع السابق، ص نفسها.
[5]- محمود الصافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ج1، دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، 1995،ط3، ص7.
[6]- سيّد قطب، في ظلال القرآن، مج2, دار الشروق للطباعة واالنشر، بيروت، لبنان، 1985، ط11، ص1025.

التوحيد، وعدالة الجزاء"[1]، فعرّفهم ببعض الغيبيات كالجنّة والنّار، وكذلك سبب خلق الإنسان في هذه الحياة.

ومن القرآن ما هو مكّي وما هو مدني، **واختلف العلماء** في الفرق بينهما، فمنهم من ذهب إلى اعتبار زمن النزول، وبذلك المكي ما نزل قبل الهجرة وإن كان في غير مكة، **والمدني ما نزل** بعد الهجرة وإن كان بغير المدينة.

ومنهم من ذهب إلى مكان النزول، فما نزل بمكة وما جاورها مكي، وما نزل بالمدينة وما جاورها مدني.

ومنهم من رأى بأنّ الفرق بينهما حسب المخاطب، فما خاطب أهل مكّة مكي، وما خاطب أهل المدينة مدني[2].

واتّفقوا حول أوّل آية نزلت، وهي الآيات الأولى من سورة العلق، واختلف في آخر آية نزلت، فمنهم من يرى أنّها آية الدين، وقيل آية الربا، وقيل أية الكلالة وغيرها، وذهب بعضهم إلى قوله تعالى: {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا} (المائدة: 03).[3]

2- الإعجاز اللغوي في القرآن:

ظلّ القرآن الكريم المصدر الأوّل للتّشريع، "فهو معجزة الإسلام الخالدة إلى يوم الدين، ورسالة الله إلى الإنسانية كافة"[4]، وهو السبيل إلى هداية الناس من ظلمات الجهل إلى نور اليقين والرشد.

وهو أسمى النصوص فصاحة وبلاغة، معجز بألفاظه ومعانيه، وربّما هذا الإعجاز هو ما جعله أكثر النصوص تعقيدا، واختلافا في المعاني بين أهل العلم

---

[1]- **محمد الغزالي، المرجع السابق، ص 107.**
[2]- ينظر: مناع يقطان، المرجع السابق، ص60-61.
[3]- ينظر :المرجع السابق، ص 60- 61.
[4]- **المرجع السابق، ص 23.**

والتّفسير والنّحاة لما فيه من حسن التّركيب وروعة في الإبداع، جعلته محل اهتمام مختلف الدّارسين بالبحث والتّحليل.

فهذا النّص الإلهي أعجز وأعيى حتّى أصحاب السّليقة وفحول اللّغة كافرهم ومؤمنهم، فهاهو ذا الوليد بن المغيرة يعترف بإعجازه وانبهاره به فيقول: "والله إنّ فيه لحلاوة، وإنّ عليه طلاوة، وإنّ أعلاه لمورق، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه يعلو ولا يعلى عليه"[1]، ناطقا ببيان بلاغته، وسموّ معانيه إلى أرقى الدّرجات، ما عجز قلبه عن اتّباعه والإيمان به.

وإذا كان هذا رأي ابن المغيرة – رغم كفره – فلا يدهشنا من تملّكهم وأسرهم في ثناياه وغاص به في مكنوناته، حتّى راحوا يدخلون في دين الله أفواجا ويذودون عنه بأرواجهم، ويصونونه في قلوبهم، فلم تستطع محاولات تدنيسه الوصول إليه، فالله سبحانه وتعالى حفظه وصانه وهو خير الحافظين.

فالعرب اعتنت بكلامها حقّ عناية، وطاوعتهم الفصاحة إلى أعلى درجات البيان، رغم ذلك عجزوا أمام أساليب القرآن الساحرة، فما استطاعوا الإتيان بمثله، والذين حاولوا ذلك عادوا خاسرين منكسرين، تملأ وجوههم الذلّة والحسرة، وما أتوا إلّا بكلام فارغ مسجوع لا معنى له.

ويظهر إعجاز القرآن في "كون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد، فإن كان فخما كانت ألفاظه فخمة، أو جزلا فجزلة، أو غريبا فغريبة، أو متداولا فمتداولة"[2]، فهو دقيق التراكيب، ومتناسق العبارات، ومصيب المعني، "فاقتضى حسن الوضع في النظم أن تجاوز كل لفظة بلفظة من جنسها في الغرابة، توخّيا لحسن الجوار، ورعاية في ائتلاف المعاني بالألفاظ، وتعادل الألفاظ في الوضع وتناسب في النظم"[3].

---

[1]- عبد الفتاح لاشين، المرجع السابق، ص 13.

[2]- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2008،ط1، ص 593.

[3]- المرجع السابق، ص نفسها.

جاءت ألفاظ القرآن عذبة مهذّبة تأسر الروح والقلب والوجدان، وهو ما جعل النّاس ينجذبون إليه، "فليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة والتصرّف البديع، والمعاني اللّطيفة، والفوائد الغزيرة، والحكم الكثيرة، والتناسب في البلاغة، والتشابه في البراعة، وإنّما تنسب إلى حكيمهم كلمات معدودة، وألفاظ قليلة، وإلى شاعرهم قصائد محصورة يقع فيها الاختلال والاختلاف، والتكلّف والتعسّف"[1]، ولعلّ ما فعله (الباقلاني) في كتابه إعجاز القرآن بشعراء العرب الفحول في رصد أخطائهم وتبيين غلطهم بدءا بامرئ القيس، لخير دليل على ضعف قدرة الإنسان أمام هذا الكلام المقدّس.

وإعجازه لا يقف أمام هذا الحدّ، بل يتعدّاه كثيرا، فحتّى "ألفاظ ذمّ الكافرين منزّهة عمّا يقبُح في الهجاء من الفحش، وسائر هجاء القرآن كذلك"[2]، فقد وصلنا هجاء الشعراء العرب بعضهم بعضا على درجة من التدنّي اللّفظي والفحش المغلظ، وفساد العبارات لسوء معانيها.

هذا دون أن ننسى حسن استخدام الفواصل، ويرى السيوطي أنّ "الفواصل تقع عند الاستراحة بالخطاب، لتحسين الكلام بها، وهي الطريق التي يباين القرآن بها سائر الكلام، وتسمّى فواصل، لأنّه ينفصل عند الكلامان، فهذا غيض من فيض، وما خفي من إعجازه أكبر من أن نحيط به.

3- القراءات القرآنية:

كثيرا ما ارتبطت القراءات القرآنية بالأحرف السبعة، غير أنّنا نجد العديد من أهل العلم يفرّقون بينهما، فالأحرف نزل بها القرآن الكريم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، لقوله: "أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منها"[3]، أمّا

[1]- مناع يقطان، المرجع السابق، ص246.
[2]- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص610.
[3]- محمود أحمد الصغير، المرجع السابق، ص19.

القراءات فهي "مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القراء مذهبا يخالف غيره"[1]، وهؤلاء الأئمة كانوا بعد زمن الرسول صلى الله عليه وسلّم.

والقرآ ن نزل غلى سبعة أحرف لييسر على الناس قراءته عربا كانوا أم عجما، والقرّاء اجتهدوا في قراءة هذه الأحرف، "وكلّ هذه الحروف من كلام الله نزل بها الروح الأمين على الرسول، فكان من تيسيره أن أمره أن يقرئ كلّ قوم بلغتهم وما جرت عليه عاداتهم"[2] ، فقراءة القرآن "كرامة أكرم الله بها على البشر، فقد ورد أنّ الملائكة لم يعطوا ذلك، وأنّها حريصة لذلك على استماعه من الإنس"[3].

والمعلوم أنّ القرآن نزل بلغة قريش، لأنّها موطن التقاء قبائل العرب، سواء في الأسواق التجارية أو الشعرية كسوق عكاظ، وقد كانت قبلة العرب حتّى إلى الكعبة، "لذلك كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ،وأسلمها على اللسان، فهي اللهجة المشتركة التي تنتظم بها االقبائل، وبها يقال الشعر، وهذه الهجة التي أنزل بها القرآن"[4].

أمّا عن القراءات القرآنية فقد اشتهر بها عدّة قراء، اجتهد كلّ منهم في تبيين صحة قراءته، واتفق الأئمة على سبع منها، جعلوا الأخرى شاذة أو ضعيفة، وذلك وفق "شروط ثلاثة هي:

1- موافقة العربية، ولو بوجه، بوجه من الوجوه النحوية.

2- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا.

3- صحة السند"[5].

---

[1]- مناع يقطان، المرجع السابق، ص 181.
[2]- محمود أحمد الصغير، المرجع السابق، ص19.
[3]- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص219.
[4]- محمود أحمد الصغير، المرجع السابق، ص20.
[5]- يوسف الصيداوي، اللغة والناس: حلقات في اللغة ونحوها وصرفها، دار الفكر بدمشق، سوريا، 1996،ط1، ص17.

ونصّبوا هذه المعايير شرطا لقبول أي قراءة، **فإن" اختلّ الشرط الأول كانت** قراءة ضعيفة، وإن اختلّ الثاني صارت شاذّة ، وإن اختلّ الثالث صارت ضعيفة"[1]، واتّفق الأئمة والنحاة على صحّة سبع قراءات هي قراءة: "أبو عمرو، ونافع، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وابن كثير، وقد اختار العلماء ثلاثة غيرهم صحّة قراءتهم وتواترت، وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام"[2]، وبذلك أتمّت العشر قراءات، ونظر إلى غيرها من **مظار الشذوذ والضعف**.

ولقد نظر النحويون القدامى إلى هذه القراءت نظرة مختلفة من جهة الاحتجاج بها، فهناك من استشهد بها جميعها، دون تخطئة الشاذّة منها، مثل سيبويه الذي احتج بها كونها تناسب لغة من لغات العرب، وإن كان البعض يرى أنّه "عارضها معارضة خفية دون أن يذكر نصّ الآية ب**صراحة، ولكنّه** يضع القاعدة التي تصطدم بهذه القراءة، وتعارضها أشدّ المعارضة"[3].

وإذا كان هذا رأي سيبويه ، فللفرّاء موقف آخر، فهو من أكثر النحاة تعلّقا بهذه القراءات، وولعا بها، فهو يرى أنّها "أقوى من الشعر، فكان ير**تضى بالقراءات** المشهورة ما خلا بعضها التي أعمل فيها مقياسه فأباها، ولنّه لا يعكّر موقفه العام، الذي يتّسم موقفه بالتسليم والإجلال".

وفي الأخير نعرض رأي المبرد الذي خالفهما كلّ المخالفة، فقد "اجترأ على تخطئة القراءات القرآنية إذا اصطدمت بالقواعد النحوية"[4]، فيصف صاحبها بالجهل، ويرميها بالغلط، ولايقبلها كشاهد يحتجّ به المسائل النحوية.

---

[1]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص نفسها.
[2]- مناع يقطان، **المرجع السابق، ص**182،183.
[3]- **محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص** 38.
[4]- محمود أحمد الصغير، المرجع السابق، ص125.

ومن هنا نخلص إلى أنّ النّحاة كانوا يعتدّون بالقراءات، ويستشهدون بها **ما لم تخالف** القواعد النّحوية المتفق عليها، أمّا إذا خالفتها فترمى بالشذوذ والضعف، ولا يقبلونها أو يسكتون عنها لاحترامهم لها.

الفصل الثّاني: القرائن النحوية والترخص فيها:

المبحث الأول: القرائن اللغوية:

1- العلامة الإعرابية

2- الرتبة

3- القرائن الأخرى

المبحث الثاني: الترخّص في القرائن (الشذوذ):

1- الترخّص في العلامة الإعرابية

2- الترخص في الرتبة

3 - الترخص في المطابقة ومبنى الصيغة

4- الترخّص في الربط والتضام والأداة

اهتمّ النّحاة منذ القدم بدراسة معاني التراكيب ودلالتها، ووضع القواعد النّحوية لفهم محتوى الجمل، **وذلك من أجل ضبط النّحو العربي على أسس ثابتة، من** ذلك نظرية العوامل التي عنوا بهاا كثيرا، والإعراب (العلامة الإعرابية)، والتقديم والتأخير في **عناصر الجملة**، ونظرية النّظم والتعليق (الرّتبة) التي تصبّ في قالب نحوي بلاغي، وغيرها ممّا اصطلح عليه في الدّرس النحوي الحديث بالقرائن اللّغوية وهي –نفسها- القواعد النّحوية بالمصطلح القديم، والقرينة هي "**الأمر الدالّ على** الشيء من غير استعمال فيه، وقيل هي أمر يشير إلى المطلوب"[1]، أي أنّها علامة أو إشارة دالّة تختصّ بالتراكيب لتحيل على معناها، وتشير إلى مقصدها.

المبحث الأول: القرائن اللغوية:

سنتحدّث في هذا العنصر عن القرائن اللّفظية المستقاة من القواعد النحوية القديمة، لهذا سنركز على قرينتي العلامة الإعرابية و الرتبة لأنّهما يجملان معظم القواعد النّحوية العربية، ثمّ نتحدّث عن بقية القرائن الأخرى المستحدثة مجملة.

1- العلامة الإعرابية: أولى النحاة الأوائل عناية شديدة للعلامة الإعرابية ، وجعلوها **في** مقدّمة جميع الأبواب النّحوية وربطوها ربطا لصيقا **بالعوامل، إذ لا تكاد تخلو** دراسة من هذه النظرية، بل وصل بهم الحدّ إلى تقدير العوامل حين تخفى، وهو ماجعل بعض النّحاة على رأسهم قطرب ينكرون هذا الدور الكبير للعلامة في كشف **المعنى، بل ردّه إلى توالي الكلام في** قوله: "لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني"[2]، ويعلل سبب إعراب العرب كلامها، بأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وقي كثرة الحروف يستعجلون"[3]، ولكن هناك من ردّ عليه بالحجّة والدّليل،

1- فاضل صالح السمرائي، الجملة العربية والمعنى، ص23.
[2]- عبد الفتاح لاشين، المرجع السابق، ص140.
[3]- **المرجع السابق، الصفحة** نفسها.

1-1- تعريفها: عرفها ابن يعيش بأنّها "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"[1]، فهي الحركات التي تكون في الحرف الأخير من الكلمة رفعا أو نصبا أو جرّا أو جزما، وهي "قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حيث يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف، لأنّ العلامة الإعرابية في كلّ واحدة من هذه الحالات لا تكون ظاهرة"[2]، وهنا إشارة إلى العلامة المقدّرة التي لا تظهر في الكلمة، لأنّها قد تختفي فيها وتقدّر، فيتعذّر معرفة المعنى إلّا بإخضاعها لقرائن أخرى.

1-2- أنواع الإعراب:

الإعراب كما هو معلوم: "**الإبانة عن المعاني بالألفاظ**"[3]، أي هي الألفاظ التي تظهر العلامة الإعرابية في أواخرها سواء لفظا أو تقديرا، ويجمعها سيبويه "في أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ واحد والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، **وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف** "[4]، **وسندرس علامات كلّ محلّ إعرابي رفعا** ونصبا وجرّا وجزما فيما يأتي:

1- 2-1: الرفع:

يدخل فيه الاسم والفعل المضارع، وعلامته الأصلية هي الضمّة الظاهرة، أمّا الفرعية فهي : "**الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكّر السالم، والألف في المثنى، وثبوت النون في الأفعال الخمسة**"[5]، **وسنفصّل** في المرفوعات فيما يأتي:

---

[1]- محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي ، بيروت، لبنان، 2000،ط1، ص 223.

[2]- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص335.

[3]- **أبو الفتح عثمان بن جني، المرجع السابق، ص 89.**

[4]- أبي عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، دت، دط، ج1، ص 39.

[5]- ينظر: عباس حسن، المرجع السابق ، ج1، ص 101.

أولا: الفاعل ونائبه:

لقي الفاعل عدّة تعريفات عند النحويين، منها أنّه " اسم مرفوع، قبله فعل تام أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به"[1]، وما يشبه الفعل المشتقّات والمصدر اللذان يعملان على رفع الاسم بعدهما، وهو أيضا " اسم صريح أو مؤوّل بالصريح أسند إليه فعل تام مبني للمعلوم أو ما أشبهه، وقع منه الفعل أو اتّصف به"[2]، والمفصود بالتام ألّا يكون ناقصا مثل كان وأخواتها لأنها تحتاج إلى اسم وخبر لا فاعل.

والفاعل في عرف النّحاة يلزم الرّفع دائما ولا يخرج عنه إلى نصب أو جرّ، ولو خرج عنه لصار شاذا، "إلّا إذا كان مضافا للمصدر فإنه يجرّ، ولا يعرب فاعلا نحو: (يسرني إخراج الغنيّ الزكاة)، فالغنيّ مضاف إليه رغم وقوعها فاعلا للمصدر"[3].

وإذا لم يكن الفاعل اسما موصولا أو ضميرا أو غيرها من المبنيات يكون في محلّ رفع، ويؤخّر وجوبا عن عامله، كما سنتحدّث عنه بالتفصيل في موقعه.

ثانيا: المبتدأ:

ارتبط رفع المبتدأ عند أهل اللّغة باعامل معنوي هو الابتداء، ذلك أنه لا عامل له غيره، ويعرّفونه بقولهم: "اسم مرفوع في أول جملته، مجرّد من العوامل اللفظية الأصلية، محكوم عليه بأمر، وقد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه عن الإفادة وإتمام الجملة"[4]، وهو اسم لا تتمّ الإفادة به في الكلام لأنّه يحتاج إلى ما يتمّه، فمثلا إذا قلنا : (الشمسُ) قد يسأل السائل مابها؟ ولو قلنا: (الشمسُ ساطعةٌ) لكانت الجملة تامّة المعنى، وكاملة الإفادة.

---

[1]- عباس حسن، المرجع السابق، ص 59.

[2]- أحمد عبد الستار عبد اللطيف، مباحث في اللغة العربية نحو صرف بلاغة قواعد الإملاء، دار النسيم والشركة العالمية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دت، دط، ص 131.

[3]- ينظر:عباس حسن، المرجع السابق ، ج1، ص 63.

[4]- المرجع السابق، ص403.

والمبتدأ واجب الرفع، فلم يرد عن العرب في كلامهم إخلال في ذلك، **باستثناء المبتدأ الذي** تسبقه حروف زائدة، كربّ وغيرها، دون أن ننسى أسماء الأفعال الناقصة ككان وكاد وأخواتهما، لأنّها تلزم الرفع كونها متحوّلة عن مبتدأ.

ثالثا: الخبر:

والخبر في التعريف الاصطلاحي النحوي: "هو اللّفظ الذّي يكمّل الجملة مع المبتدأ، ويتمّم معناها الأساسي، بشرط أن يكون المبتدأ غير وصف"[1]، ويكون الخبر مرفوعا وجوبا إذا كان بعد المبتدأ المرفوع، أو خبر لأنّ وأخواتها ولا النّافية للجنس، لأنّ هذه النواسخ – كما هو معلوم- إذا دخلت على الجمل الاسمية نصبت المبتدأ ويسمّى اسمها ، ورفعت الخبر، ويسمّى خبرها.

رابعا: التوابع:

والتوابع في النحو هي أسماء تتبع ما قبلها إعرابا ولا تخالفه فيه، "وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا"[2]، سواء رفعا أو نصبا أو جرّا، وهذه التوابع هي: الصفة والبدل، وعطف البيان، والتوكيد، الاسم المعطوف، **وإذا كان المتبوع مرفوعا** فإنّها ترفع، وسنعرّج على تعريف كلّ تابع من هذه التوابع.

فالنعت هو "التابع المكمّل متبوعه ببيان صفة من صفاته"[3]، **وأمّا التوكيد** فهو نوعان: معنوي ولفظي، والأوّل منه يعرف بكونه "تابع يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتّجه إلى ذاته مباشرة، أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله"[4]، وذلك بألفاظ محدّدة منها : العين والنفس، وكلّ وغيرها شريطة اتصالها

---

[1]- **عباس حسن ، المرجع السابق، ص** 405.
[2]- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 87.
[3]- **محمد محي** الدين عبد الحميد، **المرجع السابق، ج** 4 ، ص 87.
[4]- **عباس حسن، المرجع السابق، ج**3، ص391.

بضمير يعود على المؤكد، أمّا الثاني "فهو تكرار اللفظ الأوّل بعينه"[1]، وقد يكون اسما أوفعلا أو حرفا.

أمّا عطف البيان فهو "التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه"[2]، وهو بهذا قريب من البدل في تعريفه كونهما جامدان، أمّا المعطوف بالنسق فهو "تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف، ويؤدّي معنى خاصا"[3] ، وأشهر هذه الحروف الواو، وكلّ هذه التوابع تتبع ما قبلها إعرابا.

خامسا: الفعل المضارع:

يعتبر المضارع الفعل الوحيد المعرب، ويرفع إذا لم تتصل به النواصب والجوازم، وهو حدث يدلّ على الحاضر أو المستقبل.

1-2-2: النصب:

هو أيضا يشترك فيه الفعل والاسم، وعلاماته هي: الفتحة، والألف في الأسماء الخمسة، والياء في جمع المذكر السالم والمثنّى، والكسرة النائبة في جمع المؤنّث، وحذف النون، والمواقع التي يلحقها النصب هي:

أولا: المفاعيل:

أوّل هذه المفاعيل المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، ويتأخّر غالبا عنه - **كماسنورده لاحقا-**، وهناك المفعول المطلق وهو " المصدر المنتصب، توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو **عدده**"[4]، ويكون عادة مكوّن من نفس حروف فعله، ولاننسى المفعول له أو كما يسمى أيضا المفعول لأجله، وهو "المصدر المُفهم **علّة**،

---

[1]- محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، ج4، ص97.
[2]- المرجع السابق، ص99.
[3]- عباس حسن، المرجع السابق، ج 3، ص433.
[4]- محمد محي الدين عبد الحميد، المرجع السابق، ج2، ص86.

المشارك لعامله في الوقت والفاعل"[1]، إذ أنّه يبيّن سبب قيام الفاعل **بالفعل، والمفعول** الأخير هو المفعول فيه (ظروف المكان والزمان)، وهذه المفاعيل كلّها تنصب.

ثانيا: الحال:

وهو عند النحاة " وصف منصوب فضلة، يبيّن هيئة ما قبله، وقت وقوع **الفعل**"[2]، حيث يبيّن حالة صاحبه المعرفة ويكون مشتقا، ويلزم النصب دائما، ولم يرد عن العرب في غير هذا.

ثالثا: المنادى:

والنداء في النحو "توجيه الدعوة إلى المخاطب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلّم"[3]، وينصب المنادى دائما أو يكون في محل نصب، ولا يكون إلّا بعد **حروف النداء**.

رابعا: اسم وخبر النواسخ والمستثنى:

تدخل النواسخ على الجلة الاسمية، فتغيّر من حركة المبتدأ والخبر، فكان **وكاد وأخواتهما** تعمل على نصب الخبر ليصبح خبرا لها، وإنّ وأخواتها ولا النافية **للجنس تعمل** على نصب المبتدأ ليصبح اسما لها، وآخر موقع نشير إليه في الأسماء هو المستثنى، إذ ينصب بحروف الاستثناء، **وإذا ورد مرفوعا أو مجرورا فإنّه** يعرب حسب موقعه، دون أن ننسى التمييز لأنّه لا يرد إلّا **منصوبا**.

خامسا: الفعل المضارع المنصوب:

ينصب المضارع إذا دخلت عليه حروف النصب كأن وكي ولن وغيرها، وذكرنا أنّ علامته ظهور الفتحة على آخره أو تقديرها، وحذف النون.

---

[1]- محمد محي الدين عبد االحميد، المرجع السابق، ج2، ص 83.
[2]- عباس حسن، المرجع السابق، ج2، ص313.
[3]- المرجع السابق، ج4، ص5.

1-2-3: الجر:

وهو خاص بالأسماء دون الأفعال، وعلاماته هي: الكسرة، والياء في المثنى والجمع السالم والأسماء الخمسة، الفتحة النائبة في الممنوع من الصرف، ومن مواقعه نجد:

أولا: الاسم المجرور: والمعلوم أنّ الاسم المجرور هو الذي يسبقه حرف من حروف الجر منها: (من، على، إلى، في، بـ، وحروف القسم وغيرها)، ولا يلزم هذا الاسم إلّا حالة الجرّ فقط، ولم يرد عن العرب شذوذا في ذلك.

ثانيا: المضاف إليه: وهو الاسم الذي يرد لتوضيح النكرة التي قبله، أو تخصيصها حتى تصبح كالمعرفة، وهذا الاسم يلزم الجرّ أيضا.

والملاحظ أنّ مواقع الجرّ قليلة في الكلام مقارنة بالرفع والنصب لأنّها خاصة بالأسماء فقط، دون أن نهمل التوابع لأنّنا أشرنا إليها في الرفع وقلنا بأنّها تتبع ما قبلها ، لهذا لم نكررها في النصب والجرّ.

1-2-4: الجزم:

وآخر محلّ إعرابي نذكره هو الجزم، وهو خاص بالفعل دون الاسم، ولا يلزم المضارع إلّا إذا سبق بأحد حروف الجزم كلم ولام الأمر، ولا الناهية، ولما، وأسماء الشرط الجازمة، وعلامته السكون وحذف النون وحذف حرف العلّة.

والملاحظ أنّنا ركزنا على العلامات الظاهرة، لأنّ المقدّرة والمبنية لا توع إشكالا في إعرابها، أمّا الظاهرة فهي التّي يرد فيها الشذوذ أحيانا.

2- الرّتبة: لم ترد قرينة الرّتبة في الاصطلاح النّحوي القديم تحت هذا الاسم التي هي عليه في العصر الحديث، ولم تعرف كقرينة مستقلّة في حدّ ذاتها – كالعلامة الإعرابية- ,بل تمّت الإشارة إليها في ثنايا المسائل النّحوية، ولعلّ أبرز من أشار إليها هو العالم الجليل عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز)، في مواضع عديدة،

وتحت أسماء مختلفة، عند حديثه عن النّظم، والتعليق والترتيب، إذ يقول: "إنّه لا يتصوّر أن تعرف للّفظ موضعا من غير أن تعرف معناه..."[1] ، فمعرفة معاني الألفاظ متوقّفة على معرفة المواضع التّي ترد فيها، فالفاعل -مثلا- موضعه التأخّر عن الفعل، وإذا تقدّم عليه صار مبتدأ، وبينهما فرق شاسع، ذلك أنّ الفاعلية تفيد القيام بالفعل والمبتدأ يفيد بالإخبارعن الشيء، فتحوّل المعاني مرتبط بتغيّر المواضع، "بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وأنّ العلم بمواقع المعاني في النّفس، علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النطق"[2].

فمعرفة المواقع في الذّهن تسهّل عملية الوضع، ذلك أنّ ترتيب الألفاظ في مواضعها وضع لإيضاح المعاني، فإذا علم من لفظة أنّها فاعل وضعت الوضع الذّي تقتضيه الفاعلية، وإذا أريد إيقاع الفعل عليها، وضعت الوضع الذي تقتضيه المفعولية، وإذا أريد الإخبار عنها وضعت في الابتداء.

أمّا في العصر الحديث فقد تطرّق إليها النحاة كقرينة مستقلّة بنفسها، فخصوها بالدراسة والشرح.

1-2: تعريف الرتبة:

يعرّفها محمد يونس علي على أنّها: "جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدّم والتأخّر"[3]، فهو يذهب إلى إثبات تسمية كل كلمة حسب الموقع الذي ترد فيه بالوظيفة التي تسند إليها في التركيب، فالفاعل يلي الفعل، والمفعول به يلي الفاعل، والصفة تأتي بعد الموصوف وغيرها.

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، المؤسسة السعودية بالقاهرة، مصر، 1992،ط3، ص

[2]- المرجع السابق، ص54.

[3]- محمد محمد يونس علي، المرجع السابق، ص494.

وأشمل تعريف اصطلاحي هو الذي صاغه **عباس حسن**، وهو أنّ "الترتيب الإعرابي يجعل لبعض الألفاظ الأسبقية في الجملة، دون بعض، فالمبتدأ أسبق من المفعول به، والمضاف أسبق من المضاف إليه، وقد تكون هناك أسباب لمخلفة هذا الأصل"[1]، **فعباس** حسن يرى أنّ بعض الألفاظ تحتلّ موقع الصدارة في التراكيب كالفعل، والمبتدأ والحروف، والأدوات...إلخ، وبعضها يتطلّب التّأخر عن بعض، كالحال والصفة والمفعول به...إلخ.

2- 2: أقسامها:

عمد النحاة إلى الإشارة إلى قرينة الرتبة وأقسامها، في خضمّ حديثهم عن بعض المسائل النّحوية، كما فعل ابن يعيش، والزّمخشري في قضية العامل وربطه بالمعمول، وكذلك عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن النظم والتعليق، وما تقتضيه **المواقع في الجمل، أمّا تمام حسان** – الذي درسها كقرينة مستقلّة- فقد قسمها إلى قسمين، معتمدا في ذلك على تقسيم عبد القاهر الجرجاني البلاغي أثناء دراسته للتقديم **والتأخير** في التراكيب، وهي دراسة تتمّ في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة"[2]، وربما يعني بذلك التراكيب التي تتغيّر مواقعها دون اختلال في الكلام، فقد تتقدّم أو تتأخر أو تتوسّط دون تقيّدها بموقع **محدّد، ومن ذلك مثلا الجار والمجرور.**

ومّما سبق نفهم أن للرتبة قسمين هما : الرتبة المحفوظة، والرتبة غير **المحفوظة**، وسندرس كلّ منهما على حدى:

2-2-1: الرتبة المحفوظة:

ويمكن تعريفها على أنّها "قرينة لفظية تحدّد معنى **الأبواب المرتبة** بحسبها"[3]، وهي التي تحتفظ بثبات مواقع الألفاظ دون التغيّير فيها بالتقديم والتّأخير،

---

[1]- **عباس حسن، المرجع السابق ، ص**494.
[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.
[3]- المرجع السابق، ص نفسها.

""فهي المتعلّقة تعلّقا شديدا بالدلالة"[1]، ذلك أنّ اللفظة تفهم بمعناها بمجرّد ورودها في مواقعها التي وضعت لها أصلا.

ومن التراكيب التي تدخل تحت هذا القسم من الرتبة نجد:

أولا: تقدّم الموصول على الصلة:

من الرتب المحفوظة في النحو العربي رتبة الاسم الموصول مع صلته، فالاسم الموصول يكون مبهما وغامضا، فتعمل الصلة الواقعة بعده على تفسيره، وهو شبيه بالمضاف النكرة الذي يحتاج إلى المضاف إليه ليوضّحه، لذا وجب عليه التقدّم عليها، "فالاسم الموصول اسم غامض يحتاج دائما إلى تعيين مدلوله وتوضيح المراد منه إلى شيئين بعده هما جملة صلة الموصول، ثمّ لابدّ من ضمير في الجملة يعود على الاسم الموصول، كما أنّ الصلة هي التي أكسبته التعريف"[2]، وقد تكون هذه الصلة جملة فعلية أو اسمية أو شبه جملة تزيل عنه الإبهام، فهي "تعين على ما يدلّ عليه الموصول وتفصّله وتجعله واضح المعنى كامل الدّلالة"[3].

والأسماء الموصولة نوعان مختصّة ومشتركة، فالمختصّة "هي الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذين، واللاّت، واللاتي، واللائي، والأولى، وأمّا المشتركة فهي ستّة: من، وما، وأي، وذا، وذو، وال"[4]، وسميت مختصّة لأنّها تختصّ بالدلالة على نوع معيّن، والمشتركة لأنّها متعلّقة بأنواع مختلفة وعامة، وهي كلّها مبنية **باستثناء (اللذان واللتان) اللّذين يأخذان حكم المثنّى في الإعراب.**

فمثلا في قوله تعالى: (ربّنا أرِنا الّذيْن أضلاّنا) ، سبق الاسم الموصول (الّذين) صلته (أضلاّنا)، وهي جملة فعلية عملت على توضيحه، وإزالة غموضه دون أن يكون لها محلّ إعرابي.

---

[1]- محمد محمد يونس علي، المرجع السابق، ص232.
[2]- سعد محمد غياتي، ملخص قواعد اللغة العربية، المكتبة التوفيقية، مصر، دت، دط، ص 77.
[3]- **المرجع السابق، ص82.**
[4]- **المرجع السابق، ص80.**

ولم يرد عن العرب ترخّصهم (شذوذهم) بالتقديم والتأخير في الاسم والموصول وجملته، ولو لضرورة شعرية، لأنّ الخروج فيها عن القاعدة **إخلال** بالمعنى، ولو قلنا مثلا (جاء ننتظره الذي) لكانت جملة فاسدة التركيب **والمعنى**.

ثانيا: تقدّم المنعوت على النّعت:

من الرتب المحفوظة في اللغة العربية أيضا، رتبة الصفة والموصوف، والصفة مرادفة للنّعت، وهو "تابع يكون من الأسماء المشتقة العاملة، أو ممّا يؤوّل بمشتق"[1]، **كالأسماء الموصولة نحو قولنا:(جاء الراوي الذي كتب الرواية)، فالاسم الموصول** (الذّي) مبني على السكون في محلّ رفع صفة (نعت)، والموصوف هو (الراوي)، **وقد تقدّم على الصفة**.

والجملة الاسمية والفعلية نحو قولنا: (جاء العدوّ يجرّ أذيال الخيبة)، فالصفة وردت جملة فعلية (يجرّ أذيال الخيبة) يمكن تأويلها بمشتق هو اسم الفاعل (جارا)، والأصل أن يتقدّم المنعوت عن النعت وفي ذلك رتبة محفوظة، "فإن تقدّم **النّعت على المنعوت خرجا من باب النعت وزال** عن كل منهما اسمه، فلا يسمّى **النّعت نعتا ولا المنعوت منعوتا**"[2]، وبالتالي يتغيّر إعراب كلّ منهما عند التقديم والتأخير في مواضعها، وفي ذلك حالتان: "فإذا كانا معرفتين أعرب المنعوت بدلا"[3]، ومن ذلك قولنا مثلا: (نال المتفوّقُ سعيدُ جائزةً)، فالصفة المتفوّق أصبحت **فاعلا**، والموصوف سعيد أصبح بدلا، وهذا يرجع إلى كون النّعت والمنعوت معرفة، **وأمّا** عن تقدّم انّعت على المنعوت "مع كونهما نكرتين نحو: دخل رجلٌ مسرعٌ، ودخل مسرعا رجلٌ، يصبح إعرابها -**النعت**- حالا، ومن هذا قول كثيّر عزّة:

---

[1]- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دراسة النهضة العربية للطباعة والنّشر ، بيروت، لبنان، 1971، **ط**، ص 304.

[2]- محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، كتاب القواعد والنحو والصرف، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، 2007، **ط**، ص 556.

[3]- **عبده الراجحي، المرجع السابق، ص**385.

لميّـــة موحِشًـــــا طللٌ يلـــــوحُ كأنّـــــــهُ خللٌ"[1]

فكلمة (موحشا) حال لأنّها تقدّمت على المنعوت (طلل) وهو مبتدأ، لكونهما نكرتين، ومن هنا نستنتج أنّ النعت والمنعوت لهما رتبة محفوظة.

ثالثا: تأخّر المعطوف بالبيان والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه:

من الرتب المحفوظة أيضا تأخير البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه ، وهي رتبة محفوظة، فأمّا عطف البيان في تعريف النحويين هو "تابع جامد يخالف متبوعه في لفظه ويوافقه في معناه المراد من الذّات مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة، وتخصيصها إن كان المتبوع نكرة"[2]، والمقصود بكلمة (جامد) أنّه ليس من المشتقات، كأن يكون اسم علم، ويكون المعطوف بالبيان في نفس معنى المبين، دون لفظه يتبعه في الإعراب نصبا ورفعا وجرّا، ويرد بعده إمّا لتوضيحه إذا كان المبين معرفة، أو تخصيصه إذا كان نكرة، وهو شبيه بالبدل إذ أنّ العلاقة بينهما "علاقة مشابهة كاملة"[3]، وقد يعرب عطف البيان بدلا أو يكون في معناه.

ففي قوله تعالى مثلا:{ يُوقدُ من شجرةٍ مبارَكةٍ زيتونةٍ} (النور35)، فالمبين (شجرة) ورد اسما مجرورا مؤنّثا نكرة، فاحتاج إلى بيان يخصّصه وهو (زيتونة) تبعه جرّا وتأنيثا، ذلك أنّ جنس شجرة يدخل تحته أصناف من الأشجار، لذا جاءت كلمة زيتونة لتخصيص وتحديد هذا النوع، ليصبح في معناها، فالشجرة هي الزيتونة.

أمّا المعطوف بالنسق هو أيضا من التوابع ويعرّفه النّحويون بأنّه " تابع يتوسّط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف"[4]، فالمعطوف بالنسق لا يعطف

---

[1]- محمد أسعد النادري، المرجع السابق، ص576.
[2]- أحمد قبش، الكامل في النّحو والصرف والإعراب، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1994،ط2، ص 219.
[3]- سعد محمد غيّاتي، المرجع السابق، ص 315.
[4]- المرجع السابق، ص 316.

على المتبوع إلّا بوجود حرف عطف، وهو يتبع المعطوف عليه إفرادا وإعرابا ونوعا، ورتبته التأخّر عنه، ولا يجوز أن تتقدّم عليه، وفي ذلك رتبة محفوظة.

رابعا: تأخّر التوكيد عن المؤكّد:

تأخير التوكيد عن المؤكّد يعدّ من الرتب المحفوظة، والتوكيد غالبا ما يقترن بمعنى الإثبات، ويعرفه النحاة على أنّه "تابع يزيل عن متبوعه الشكّ والاحتمال بتقوية وتثبيت التوكيد للمؤكّد بصيغ خاصة"[1]، فالتوكيد تابع ، والتّابع موقعه التأخّر عن متبوعه ليزيل عنه الاضطراب، ويرجّح كفّة اليقين، ويثبّته بإعادة لفظه أو معناه، والتوكيد نوعان هما:التوكيد المعنوي واللّفظي:

أمّا المعنوي فهو "تابع يدلّ على أنّ معنى متبوعه حقيقي ولا مبالغة فيه **ولا مجاز**"[2]، ولهذا التوكيد المعنوي ألفاظ حصرها النّحاة في سبع كلمات هي: "النّفس، والعين، وكلا، وكلتا، وكلّ، وجميع، وعامة، وألفاظ ملحقة بكل كأجمعين، **وأجمع ، وجمعاء**"[3]، واشترط النحاة في هذه الألفاظ أن تتأخّر عن المؤكّد، **ومن ذلك** قوله تعالى:{ فسجد الملائكة كلّهم أجمعون} (الحجر:30)، فالتوكيد ورد بلفظي (كلّهم وأجمعون)، لتدلّ على سجود كل من يدخل في جنس الملائكة، بقطع الشك باليقين لمن يعتريه ريب في ذلك، كما اشترطوا أن تكون فيها مضافة لضمير يعود على المؤكّد، "**فإذا** لم يسبق النفس والعين وغيرهما المؤكّد ولم يضافوا لضمير، يعرب كل منهما حسب موقعها في الجملة، **من ذلك قول الشاعر**:

من عاتَبَ الجُهَّالَ أتعب نفسَهُ ومن لَامَ من لا يعرفُ اللّومَ أفسَدَا

والشاهد (أتعب نفسه)"[4]، إذ تعرب هنا مفعول به لعدم وجود المؤكّد قبلها.

---

[1]- سعد محمد غيّاتي ، المرجع السابق، ص 302.
[2]- المرجع السابق، ص نفسها.
[3]- **المرجع السابق، ص** 303.
[4]- **المرجع السابق، ص** 303.

أمّا التوكيد اللّفظي فهو الذي يعاد بنفس لفظه أو مرادفه المعجمي، **سواء** كان فعلا أو اسما أو حرفا، فيكون اللّفظ الأول مؤكّدا يعرب حسب موقعه في الجملة والثّاني توكيدا متأخّر الرتبة عن المؤكّد، ومثاله في إعادة الاسم قولنا : (الغرورَ الغرورَ إنّه مقبرةُ العظماءِ)، فالغرور الأولى مفعول به لفعل محذوف، والثانية توكيد لفظي منصوب، ومثاله في الضّمير أيضا قولنا: (إيّاك إيّاك والفتنة).

خامسا: تأخّر البدل عن المبدل:

البدل في عرف النحاة هو "تابع مقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه"[1]، والمعروف عن التابع أنّه يتأخّر عن المتبوع، فلا يجوز للبدل أن يتقدّم على المبدل، ولو تقدّم لصار هو المبدل والآخر هو البدل وفي ذلك رتبة محفوظة، ومن ذلك قولنا **مثلا**: (رحم الله الخليفة عمر بن الخطاب)، فـ (الخليفة) مبدل و(عمر) بدل، وإذا غيّرنا موقعيهما على النحو التالي:(رحم الله عمر بن الخطاب الخليفة) **لأصبح عمر مبدل** والخليفة بدل.

سادسا: تأخير التمييز عن الفعل والمميّز:

من الرتب المحفوظة أيضا تأخير التمييز عن الفعل، والتمييز هو "اسم نكرة فضلة يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة"[2]، وكونه فضلة في الكلام يوجب تأخّره عن عامله ليزيل الغموض، والإبهام عن الاسم الذي قبله وعادة ما يكون: "عددا، مقدارا، **كالوزن والمساحة**"[3]، ففي قوله تعالى: {يا أبت إنّي رأيت أحد عشر كوكبا} (يوسف 04)، نجد أنّ التمييز هو لفظ (كوكبا)، وقد رفع الإبهام عن العدد (أحد **عشر) الذي** ورد قبله، وهذا تمييز ذات.

---

[1]- **أحمد قبش، المرجع السابق ، ص**212.
[2]- سعد محمد غياتي، المرجع السابق، ص239.
[3]- **المرجع السابق، ص** 240.

أمّا النوع الثاني من التمييز فهو تمييز النسبة، ويسمّى كذلك "لأنّه جاء ليوضّح هذه النسبة المبهمة"[1]، ومنه قوله تعالى: {واشتعل الرّأس شيبا} (مريم:04)، **تأخّر** التمييز هنا كونه منقلبا عن فاعل فتقدير الكلام (اشتعل شيب الرّأس).

سابعا: صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض:

هي من الرتب المحفوظة أيضا التي لا تحيد عن القاعدة، كون هذه الأدوات تحتلّ الصدارة في الجمل التي ترد فيها، وهذه الرتبة "هي التي دعت النّحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"[2]، وهو ما عبّر عنه أحمد المتوكّل بقوله :(تحتلّ الموقع الأوّل الأدوات الصدور كأداتي الاستفهام الهمزة وهل، وما النافية، وإن وغيرها"[3].

فأمّا أدوات الاستفهام غالبا ما تفيد التساؤل عن أشياء غير معروفة بغية معرفتها، فتجعل الجمل التي تدخل عليها استفهامية، ومن هذه الأدوات نجد: من، متى، هل، أ، أي، كم، كيف، أين وغيرها، وهي تحتلّ صدارة الجمل الاستفهامية، **ولو** تعمدنا تأخيرها مثلا "ومن ذلك أن نقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل **بعد حرف** الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله"[4].

وأمّا أسماء الشرط فهي حوالي أحد عشر اسما " منها حرفان هما (إن، إذما)، والأخرى أسماء وهي (من، ما، مهما، متى، أيّان، أنّى، أين، حيثما، أي، كيفما) وهي جازمة، أمّا غير الجازمة فهي (لولا، إذا، كلّما، لما الحينية)، وتقوم كالجازمة بالربط بين شيئين يترتّب أحدهما على الآخر"[5]، وهما فعل الشرط وجوابه،

---

[1]- سعد محمد غياتي، المرجع السابق، ص 243.

[2]- **تمام حسان، المرجع السابق، ص** 208.

[3]- أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدّار البيضاء، **المغرب**، 1986،ط1، ص20.

[4]- فاضل صالح السامرّائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامه ، ص15.

[5]- صالح بلعيد، النّحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، **ط**، ص 40.

وغير الجازمة لا تجزم لا فعل الشرط ولا جوابه، وهي كلّها تحتلّ صدارة الجمل الشرطية.

أمّا أدوات العرض والتّحضيض فهي أيضا لها الصدارة في الجمل التي ترد فيها، والعرض هو الطلب برفق، أمّا التحضيض فهو أمر بالقوة، ومن أبرز أدواتهما (ألا، هلا، لولا).

ثامنا: تقدّم الحروف على معمولها:

من الرتب المحفوظة أيضا تقدّم الحروف على الأسماء التي تعمل فيها (معمولاتها)، فالحروف "لا تدلّ على معنى، مادامت منفردة بنفسها، ولكن إذا وضعت في كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل"[1]، إذ أنّها خارج الجمل تكون كالحروف الهجائية خارج الكلمة، وهذه الحروف أنوع سنوضّحها فيما يأتي.

تعمل حروف الجرّ على جرّ الاسم الذي يقع بعدها كما أنّها تتقدّم عليه، وهي نوعان: أصلية كمن وعلى والكاف واللام، وزائدة **كالباء وربّ، دون أن ننسى حروف** القسم، وكلّ حروف الجر تتقدّم الاسم الذي تجره، من ذلك مثلا قوله : {وعليها وعلى الفلك تُحمَلون} (المؤمنين 22).

كما تتقدّم حروف الاستثناء على المستثنى، والاستثناء في النحو هو "الإخراج بإلّا أو أحد أخواتها لما كان داخلا في الحكم السابق عليها"[2]، وأخواتها هي (غير، سوى، خلا، عدا، حاشا)، ومن ذلك قوله تعالى: { لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاما} (مريم 62).

ولا ننسى حروف العطف التي تتقدّم الاسم المعطوف – كما سبق الذكر-، وهذه الحروف هي (الواو، الفاء، بل، ثمّ، لا، لكن، أم وغيرها)، وهي تعمل على **الوساطة في عطف اسم على آخر.**

---

[1]- عباس حسن، المرجع السابق، ، ص33.

[2]- سعد محمد غياتي، المرجع السابق ، ص 244.

ونختم الحروف بتقدّم واو المعية على المفعول معه، الذي يعرّفه النّحاة على أنّه "اسم فضلة قبله واو بمعنى مع"[1]، وهذه الواو تتقدّم عليه ويزول بزوالها.

ولم يسمع عن العرب تأخيرهم لأيّ حرف من هذه الحروف على الأسماء التي ترد بعدها، ولو لضرورة شعرية، لأنّ ذلك فساد الكلام.

تاسعا: تقدّم الفعل على الفاعل ونائبه:

من الرتب المحفوظة أيضا رتبة الفعل مع الفاعل ونائبه، ولعلّ درس الفاعل يعدّ أيسر الدروس النحوية التي مررنا بها، وقد مررنا بالتعريف الاصطلاحي للفاعل سابقا، وسنركّز هنا عى رتبته التي هي التّأخّر عن فعله، ولو قدّم عليه لصار مبتدأ، وهو ما يذهب إليه جلّ النحاة في قولهم: "إذا تقدّم الفاعل على الفعل أعرب مبتدأ مثل **(الفلاحُ حصد الزرع)**"[2]،فالفاعل هنا ضمير مستتر لأنّه يعود على المبتدأ (الفلاح).

غير أنّ الكوفيين يجيزون تقدّم الفاعل عن الفعل، خروجا عن طوع البصريين، وجلّ النحاة الذين يرون أنّه يتحوّل إلى مبتدأ بمجرّد تقدّمه عليه، "وإن كان الكوفيون يرون جواز تقدّم الفاعل عن فعله ولا يمنعون أن يكون الفاعل المقدّم مثنى أو جمعا والفعل خاليا ممّا يدلّ التثنية والجمع"[3]، كما أن الفاعل بمجرّد تقدّمه على الفعل يطابقه جمعا وإفرادا وتثنية، وهذا ما جعل النحاة يذهبون إلى أنّ "قول الكوفيون هذا يتنافى مع الأدلّة التي يسوقونها لبيان أنّ الفعل وفاعله كالكلمة الواحدة، والنّحاة يقرّرون أنّ عجز الكلمة لا يجوز أن تتقدّم على صدرها"[4].

---

[1]- سعد محمد غياتي ، المرجع السابق، ص 244.

[2]- **محمود مطرجي**، في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000،ط1، ص131.

[3]- **فاضل صالح السامرائي، المرجع السابق، ص40.**

[4]- **المرجع السابق، ص41.**

عاشرا: رتبة المضاف والمضاف إليه:

وآخر رتبة محفوظة نتناولها هي رتبة المضاف والمضاف إليه، إذ لا يمكن تقديم المضاف إليه على المضاف لأنّ موقعهما محفوظ، والإضافة هي " نسبة تقييدية بين اسمين توجب جرّ الاسم الثاني أبدا"[1]، و من هنا فالمضاف إليه يتأخّر رتبة عن المضاف، ويلزم حالة إعرابية واحدة هي الجرّ، أمّا المضاف فهو الاسم الذي يتقدّم عليه، ولا يلزم حالة إعرابية واحدة، ويعرب حسب موقعه في الجملة، ويعرّفه سعد غياتي على أنّه "الاسم الذّي يريد توضيحا أو تحديدا أو تخصيصا في جملة الإضافة"[2]، فقولنا مثلا (نور الشمس سطع) نجد أنّ كلمة (نور) الواقعة مبتدأ مضاف تحتاج إلى تحديد وتوضيح، و(الشمس) المضاف إليه وضّحت المعنى.

ولم يرد عن العرب في كلامهم شعرا أو نثرا تقدّم المضاف إليه على المضاف، ولا خروج عن القاعدة فيهما.

2-2-2: الرّتبة غير المحفوظة:

تعتبر ثاني أقسام الرتبة وهي "التي تتغيّر مواقعها تبعا لمقاصد المتكلّم"، ويقصد بتغيير المواقع، عدم المحافظة عليها في مواقعها التي وضعت لها أصلا في الجمل دون الإخلال بالمعني، بالتقديم والتأخير فيها لغرض ما في ذهن المتكلم يريد أو يهدف إلى إيصاله للمتلقي.

وسنعمل على شرح كلّ رتبة من الرتب غير المحفوظة بشكل مقتضب على النحو التالي:

أولا: رتبة المبتدأ والخبر:

المعروف عند متكلمي اللّغة العربية وعند نحّاتها – **كما مرّ معنا في رفع المبتدأ**- أنّ المبتدأ اسم مرفوع يتصدّر الجملة الاسمية –**غالبا**- ويحتاج إلى خبر يتمّه،

[1]- محمد أسعد النادري، المرجع السابق ، ص277.
[2]- سعد محمد غياتي، المرجع السابق، ص277.

ويوضّحه، ومن هنا تفهم أنّ الخبر يمكن أن يتقدّم على المبتدأ وجوبا وجوازا، **فأمّا حالات الوجوب** فهي أربع حالات هي:

1- أن يكون المبتدأ نكرة محضة ولا مصوغ للابتداء به إلّا تقدّم الخبر المختصّ جملة كان الخبر أو شبهها.

2- أن يكون المبتدأ مشتمل على ضمير يعود على جزء من الخبر.

3- أن يكون للخبر الصدارة في جملته فلا يصحّ تأخيره: كأسماء الاستفهام، أومضافا إليها.

4- أن يكون الخبر محصورا في المبتدأ.[1]

أمّا حالات جواز تقدّم الخبر على المبتدأ فهي:

1- وجود قرينة معنوية تدلّ على المبتدأ.

2- **كون المبتدأ نكرة مخصّصة والخبر نكرة محضة.**

3- **غرض المتكلّم وحل المخاطب.**[2]

ويتأخر الخبر عن المبتدأ وجوبا في حالات هي:

1- **أن** يكون المبتدأ والخبر متساويين ومتقاربين في درجة تعريفها أو تنكيرهما، حيث يصلح كلّ منهما ليكون مبتدأ.

2- تعذّر ظهور العلامة الإعرابية في الاسم **المقصور أو المنقوص في المبتدأ والخبر.**

3- إذا خيف التباس االمبتدأ بالفاعل حين يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ.

4- أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير، كأسماء الاستفهام والشرط.[3]

---

[1] **عباس حسن، المرجع السابق، ص**201-202.

[2]- عبد الحميد مصطفى السيّد، التطبيق النحوي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003،ط2، ص 148- 149.

[3]- **المرجع السابق، ص**147-148.

ثانيا: رتبة الفاعل والمفعول به:

الأصل أن يتقدّم الفاعل على المفعول به، غير أنّ هذه رتبة غير محفوظة، قد يتقدّم الفاعل على المفعول به وجوبا وجوازا، أمّا حالات الوجوب فهي:

1- الخوف من التباس الفاعل بالمفعول به وليس هناك قرينة تبيّن الفاعل من المفعول به.

2- إذا كان الفاعل ضميرا متصّلا.

3- حصر المفعول به، بـ (إنّما) أو (إلّا).[1]

فقد يتقدّم المعول به على الفاعل وجوبا في ثلاث حالات:

1- إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول به.

2- إذا كان الفاعل محصورا بأداتي الحصر (إنّما) أو (إلّا).

3- أن يكون المفعول به ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا.[2]

وفي غير حالات الوجوب التي ذكرناها يجوز تقديم الفاعل أو تأخيره.

ثالثا: رتبة الضمير والمرجع:

ذكرنا أنّ الضمير يعود على متقدّم رتبة، "لأنّ العرب كرهت أن يعود الضمير على متأخّر لفظا ورتبة"[3]، غير أنّ هذه القاعدة قد يعدل عنها، فيتقدّم الضمير على المرجع، وسنبدأ بالحالات التي يتقدّم فيها المرجع على الضمير وهو الأصل في اللغة:

1- أن يكون المرجع متقدّما في اللّفظ والتقدير.

2- أن يكون المرجع متقدّما في اللّفظ دون التقدير.

3- متقدّم في اللفظ دون التقدير.

---

[1]- أحمد عبد الستار عبد اللطيف، المرجع السابق ، ص150.

[2]- محمود طرجي، المرجع السابق ، ص 279- 280.

[3]- أحمد عبد الستار عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 151.

وقد يتأخر المرجع عن الضمير وفي ذلك عدول عن الأصل، غير أنّ النحاة أجازوا ذلك في ستّ حالات هي:

1- أن يكون الفاعل ضميرا مستترا لنعم أو بئس، ويكون بعدهما اسم نكرة يفسّرهما ويعرب تمييزا.

2- اتّصال الضّمير المفرد المذكّر بـ (ربّ) وبعده نكرة تفسّره، ومن ذلك قولنا: (ربّه قلبا جريئا يقدم على المخاطر.

3- الضّمير المرفوع بأوّل المتنازعين، من ذلك قولنا: (يجتهدون وينجح الطّلبة)، فالطّلبة فاعل يتنازع عليه الفعلان.

4- الضمير الّذي يكون بعده اسم ظاهر مبدل، من ذلك قولنا: (استفسر عنه السؤال الغامض)، فالضّمير يعود على متأخّر (السّؤال).

5- وقوع المفسّر خبرا للضّمير، مثل قولنا:(هو الحقّ من ربّك).

6- ضمير الشّأن، مثل قولنا:(إنّه المجد أمنية العظماء)، فضمير الشّأن يعود على المفسّر(المجد) المتأخّر عنه.[1]

رابعا: رتبة الحال والفعل المتصرّف:

الحال يتأخّر عن عامله غالبا وله معه ثلاث حالات، نوضّحها على النّحو الآتي:

فالحالة الأولى: هي تقديم الحال على العامل، وذلك في حالتين:

1- إذا كانت له الصّدارة كأسماء الاستفهام والشّرط، نحو قوله تعالى: { كيف نكلّم من كان في المهد صبيّا} (مريم:29).

2- إذا كان عاملها اسم تفضيل عاملا في حالتين، نحو: (المسلم شاقيا أفضل من الكافر متنعّما)[1].

[1]- ينظر: أحمد قبش، المرجع السابق، ص 160.

والحالة الثّانية: هي تقديم الحال على العامل وجوبا في حالات هي:

1- إذا كان العامل فعل تعجّب أو اسم تفضيل.

2- إذا كان العامل مصدرا مقدّرا بـ (أن، والفعل).

3- إذا كان العامل معنويا كأسماء الإشارة والتّمني.

4- إذا كان العامل اسم فعل.

5- إذا كان عامل الحال محذوفا.

6- إذا كان الحال جملة مقترنة بالواو.

7- إذا كان الحال في جملة مقترن فعلها باللام.[2]

ويجوز في غير هذا تقديم الحال على عاملها أو تأخيرها عنه.

خامسا: رتبة المفعول به والفعل:

للمفعول به مع عامله ثلاث حالات:

فالحالة الأولى: وهي تقديم المفعول به على الفعل وجوبا في الحالات الآتية:

1- أن يكون المفعول به ممّا له الصّدارة في الكلام كأسماء الشّرط والاستفهام.

2- أن يكون منصوبا بجواب (أمّا) المقرون بفاء الجزاء.

3- أن يكون ضميرا منفصلا، لو تأخّر عن عامله لوجب اتّصاله به.[3]

أمّا الحالة الثّانية: فهي تأخير المفعول به عن الفعل وجوبا، وهو الأصل لأنّ المفعول به رتبته التّأخّر عن عامله:

1- أن يكون مفعولا لفعل التّعجّب (أفعل).

2- أن يكون محصورا بـ إلاّ، أو إنّما.

3- أن يكون مصدرا مؤوّلا من (أنّ) المشدّدة أو أحد معموليها.

---

[1]- ينظر عبد الحميد مصطفى السيد، المرجع السابق، ص363- 364.
[2]- ينظر:عبد الحميد مصطفى السيّد، المرجع السابق، ص نفسها.
[3]- ينظر: أحمد عبد الستار عبد اللطيف،ا لمرجع السابق، ص 153-154.

4- أن يكون واقعا صلة أحد الحرفين (أن و كي) النّاصبتين للفعل.

5- أن يكون مفعولا لفعل مجزوم بـ (لا) النّاهية و (لام الأمر) و(لما).

6- أن يكون تقديمه موقعا في لَبس كالاسم المقصور.

7- أن يكون ضميرا متّصلا بالفعل.[1]

ويجوز في غير هذا التّقديم والتّأخير في موضعيهما.

3-2: أهميّة الرتبة:

تعتبر قرينة الرّتبة من أهمّ القرائن النحوية -بعد العلامة الإعرابية- **التي تعمل** على توضيح المعاني، ويظهر ذلك من خلال حفظها لمواقع الكلمات في الجمل ودورها في إيضاح **الدلالة المقصودة، وخاصة** في ظلّ غياب العلامة الإعرابية، "إذ تزداد أهمية الرتبة في اللغات الخالية من الإعراب"[2]، حيث يُلجأ إليها لفهم المعاني، **ذلك أنّ** "**الرتبة أكثر** ورودا مع المبنيات منها مع المعربات، وأنّ ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر منه إطّرادا مع غيرها"[3]، وهذا **لا** يعني بأنّها لا نكون لها أهميّة مع الأسماء المعربة، بل هي قرينة مهمّة فيها أيضا، وخاصّة في الأسماء المشتركة في العلامة الإعرابية الواحدة، كالمبتدأ والخبر المشتركان في الرفع، والنعت والمنعوت، وغيرها.

نظر النحاة القدامى إلى الرتبة ودورها في توضيح معاني الجمل، ولكنّ هذه النظرة ظلّت تدور في سياق حديثهم عن العوامل والإعراب، ولم تعالج كمسألة مستقلّة، "بل توزعت على جميع أبواب النحو، ولعلّ هذا التوزيع سببه تضافر القرائن، وقد آثروا أن ينظروا إلى القرائن جميعا من خلال منظار العلامة

---

[1]- ينظر: محمد أسعد النادري، المرجع السابق، ص 434- 335.

[2]- محمّد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للنّشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2004، ط، ص310.

[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص209.

الإعرابية"[1]، التي جعلها النحاة علما على المعاني، وأعطوها زعامة القرائن النحوية، ما أفقد هذه القرائن حقّها في أن تدرس كقرائن مستقّلة عنها.

وهو حال قرينة االرّتبة التي ظلّت حبيسة هذه العلامة إلى أن جاء العصر الحديث مخلّصا إيّاها من أسرها ومبرزا دورها في ظلّ تعذّر ظهور العلامة واختفائها، كما هو الحال في "الضمائر وأسماء الإشارة ماعدا حالة المثنّى، والأسماء الموصولة ماعدا (أيّ)، وغير ذلك من المبنيات، كما يختفي الإعراب في الأسماء المقصورة، والأسماء المضافة إلى ياء المتكلّم، وفي حالتين من الأسماء المنقوصة، وعند الوقف على المرفوع بالضمّة أوالمنصوب بالفتحة غير المنوّنة"[2]، واستثناء المثنّى من أسماء الإشارة كونه يأخذ حكم المثنّى في الإعراب، حيث تظهر عليه العلامة، فيرفع بالألف وينصبّ ويجرّ بالياء، أمّا استثناء (أيّ) من الأسماء الموصولة لأنّها معربة، وتظهر فيها جميع الحركات الإعرابية، ولا يقتصر اختفاء الإعراب على المبنيات فقط بل يتجاوزه إلى الاسم المعرب الذي يتعذّر ظهور العلامة الإعرابية فيه، كالاسم المقصور، والأسماء المضافة إلى ياء المتكلّم، والأسماء المنقوصة، كالمقصور والمنقوص، وقد ركّزنا على غياب العلامة الإعرابية لأنّ دور الرتبة يتجلّى في هذا النوع من الكلمات.

ومثال ذلك في المعتلّ قولنا: (ضرب عيسى موسى)، فالفاعل وجوبا هو (عيسى)، لأنّه رتبته بعد الفعل، والمفعول به (موسى) وجوبا، لأنّ رتبته بعد الفاعل، وقد دلّ على ذلك ترتيب كلّ منهما، " والذي ألجأ إلى الاعتماد على قرينة الترتيب هو تعذّر ظهور الإعراب على كلّ من عيسى وموسى"[3]، فالفاعل مقدّم وجوبا على المفعول به في مثل هذه الأسماء.

3- القرائن الأخرى:

[1]- محمد عبد اللطيف حماسة، المرجع السابق، ص313,
[2]- طاهر سليمان حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية ، مصر، دت، دط، ص311.
[3]- محمد محمد يونس علي، المرجع السابق، ص330.

القرائن النحوية الأخرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بقرينتي العلامة الإعرابية والرتبة، لذا لم نفرد عنوانا لكلّ منها، لأنّنا سنجد أنفسنا نعيد معظم القواعد، لهذا سندرسها مجتمعة تحت عنوان واحد، أضف إلى ذلك أنّ قرينة العلامة الإعرابية والرتبة شملا جلّ القواعد النحوية، فإذا قلنا قرينة الأداة مثلا نجد أننا فصّلنا فيها، **وكذلك حال الربط**، ومن هذا المنطلق سنقوم بشرحها دون أن نغوص فيها.

3-**1: الإسناد:** هو قرينة معنوية ، ويعرفه النحاة بأنّه "العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل أو نائب الفاعل، وهذه القرينة محتاجة -**غالبا- إلى عدد آخر** من القرائن اللفظية حتّى تتّضح"[1]، وخصوصا قرينة الرتبة لأنّ الإسناد يقوم على ترتيب معيّن.

2-3: القرينة العقلية: يعرّفها النّحاة بأنّها " القرينة التي تتّضح من المنطق العقلي"[2]، ولابدّ فيها من تضافر قرينة الرتبة معها خصوصا في ظلّ غياب العلامة الإعرابية في **الأسماء المقصورة مثلا، نحو قولنا (أكل الكمثرى[3] موسى)، فموسى فاعل رغم** تأخّره، ورغم غياب العلامة الإعرابية، إذ من غير المعقول أن يقوم الكمثرى بأكل **موسى**.

3-3: قرينة المطابقة: قد أشرنا إليها سابقا في بعض التوابع دون تسميتها، وهي "ما يحدث من توافق بين كلمة وأخرى في التعريف والتنكير، وفي العدد (الإفراد، التثنية والجمع)، والنوع (التذكير والتأنيث)"[4].

4-3: قرينة الصيغة: يرى النحويون على أنّ من "استخدامات الصيغة التصريفية دلالتها على الفعل من حيث كونه ماضيا أو مضارعا أو أمرا، وكونه مبنيا للمعلوم أو

---

[1]- محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص306.
[2]- **فاضل صالح السامرّائي، المرجع السابق، ص** 54.
[3]- الكمثرى: نوع من الفاكهة.
[4]- محمد محمد يونس علي، المرجع السابق، ص 336.

للمجهول، وكذا دلالتها على المشتقات..."[1]. فصيغة الفعل مثلا تدلّ على كون الكلمة بعده **فاعلا أو نائب فاعل**.

5-3: قرينة الربط والتضام والأداة:

أمّا الربط فهو "قرينة لفظية على اتّصال أحد المترابطين بالآخر"[2]، وفي هذا إشارة إلى ضرورة وجود ضمير يربط بين هذين المترابطين.

وأمّا التضام فهو "أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخرا، فيسمّى التضام هنا التلازم"[3]، وهو قريب من معنى الربط ، والفرق بينهما أن الأوّل يحتاج إلى ضمير يربط الاسمين المترابطين، والثاني يحتاج إلى اسم ملازم له لا يفارقه في شتّى الأحوال.

والأداة التي عادة ما تكون "حرفا أو اسما... وتعدّ من أهم الوسائل التي تغيّر **المعنى النحوي** في الجمل العربية"[4]، منها الأدوات الداخلة على الجمل كالاستفهام، **والداخلة** على المفردات كحروف الجرّ، وقد تمّت الإشارة إليها سابقا.

وهذه القرائن الثلاث تظهر بينها صلة وثيقة لأنّها تدخل ضمن نفس التراكيب، كأن تكون "بين الموصول وصلته و**المبتدأ وخبره**، والصفة والموصوف... وبين الشرط وجوابه"[5]، وكلّ هذه الأصناف تطرّقنا إليها سابقا.

---

[1]- محمد محمد يونس علي، المرجع السابق، ص 340.
[2]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.
[3]- **المرجع السابق**، ص 217.
[4]- **المرجع السابق**، ص224.
[5]- **المرجع السابق**، ص 213.

المبحث الثّاني: التّرخص (الشذوذ)في القرائن النّحوية:

كثيرا ما تواجهنا القواعد النحوية التي تخرج عن أصولها إلى فروع لها، أو حالات شاذّة، وقد واجه النّحاة العديد من هذه المسائل التي يربطونها تارة بالانزياح عن الأصل وتبقى جائزة عموما، وهو ما اصطلحوا عليه بالعدول الذي هو " عدم استصحاب الأصل ولنّه يقاس عليه"[1]، وتارة أخرى يربطونها بالترخص " والرخصة خروج عن الأصل لا يقاس عليه"[2]، لأنّها تعتبر خرقا للقاعدة وخروجا عن المألوف، فقد ارتبطت بالحالات الشاذة، والشاذّ كما هو معلوم لا يقاس عليه، وكثيرا ما تكون من الضرورات الشعرية، " و إذا كان موقف النحاة من العدول موقف الموافقة، فإنّهمم لم يرضوا عن الترخّص، وإذا كانوا لم يعترضوا على القياس على العدول... فلقد أبدى النحاة سخطهم على الترخص فزعموه أحيانا شذوذا وأحيانا أخرى قلّة أو ندرة، أو نسبوه إلى قوم بعينهم"[3].

فالعدول وإن كان فيه انزياح عن الأصل لا يخرج عن القاعدة النحوية الموضوعة، أمّا الترخّص فإذا قيس عليه على قلّته وندرته يؤدّي إلى فساد التراكيب النحوية والإخلال بقواعدها، نتيجة دخول حالات الاستثناء فيها، ممّا يؤدّي إلى كثرة وتعدّد القواعد في المسألة الواحدة، لهذا اكتفوا بنسبته إلى قوم معيّنين، وهم ما نلمسه في لغة (أكلوني البراغيث)، التي تجعل الفعل مطابقا للفاعل عند تأخّره عليه في الجمع والتثنية والإفراد، وهو خروج عن القاعدة التي توجب على الفعل لزوم الإفراد إذا تأخّر عليه الفاعل سواء كان جمعا أو مثنّى، لهذا نسبت لذلك القوم.

" وكلّ ما أظهره النحاة للترخص من تسامح أنّهم قبلوا الرخصة بشرط ارتهانها بمحلها، وعدم القياس عليها، وأنّهم جعلوا من أصولها أصلا يقول:(الشذوذ لا

---

[1]- تمام حسان، خواطر في تأمّل لغة القرآن، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006،ط1، ص 113.

[2]- المرجع السابق ، ص نفسها.

[3]- المرجع السابق، ص 110.

ينافي الفصاحة)"[1]، فقد كانت هناك حالات الترخّص في الشعر الذي وصلنا منذ القدم، والذي أجازه العلماء للضرورة الشعرية، ما لم تتجاوز عصر الاستشهاد دون القياس عليه، "لأنهم جعلوا الترخّص بعد ذلك غلطا وسموه بعدم القبول"[2]، كونه يذهب بالفائدة، وهذا ما جعلهم يرفضون شعر المتنبّي وبعض معاصريه.

والترخّص يدخل من باب القرائن النحوية كونه " تسامح في المحافظة على القرينة وإهدار لها، وهكذا نجد في كلام الفصحاء ترخّصا في البنية حينا وفي الإعراب حينا آخرا وفي الربط حينا ثالثا، كما نجده أحيانا في الرتبة والتضام"[3]، وسنعمل على إيضاح الترخّص في القرائن في النقط الآتية:

1- الترخّص في العلامة الإعرابية:

عرفنا فيما سبق أنّ النّحاة أولوا عناية شديدة للعلامة الإعرابية، وضعوا قواعدا تضبطها، رفعا ونصبا وجرّا وجزما، كما أنّها ربطت بالعوامل التي كانت سببا في المحلّ الإعرابي لها، غير أنّ هذه العلامة ترُخِّص فيها أحيانا، وشُذّ عنها في بعض كلام العرب، ولكن بتحفّظ ذلك أنّ الترخّص في العلامة يؤدّي إلى فساد المعاني، وخصوصا في حالات التقديم والتأخير، لهذا راع العرب أهمية هذه العلامة، ورفضوا من خرج فيها عن الأصل وسمّوه شاذا، حتّى لا يقاس عليه.

وممّا ورد شاذا في كلام العرب، نصب الفاعل المتأخّر عن المفعول، وذلك في مثل قولهم: "(خرقَ الثوبُ المسمارَ)"[4]، فمن غير المعقول أن يقوم الثوب بخرق المسمار، لأنّ هذا الأخير صلب، والأوّل قماش، فالمسمار هو الذي يخرق رغم نصبه وتأخّره في الترتيب.

---

[1]- تمام حسان، المرجع السابق، ص نفسها.
[2]- المرجع السابق، ص 113
[3]- المرجع السابق، ص 111.
[4]- تمام حسان، الغة العربية معناها ومبناها، ص 234.

وممّا ورد في كلام العرب أيضا خارجا عن القواعد النّحوية، "تقطّع النّعت واختلاف حركته الإعرابية عن حركة متبوعه قول الشاعر:

قد سالمَ الحيّات منه القدما للأفعوان والشّجاعُ الشجْعَمَا"[1]

نلاحظ في البيت الشعري أنّ الصفة لم تتبع الموصوف، إذ ورد هذا الأخير مرفوعا وهي منصوبة، وهذا مل يعبَّر عنه بالضرورة الشعرية، التي كثيرا ما وجدت في كلام العرب احتياجا منهم لوزن وقافية معينين، **كما نجد خذا الشذوذ الإعرابي في** القرآن الكريم، في مواضع وجد لها أهل الاختصاص تعليلا كما سنبيّنه في موضعه.

2- الترخّص في الرتبة:

عرفنا فيما سبق أنّ قرينة الرتبة قسمان: محفوظة وغير محفوظة، وأنّ المحفوظة لا يمكننا التقديم والتأخير فيها، أمّا غير المحفوظة فهي تقوم عليه بشروط، ومنه الترخّص في الرتبة يكمن في " تشويش الرتبة المحفوظة، أمّا تشويش الرتبة غير المحفوظة فيعدّ من قبل العدول"[2]، والعدول جائز أمّا الترخّص مكروه، غير أنه **وردت في كلام العرب بعض حالات** الترخص في الرتبة منها:

الترخص في تقديم رتبة الحال على صاحبها: "وما جاء من الأحوال في الشعر مقدّما على صاحبه المجرور بحرف أصلي ضرورة شعرية قد منع أكثر النحاة تقديم الحال عليه، كقول الشاعر:

إذا المرءُ أعيتْهُ المروءةُ ناشئًا فمطلبُها كهلاً عليه شديدُ"[3]

فكلمة (كهلا) حال تقدّمت على صاحبها المجرور بحرف الجرّ (عليه) للضرورة الشعرية، وتقدير الكلام (مطلبها شديدٌ عليه كهلا).

---

[1]- تمام حسان، المرجع السابق، ص نفسها.
[2]- **المرجع السابق**، ص 112.
[3]- **محمد أسعد النّادري، المرجع السابق**، ص 488.

وممّا ورد عن العرب أيضا ترخصّهم في الضمير العائد على مرجع متقدّم لفظا ورتبة، فالعرب كرّهت عودة الضمير على مرجع متأخّر دون حالة تضبطه من الحالات التي أوردناها في رتبة الضمير والمرجع، ومن ذلك قول حسّان بن ثابت:

" ولو أنّ مجدًا أخْلَدَ الدّهرُ واحدًا من النّاس أ بقى مجدَهُ الدّهرُ مُطعِمًا

وقد عاد فيه الضمير في (مجده) على متأخر (مطعما) لفظا ورتبة"[1].

وممّا ورد أيضا عن العرب من المسموع الشاذّ الذي لا يقاس عليه أيضا قول شاعر آخر:

"وما نفعت أعمالُهُ المرءَ راجيًا جزاء عليها مَن سوى مَن له الأمرُ

وتقديره: (ما نفعت المرء أعماله)"[2].

أمّا الترخص في حروف الجرّ مع أسمائها، أو حروف العطف مع معطوفاتها، وكذا تأخّر الأسماء التي لها الصدارة وغيرها، فلم يسمع عن العرب شيء من هذا القبيل، لأنّها تعتبر من فساد المعاني، والعرب أكثر الأقوام اعتناء بلغتهم.

3- الترخص في المبنى الصيغة والمطابقة:

ترخّص العرب في مبنى الصيغة، وخصوصا عندما يتعلّق الأمر بما يسمّ بالضرورة الشعرية، وممّا سمع عنهم شاذا قولهم:

" الحمد لله العلي الأجل (والمقصود الأجلّ)"[3]

أمّا الترخص في المطابقة فقد ورد أيضا في قولهم:

"أأنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرحى المعلّق"[1]

---

[1]- أحمد سعيد عبد الستار عبد اللطيف، المرجع السابق، ص152.
[2]- محمد يونس علي، المرجع السابق، ص 351.
[3]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص238.

إذ نجد في هذا البيت ترخّص في المطابقة ، حيث كان الفعل مسندا لضمير المفرد المخاطب، ثم صار مسندا لضمير المتكلم الجماعي، وبالتالي فيه تضارب في الضمائر.

4- الترخّص في الربط والتضام والأداة:

لم يرد الشاذ في الربط كثيرا عن العرب، ومن القليل الوارد قول العرب: "مررت بالبرّ قفيز بدرهم، أي قفيز منه"[2].

ومن الترخّص في التضام، " سقوط الضميمة التي بعد الظرف وتنوينه نحو قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغصّ بالماء الفرات"[3]

والمقصود (قبل سوغه لي).

و ممّا ورد في كلام العرب أيضا من إسقاط الأداة، "قول عمر بن ربيعة:

تمّ قالوا تحبّها؟ قلت بهرا عدد النجم والحصى والتراب"[4]

حيث سقطت أداة الاستفهام (هل)، والمقصود هل تحبّها؟

وممّا سبق نستنتج أنّ الترخص كثيرا ما ارتبط بالضرورة الشعرية، ولغات معيّنة، ونادرا في القرآن الكريم، لأنّه نزل بلغة بعض القبائل العربية، ولكن يبقى هذا الشاذّ قليلا لإفساده التركيب في بعض الأحيان، والمعلوم أنّ العرب أشدّ اعتناء بلغتهم، وأحرص على إصابة المعنى في الكلام.

---

[1]- تمام حسان، المرجع السابق، ص 238.
[2]- تمام حسان، المرجع السابق، ص نفسها.
[3]- المرجع السابق، ص 239.
[4]- المرجع السابق، ص نفسها.

الفصل الثـــالث: الشـــاذ النحوي في القرآن الكريـــم

المبحث الأول: الشاذ في العلامة الإعرابية

1- نصب ما يظهر فيه الرفع

2- رفع ما يظهر فيه النصب

3- جرّ ما يظهر فيه الرفع

المبحث الثاني: الشاذّ في المطابقة

1- مطابقة الفعل للفاعل المتأخر عنه

2- عدم التطابق بين العدد والمعدود

3- عدم تنوين الصفة

4- منع الاسم المنصرف

المبحث الثالث: الشّاذّ في الرّتبة والربط:

1- تقديم الحال على عاملها

2- زيادة واو العطف

يعتبر القرآن الكريم المصدر الأوّل للتّشريع الإسلامي، فهو معجزة الله الخالدة، التي تحفظ في الأفئدة، ورسالة الله إلى الإنسانية كافة، تحمل فبين صفحاتها مكارم الأخلاق، والقيم السامية ، والمثل العليا، التي تخدم البشرية جمعاء، في معظم الميادين وخصوصا الاجتماعي منها.

وهو أسمى النصوص فصاحة وبلاغة، لأنّه معجز بألفاظه ومعانيه وأسلوبه، وهذا الإعجاز هو ما جعل العلماء من كلّ صوب وحدب في مختلف الميادين، يهبّون لدراسته، وتحليله بغية كشف خبايا أسراره، وسرّ أسره للنّاس، ولازالت الدراسات قائمة ليومنا هذا، ومازال النّص القرآني يعجزهم، فهو صالح لكلّ زمان و مكان، لا يبلى ولا يقدم.

وتكمن روعة الإبداع فيه لدقّة ألفاظه الخالية من العيوب اللغوية وحسن انتقائها، وإصابة معانيه انسيابها، وسلاسة أسلوبه، وحسن انتظام عباراته في تسلسل جميل راق، وسبك جمله، ودقّة اختيار فواصله، وجزالة كلماته، هو ما جعله نصا مقدّسا بامتياز أعجز الطاعنين فيه، والباحثين عن زلّاته وهفواته، جعلهم يردّون أذيال الخيبة منكسرين مذلولين.

وسنعمل في هذا الفصل على استخراج ما شذّ عن القواعد النحوية المتفّق عليها من قبل النحويين، من أجل تحليلها نحويا، وتبيين أنّه لم يؤدّ إلى فساد التراكيب ولا المعنى ، ولا الإخلال بها، وسنحاول أيضا إعطاء التعاليل التي قدمها أهل اللغة لهذا الشاذّ، وذلك لإبراز قوّته وإعجازه دون السليم منه.

وقد عمدت في ذلك إلى انتقاء ما ورد متّفقا على شذوذه في جميع القراءات الصحيحة، وليس ما ورد شاذّا في قراءة دون أخرى، بالمختصر ما اتّفق العلماء على نزوله شاذّا في القرآن من النّاحية النحوية.

المبحث الأوّل: الشّاذّ في العلامة الإعرابية:

1- نصب ما يظهر فيه الرفع:

ويظهر ذلك في قول الله تعالى: **{ لكنّ الرّاسخون في العلم منهم والمؤمنون يُؤمنون بما أنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمُقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الأخر أولئك سنُأتهم أجرا عظيما}** (سورة النساء: 162)، فالقارئ لهذه الآية قراءة متأنّية، يلاحظ أنّ قوله تعالى (والمقيمين الصلاة) وردت في موضع نصب، رغم عطفها على كلمات مرفوعة، وقد ورد معنا -فيما سبق- أنّ الاسم المعطوف يتبع المعطوف عليه في الإعراب، فالواو "تفيد مطلق الاشتراك والجمع في المعنى بين المتعاطفين"[1].

غير أنّ النحويين اجتهدوا في إعطاء تعليل مقنع لورودها بهذا الشكل، فصاحب (النكت) مثلا يبرّر سبب النصب فيها دون الرفع، مقتفيا أثر سيبويه في ذلك بقوله: " ذهب البصريون إلى أنّه نصب على المدح...أي: أعني المقيمين الصلاة"[2]، ونفهم هنا أنّه يقدّر لها فعل هو (أعني) وهو محذوف، فتصبح كلمة (المقيمين) مفعول به له، وقد عوّدنا النحويين القدامى على التقدير عندما يلتبس بهم المعنى، وهو ما نراه في باب الاشتغال والاختصاص وغيرها من الأبواب النحوية.

وهو رأي أبي عبيدة أيضا الذي شابه فيه سيبويه، "إذ يذهب إلى أنّها نصبت على المدح، وهو نصب على تطاول الكلام بالنسق، وأنشد للخرنق بنت هفان قولها،

لا يبعدنّ قومـــي الذين هم سمُّ العداة وآفـــــةُ الجُزْر

النازليـــــن بكلّ معترك والطيّبون معـــــاقد الأُزر"[3]

---

[1]- عباس حسن، النحو الوافي ، ج3،ص 434.

[2]- أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي النحوي، تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، النكت في القرآن، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، دار البدر، المنصورة، مصر،2008، ط، ص 222.

[3]- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ج1، شرحه: السيّد أحمد صقر، دارالتراث، القاهرة، مصر، 1983،ط2، ص 53.

و"ذهب قوم إلى أنّه معطوف على قبلك"[1]، وحجّتهم في ذلك أنّ المقصود به، "يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين الصلاة، ثمّ حذفت (قبل) لدلالة قبلك عليه"[2]، **والحقّ أنّ القرآن عوّدنا على** الحذف كثيرا في تراكيبه خصوصا إن كانت معلومة، مع سهولة فهمها أو باجتهاد من طرف أهل العلم، وذلك من إعجازه فهو يعطي أكثر المعاني بأقل عدد من الألفاظ.

ومن خلال الرأي الثاني الذي أشاروا فيه إلى حذف (قبل)، نفهم أنّهم يجعلونها **في موضع جرّ لا في موضع نصب، فقبل ظرف** مبهم، **والظّرف يحتاج بعده إلى** مضاف إليه، ومن هذه الوجهة تعرب (المقيمين) مضاف إليه.

أمّا صاحب تأويل مشكل القرآن، فيذهب أيضا إلى جرّها، في قوله: "تأويل الكلام (ما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، أو ما أنزل من قبلك ومن قبل المقيمين)"[3]، فمرّة يجعلها معطوفة على الاسم المجرور، وتارة على المضاف إلى قبل، وكلاهما في محلّ جرّ.

وأشار بعضهم إلى "إمكانية عطفه على منهم"[4]، أي (الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة)، **وبالتالي** يكون في محلّ جرّ، غير أنّ هذا الرّأي ضعيف في نظري، لأنّ القاعدة تسبقنا فيه –**كما أسلفنا**-، وهي تصرّح بعدم جواز عطف الظّاهر **على المضمر دون إعادة حرف الجرّ**.

ويذهب النحّاس في كتابه (إعراب القرآن) إلى أنّه "في نصب (المقيمين) ستة **أقول**"[5]، ونها ما ذكرناه سابقا، غير أنّنا نجده يؤيّد رأي سيبويه وينحاز إليه من ضمن الآراء الأخرى، في كونه نصب على المدح والتعظيم، وبتقدير الفعل (أعني)، وذلك

---

[1]- **أبو الحسن المجلشعي، المرجع السابق، ص 222.**
[2]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص نفسها.
[3]- ابن قتيبة، المرجع السابق، ص63.
[4]- **أبو الحسن المجلشعي، المرجع السابق، ص 223.**
[5]- **أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن**، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2005، ط1، ص257.

في قوله: " وهذا أصحّ ما قيل في المقيمين"[1]، أي ينتقي رأي سيبويه في إعرابها على المفعولية دون الآراء الأخرى التي رأى فيها **ضعف**.

والأقوى من هذه الآراء في نظري، هو ما ذهب إليه سيبويه وأبو عبيدة في قولهما، وقع موضع النّصب، لأنّ العرب اعتادوا في كلامهم تقدير العوامل كلّما سمحت لهم الفرصة، والقرآن نزل بلغة العرب، أمّا الجرّ فهو ضعيف، **لأنّ المعنى** ينحاز للنّصب دون الجرّ، وحجّة سيبويه أقوى.

وقد قلنا فيما سبق أنّ غايتنا من هذا البحث ، هي تبيين مواطن الحسن في هذا **الشاذ الذي** خرج عن القاعدة، ولعلّ القارئ من يتدبّر القرآن سيقف أمام هذه الآية، لأنّ هذا المحل الذي أعطي لها (النصب)، جعلها تبدو أحسن، وورودها عل هذا النحو أسيب في الكلام من ورودها بالرفع الذي يظهر هو أولى فيها، فلو قلنا مثلا:(و المقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة)، لفقدت القيمة التي هي عليها بشكلها التي نزلت به (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)، وربّما هذا الشذوذ هو الذي أضفى عليها حسنا وإعجازا لغويا.

وهو ما يمكن أن نقوله في قوله تعالى: **{ ليس البرُّ أن تُولُّوا وجوهكم قِبلَ المشْرق والمغربِ ولكنَّ البرَّ من آمنَ بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيّين وآتى المال على حبّه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسّائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والمُوفونَ بعهدِهِم إذا عاهَدوا والصّابِرينَ في البأسَاءِ والضّرّاءِ}** (سورة البقرة:177)، لأنّ الظّاهر في (الصابرين) أنها معطوفة على مرفوع، غير أنّها وردت منصوبة مثل سابقتها في الأعلى، و**(الموفون) معطوفة** على (من) في أرجح الأقوال، والتقدير (من آمن بالله واليوم الآخر...والموفون بعهودهم)، فـ **(من) وقعت خبر لـ (لكنّ) في محلّ رفع، ومادامت (الموفون) مرفوعة فقد عطفت عليها، ولكنّ** بعد الرفع نلاحظ كلمة أخرى منصوبة، رغم عطفها على مرفوع وهي (الصابرين)، وقد ذهب العلماء فيها مذهب (المقيمين)، أي أنّها منصوبة

[1]- أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ص258.

على المدح، في قولهم: "الصابرين نصبت على المدح أي: أعني الصّابرين"[1]، ويرى الكسائي أنّها " من الجائز أن تكون نصبت **بالنسق على ذوي القربى**"[2]، **أي لسم معطوف بالواو على ذوي القربى**.

وهو ما يذهب إليه الألوسي في تفسيره، غير أنّه يشرح سبب ذلك، وسبب هذا التنويع في محلّ المعطوفات في قوله: " و{والصابرين في البأساء والضرّاء} نصب على المدح بتقدير -**أخصّ أو أمدح**- وغيّر سبكه عمّا قبله تنبيها على فضيلة الصبر ومزيته غلى سائى الأعمال حتّى كأنّه ليس من جنس الأوّل، ومجيء القطع في العطف ممّا أثبته الأئمة الأعلام، ووقع في الكتاب أيضا، واستحسنه الأجلّة، وجعلوه **أبلغ من الاتباع**"[3] ، وعلى هذا يقرّ بأنّ هذا النسق من العطف زاد المعنى جمالا، فهو **أحسن بلاغة من العطف المتسلسل للمحلّ الإعرابي الواحد**.

وورودها بهذا الإعراب هو الذي جعل القارئ يقف أمام معناها، متسائلا عنّ السرّ الذي يكمن فيها، ورغم هذه الاجتهادات في فكّ شفرة المعنى فيها، إلّا أنّها تبقى لها قدسية النصّ الإلهي المعجز بمعانيه والسامي بألفاظه، ولو قُرئت برفع الصابرين أو بنصب كلمة (الموفون) لما كانت بمثل الحسن الذّي نزلت به، ولفقدت المعاني المتدافقة منها.

أمّا في قول الله تعالى: { إن □ لا يسْتحِي أن يضْربَ مثَلاً ما بَعُوضةً فما فوقها} (سورة البقرة: 26)، والطاهر في الآية أنّ (بعوضة) نصبت، رغم أنّه يظهر فيه الرفع، كونها وقعت بعد ما الموصولة، والموصول هو "كلّ اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف أو جار ومجرور وإلى عائد خلفه"[4]، فـ (ما) جاءت يمكن تأويلها بالذي مع جملتها، بقولنا: (مثلا الذي هو بعوضة فما فوقها)، وذكرنا أنّه يظهر

---

[1]- **أبو جعفر النّحاس، المرجع السابق**، ص94.

[2]- المرجع السابق، ص نفسها.

[3]- شهاب الدين محمود **الألوسي، روح المعاني**،ج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت، ط، ص47.

[4]- **عماد علي جمعة، قواعد اللّغة العربية**، ص 25.

فيها الرفع كون الجملة الواقعة بعد (ما) اسمية، والجملة الاسمية تحتاج إلى مبتدأ وخبر، وهما اسمان مرفوعان.

ويجيز صاحب (النكت) الرفع في (بعوضة) أيضا من وجهين هما:

"- أحدهما: أن تكون خبرا لمبتدإ محذوف يكون في صلة ما، على أن تكون ما بمنزلة الذي، فيكون التقدير: (إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما هو بعوضةٌ)، أي الذي هو بعوضةٌ، فتكون بهذا (بعوضة) خبر للمبتدأ المحذوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وبالتالي على هذا الرأي يظهر فيها الرفع.

- والوجه الثاني: أن يكون على إضمار المبتدأ، لا يكون في صلة ما، ولا تكون ما بمعنى الذي، كأنّه قل: إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما، قيل: ما هو؟ ، قيل بعوضة"[1]، أي أنّها جملة واقعة في مقول القول، وبالتالي ترفع بعوضة.

هذا فيما يخصّ الظاهر فيها، وما آلفته العرب بعد (ما)، ولكن العلماء وأهل اللغة والنحو، لم يمرّوا عليها دون أن يعلّلوا سبب ورودها بالنصب، فقد تعدّدت الآراء في ذلك، ولكلّ رأي حجّته وبرهانه على ذلك، ومن هذه الآراء نجد:

يرى أبو جعفر النحاس أن "تكون ما زائدة وبعوضة بدلا من مثل"[2]، والمعلوم أنّ البدل من التوابع، لذلك يتبع المبدل منه إعرابا، "فهو تابع يذكر في الكلام لدفع توهّم قد يحمله الكلام إلى السامع"[3]، وبالتالي جاءت (بعوضة) بدلا من كلمة (مثلا) المنصوبة على المفعولية، لهذا نصبت كلمة (بعوضة) في هذا الرأي.

أمّا الرّأي الثاني، فهو أن "تكون مفعولا ثانيا للفعل يضرب"[4]، والمعلوم أنّ ضرب فعل متعدّ إلى مفعول واحد، ولا يحتاج إلى مفعولين، غير أنّهم علّلوا ذلك

---

[1]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص127.
[2]- أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ص40.
[3]- عماد علي جمعة، المرجع السابق، ص56.
[4]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص44.

بكونه "نصب على إسقاط حرف الخفض، وهذا الرّأي تزعّمه الكوفيون"[1]، **والخافض** هو حرف الجرّ، إذ وردت عن العرب بعض الأفعال اللاّزمة التي يكتمل معناها بجار ومجرور، فحذف منها الجارّ، ، وجعلوها متعدّية على نزع الخافض من ذلك قولهم: (مررت الديارَ) والأصل (مررت بالديار)، فأعربت مفعول به على نزع الخافض الذي هو الجارّ، وكذلك تأويل الآية (أن يضرب مثلا ببعوضة) فحذف الجارّ فصارت منصوبة على أساس أنّها مفعول به ثان.

ويذهب الكسائي والفرّاء إلى رأي آخر، وهو أنّ "التقدير أن يضرب مثلا ما بين بعوضة حذفت بين وأعربت بعوضة بإعرابها، والفاء بمعنى إلى أي إلى ما فوقها، ومعنى ضربت له مثلا، مثّلت له مثلا، وهذه الأبنية **على ضرب واحد أي على مثل واحد**"[2].

وقيل "هي معربة بتعريب ما"، وهذه كلّها آراء في نصب كلمة (بعوضة)، وهناك من رجّح الرأي الأوّل، وهناك من رجّح الرأي الثاني، بل هناك من قرأها **بالرفع كرؤبة**.

ويذهب الطاهر بن عاشور في تفسيره إلى بعوضة، "بدل أو بيان من قوله (مثلا)، والبعوضة واحدة البعوض، وهي حشرة صغيرة طائرة ذات خرطوم دقيق تحوم على الإنسان لتمتصّ دمه، وقد جعلت هنا مثلا لشدة الضعف والحقارة"[3].

وفي هذا يعلّق الزجاج "فأمّا إعراب (بعوضة)، فالنصب من جهتين في قولنا، وذكر النحويين ثالثة، فأمّا أجود هذه الجهات، فأن تكون (ما) زائدة مؤكّدة، كأنّه قال: (إنّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضة مثلا، ومثلا بعوضة)، وما زائدة مؤكّدة نحو قوله تعالى: {فبما رحمة من الله لنت لهم}، المعنى فبما رحمة من الله حقا، **فـ (ما) في** التوكيد بمنزلة حقّ، إلا أنّه لا إعراب لها، والخافض والناصب يتخطّاها إلى ما بعدها،

---

[1]- **أبو الحسن المجاشعي**، المرجع السابق، ص نفسها.
[2]- **أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ص**40.
[3]- محمّد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، السداد التونسية للنشر، تونس، 1984، **ط**، ص362.

فمعناها التوكيد ومثلها في التوكيد (لا)، ويجوز أن يكون (ما) نكرة، فيكون المعنى: (إنّ الله لا يستحي أن يضرب مثلا شيئا من الأشياء، بعوضة فما فوقها"[1].

أمّا الألوسي فيجمع لنا أوجه إعراب كلمة (بعوضة) وتعلّقها **بمعنى (ما)** التي قبلها، فيقول: "(ما) بمعنى شيء يوصف به النكرة لمزيد الإبهام، ويسدّ طرق التقييد، وقد يفيد التحقير أيضا، والتعظيم، والتنويع، و(بعوضة) إمّا صفة لـ(ما) أو بدل منها أو عطف بيان، إن قيل بجوازه في النكرات، أو بدل من مثلا، أو عطف بيان له إن قيل (ما) زائدة، أو مفعول و(مثلا) حال، وهي المقصودة، أو منصوب على نزع **الخافض**، وهي المقصودة، أو منصوب على نزع الخافض، أي (ما) من بعوضة فما فوقها"[2]، فكلّ ما أورده متعلّق بإعراب (ما)، والمعنى المراد منها.

أمّا فيما يخصّ الرفع في كلمة بعوضة، فقد قال الزجّاج: "الاختيار عند جمع البصريين أن يكون ما لغوا والرفع في بعوضة جائز"[3]، ومن نفهم أنّ النّحاة أجازوا قراءتها بالرّفع أنّه ظاهر فيها.

ومهما وضعت الآراء فيها تبقى قراءتها بالنصب أحسن، لأنّه يؤدّي إلى تناغم قوي بين ما يسبقها وما يليها، وانسجام الحروف فيها، وهذا النّصب زادها جمالا في **المعنى، ولو كانت بالرفع مثلا لما وقف القارئ أمام** معناها هذا الوقوف، وقد يكون هذا جانبا من جوانب الإعجاز في الآية.

والملاحظ أنّ العلماء دائما ينظرون الشاذّ النحوي الوارد في القرآن الكريم نظرة إيجابية، فيقدّمون التحليل والتبريرات على سلامته وعلى وروده عند العرب مثلا، أمّا عندما يسمع ما هو خارج عن القواعد العربية، يرمونه بالشذوذ أو الضعف، أنّه كثيرا ما يفسد المعنى، أمّا الشاذّ في القرآن فلا يفسد المعاني بقدر ما يفتح باب المعنى على مصراعيه الواسعتين.

---

[1]- إبراهيم بن السري الزجاج، **معاني القرآن** وإعرابه، ج1، تحقيق: عبد الجليل شبلي، عالم الكتب، بيبوت ، لبنان، 1988،ط1، ص103.

[2]- شهاب الدين محمود الألوسي، **المرجع السابق**، ج1، ص206-207.

[3]- **الزجّاج، المرجع السابق**، ج1، ص104.

وممّا نصب أيضا رغم أنه يظهر فيه الرّفع، قوله تعالى: **{ أألدُ وأنا عجُوزٌ هذا بعلي شيْخًا إنّ هذا لشيءٌ عجيب}** (سورة هود: 72)، إذ قد يتساءل الواحد منّا عن **سبب** نصب كلمة (شيخ) دون رفعها، خصوصا أنّها جاءت نكرة بعد بدل من **اسم الإشارة** هذا، وعادة ما يرفع الاسم في مثل ذلك ليكون خبرا للمبتدأ (هذا).

وقد أجاز النحاة رفع كلمة (شيخ) من خمسة أوجه، يلخّصها صاحب النكت فيما يأتي: " فالأوّل أن تجعل (شيخا) بدلا من (بعلي)، كأنّك قلت (هذا شيخ),

والثاني أن يكون (بعلي) بدلا من هذا و(شيخ) خبر للمبتدأ هذا.

والثالث أن يكون (بعلي وشيخ) جميعا خبرا من هذا، كما تقول هذا حلو حامض، أي جمع الطعمين.

والرابع أن يكون (بعلي) عطف بيان على (هذا)، وشيخ خبر المبتدأ.

والخامس أن يكون خبر المبتدأ محذوف ، كأنّك قلت: (هو شيخ)"[1].

وعلى هذا الأساس قرأها بعض القراء بالرّفع دون النصب، كونهم رأوا فيها **الرفع أولى من النصب.**

وباعتبار أنها وردت منصوبة، فقد علل النحاة ذلك بأنّها دالة على الحال، وعلى رأس هؤلاء أبو إسحاق الذي يقول: "والحال هاهنا نصبها من لطيف النحو وغامضه، لأنّك إذا قلت: هذا زيدٌ قائمًا، وكان المخاطب لا يعرف زيدا لم يجز، لأنّه لا يكون زيدا ما دام قائما، فإذا زال ذلك لم يكن زيدا، فإذا كان يعرف زيدا صحّت المسألة، والعامل في الحال التنبيه والإشارة"[2].

وهو ما يذهب إليه ابن الأنباري، حيث يفصّل في ذلك بالشرح في قوله: "فالنصب على الحال من المشار إليه، والعامل فيها ما في هذا من معنى الإشارة أو

---

[1]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص300.
[2]- أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ج2، ص264.

التنبيه، فكأنّ المعنى أشير إليه شيخا أو أنبّه عليه شيخا، وشيخا ناب عن قوله والدا، وهذه الحال لا تجوز إلّا إذا كان المخاطَب يعرف صاحبها"[1]، **فكلّ من أبو إسحاق** وابن الأنباري ربطا هذا النوع من الحال بمعرفة المخاطَب لها ، أمّا إذا كان غير معلوم فلا يجوز فيها النصب بل لابدّ من رفعها، وهذا ما يثبت سلامة الأسلوب القرآني من الأخطاء، بل يدلّ على الدقة في إصابته **للمعاني** .

وهذا الغموض الذي ذكره أبو إسحاق في نصبها على الحال جعلها أحسن في الكلام، وأكساها ألطف المعاني، وهو ما جعل القارئ لها يعمل فكره فيها، والنحوي يجتهد في كشف سرّها الذي عادة ما يكون من الإعجاز اللّغوي، ولو قرئت بالضّمّ لما وجد هذا الغموض الذي أكساها جمالا معنويا زادها رونقا.

وآخر آية نعرضها فيما يطهر فيه الرفع غير أنّه نصب لغرض ما، قول الله جلّى شأنه: **{ كَبُرَت كَلِمةً تخرُجُ من أفواههم إنْ يقولون إلّا كذِبًا}** (سورة الكهف: 05)، وما يلاحظه القارئ أنّ كلمة (كلمة) وردت بالنصب رغم أنّها مسبوقة بفعل مبني للمجهول، "والاسم الذي يقع بعد الفعل المبني للمجهول يرفع نيابة عن الفاعل"[2]، غير أنّ سبب النصب فيها أوّله العلماء بتفاسير نحوية منها:

منهم من ذهب إلى أنّ "الكلمة هاهنا (اتّخذ الله ولدا)، وانتصبت على تفسير المضمر، على حدّ قولك: نعم رجلا زيد، والتقدير على هذا (كبرت الكلمةُ كلمةً)، ثمّ حذف الأوّل لدلالة الثاني عليه، ومثله: كرُم رجلا زيدٌ، ولؤم صاحبا عمرو"[3]، وهنا تصبت الكلمة الأولى المرفوعة، وبقيت المنصوبة، ولم تكرر لدلالة الثانية **على الأولى**.

---

[1]- أبو البركات بن الأنباري، البيان في إعراب غريب القرآن، ج2، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، **ط**، ص22.

[2]- **عماد علي جمعة، المرجع السابق، ص34.**

[3]- **أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص360.**

ومنهم من رأى بأنّ (كلمة) "منصوبة على التمييز"[1]، لأنّها أتت تبيّن نوع الكلمة، ويفصّل صاحب كتاب النكت في ذلك بالشرح والمثال يقول: " نصبت على التمييز المنقول عن الفاعل، على حد قولك: تصببت عرقا"[2]، فتقدير الكلام (تصبب عرقي)، فأصلها فاعل وقلبت تمييز، وكذلك في كلمة.

أمّا أبو جعفر النحاس، فيعلل سبب نصبها بأنّها "نصبت على البيان أي كبرت مقالتُهم (اتّخذ الله ولدا) كلمةٌ من الكلام"[3]، وهذه كلّها أوجه أدلى بها أهل الاختصاص من النحاة مستندين في ذلك إلى أدّلة عقلية، ويبقى المعنى في مثل هذه الآيات محلّ بحث، لأنها لا تقف **أمام حدود العقل البشري المحدود**.

2- رفع ما يظهر عليه النصب:

ويظهر في قول الله تعالى: **{ إنَّ الّذين آمنوا والّذين هَادُوا والصَّابئُون والنّصارى مَن آمنَ بالله واليوم الآخر وعمل صالِحًا فلا خَوْفَ عليهم ولا هم يَحْزنُون}** (سورة المائدة: 69).

نلاحظ في الآية مجموعة من المعطوفات بالواو، وقد ذكرنا فيما سبق أنّ المعطوف بالنسق يتبع ما قبله إعرابا، ومن المعلوم أنّ (إنّ) تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمّى اسمها، وترفع الخبر ويصبح خبرها، وقد عملت (إنّ) **على نصب الا**سم الموصول الذي بعدها فصار اسما لها، وهناك مجموعة من الأسماء المعطوفة عليه التي يفترض أن يكون محلّها النصب، غير أنّنا نلاحظ أنّ كلمة الصابئون وردت مرفوعة، والعلامة فيها هي الواو لأنّها جمع مذكّر سالم، ومنه يمكن القول أنّها شذت عن القاعدة المألوفة عند العرب.

غير أنّ النّحاة واللّغويين لم يقفوا أمام الآية موقفا ساكنا، بل اجتهدوا في معرفة سبب الرفع دون النصب، وذلك من عدّة أوجه، ومن بين هذه الآراء من علّل ذلك

---

[1]- ابن الأنباري، المرجع السابق، ج2، ص100.
[2]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص 365.
[3]- أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ج3، ص 394.

بقوله: "رفع لضعف عمل إنّ، أو يجوز أنّه ارتفع لأنّه معطوف على **المضمر في** هادوا كأنّه قال : هادوا هم والصابئون"[1]، وصاحب هذا الرأي الكسائي، وبالتالي **عطفت الصابئون** –حسب رأيه- **على مرفوع فرفعت**.

وإذا عدنا إلى كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، فإنّنا نجده يفسّر رفع كلمة (الصابئون) على أنّها، "رد على موضع (إنّ الذين آمنوا) وموضعه رفع، لأنّ (إنّ) مبتدأة في الكلام، وليست تحدث في الكلام معنى كما تحدثه أخواتها"[2].

فهو يقصد بأن (إنّ) لم تعمل عملها، وهو نصب الاسم الذي بعدها، ولهذا هي بمثابة الحرف الزائد، ولم تظهر في الأسماء المعطوفة الأخرى بعدها، ولا في الاسم الاسم الذي بعدها، لأنّها لا تظهر فيها العلامة الإعرابية، سواء (الذّين) التي تبنى أو النصارى التي تقدّر فيها العلامة الإعرابية، فظهر الرفع فيها، لأنّ علامتها ظاهرة، وبالتالي هي معطوفة على مرفوع، لهذا رفعت.

ويجمل لنا ابن الأنباري رأيه في رفع كلمة الصّابئين مفصّلا ذلك تفصيلا، **في قوله**: " إنّما رفع الصابئون لوجهين:

- أحدهما أن يكون في الآية تقديم و تأخير، والتقدير (إنّ الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليه ولا هم يحزنون والصّابئون والنّصارى كذلك)، **ومن ذلك قول الشاعر**:

عَدَاة أحلت لابن أَصْرَمَ طعنةٌ حُصَيْنُ عَبيطاتِ السَّدائِفِ الخَمرُ

فالخمر رفعت على الاستئناف، وكأنّه قال: والخمر كذلك.

- والثاني: أن تجعل قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر) خبرا للصابئين والنّصارى، وتقدّر (للذين آمنوا والذين هادوا) خبرا مثل الذي أظهرت للصابئين **والنصارى، كقولك**: زيد وعمر قائم، فيجوز أن تجعل قائما خبرا لعمرو، وتقدّر لزيد

---

[1]- **أبو الحسن المجلشعي، المرجع السابق، ص**230.
[2]- ابن قتيبة، المرجع السابق، ص52.

خبرا آخر مثل الذي أظهرته لعمرو، ويجوز أن تجعله خبرا لزيد وتقدّر لعمرو خبرا آخر"[1].

ويورد ابن الأنباري رأي بعض النحويين الذين يذهبون إلى رفع الصابئين، بقولهم: "إنّما رفع (الصابئون) لأنّه جاء لغة بني الحارث بن كعب، لأنهم يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، فيقلبون الياء ألفا لانفتاح ما قبلها فقط، ولا يعتبرون حركتها في نفسها، ولايعملون إنّ"[2].

و ليس غريب أن يرد في القرآن ما تكلّمت به العرب، كونه نزل ببعض لغات القبائل، ولغة بلحرث لا تظهر علامة المثنّى في الجمع والتثنية، ففي المثال الذي ساقه ابن الأنباري على لسانهم (مررت برجلان) وقعت رجلان اسم مجرور، ومع ذلك رفعت بالألف، وهو ما يقال في الجملة الثانية (قبضت منه درهمان) فدرهمان وقعت منصوبة على المفعولية، وعلامة النصب في المثنّى هي الياء ومع ذلك وردت بالألف، لهذا قالوا بأنّ هذه اللغة لا تعمل المثنى، ولكن ابن الأنباري يرى بأنّها تعمل الجمع لهذا قد لا تكون نزلت بلغة بلحرث.

ويعترف الطّاهر بن عاشور بأن إعراب هذه الآية معقّد وليس سهلا، وخصوصا "بوقوع قوله (والصابئون) بحالة رفع الواو في حين أنّه معطوف على اسم (إنّ)، في ظاهر الكلام"[3].

وهذه الصعوبة في الإعراب هي التي جعلت الآية تتسم بنوع من البيان –في نظر بن عاشور- مقارنة بما جاء خاضع للقواعد النحوية، فيقول في ذلك: "فحقّ علينا أن نخصّها من البيان بما لم يسبق لنا مثله في نظيرتها، ولنبدأ بموقعها فإنّه معْقَد

---

[1]- ابن الأنباري، المرجع السابق، ص299-300.
[2]- المرجع السابق، ص301.
[3]- الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ج6، ص267.

معناها"[1]، فموقعها أيضا يتطلّب تعمّقا في الفهم، لأنّ هو الذي قادها إلى هذا الغموض، وهذا الغموض هو الذي أضفى عليها حسنا مقارنة بنظيراتها.

وينفرد الطاهر بن عاشور عن سابقيه في وجهة نظره حول كلمة (الصابئين) مفصّلا ذلك في قوله: "يجوز أن تكون استئنافا بيانا ناشئا على تقدير سؤال يخطر في نفس السامع، لقوله: {قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتّى تقيموا التوراة والإنجيل}، فيسأل سائل عن حال من انقرضوا من أهل الكتاب قبل مجيء الإسلام: هل هم على شيء أو ليسوا على شيء، وهل اتّبعوا دينهم أيّامئذ؟ فوقع قوله: {إنّ الذين أمنوا والذين هادوا} جوابا لهذا الجواب المقدّر"،أي أنّها استأنف بها الكلام من جديد، وانتهى في الأخرى.

ثمّ يبدي رأيا آخرا يراه أكثر إقناعا من الآراء الأخرى، في قوله: "**والذي أراه** أن يجعل خبر (إنّ) محذوفا، وحذف خبر (إنّ) وارد في الكلام الفصيح غير قليل، **وقد** دلّ على الخبر ما ذكر بعده من قوله: {فلهم أجرهم عند ربّهم}، ويكون قوله: (والذين هادوا) عطف **جملة على جملة**، فيجعل (الذين هادوا) مبتدأ ولذلك حقّ رفع ما عطف عليه، وهو الصابئون"[2]، فهو يرى أنّ خبر (إنّ) محذوف وهذا مطّرد في كلام العرب ومستعمل بكثرة وليس خارج عن القاعدة، وقد دلّ على هذا الخبر قول الله عزّ و **جلّ**: (فلهم أجرهم عند ربّهم)، وجملة (الذين هادوا) جملة ابتدائية استأنف بها الكلام، وابتدئ به يعرب **مبتدأ** وبالتالي حقّها الرفع، و(الصابئون) معطوفة عليها وبالتالي هي **معطوفة على مبتدأ**، ولهذا فهي مرفوعة.

وهو يردّ على النحاة الآخرين الذين ذهبوا إلى كونها ميبتدأ، وهذا عنده "أولى **من جعل (والصابئون)** مبتدأ الجملة، وتقدير خبر له، أي (والصابئون كذلك)، كما ذهب إليه الأكثرون، لأنّ ذلك يفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشتيتها"، وبالتالي إذا عطفت على مرفوع وعطف عليها معطوف، **فتسلسل المعطوفات**

[1]- الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ص268.
[2]- المرجع السابق، ص نفسها.

خصوصا وأنّها لا تظهر فيها العلامة كونها من المبنيات، والصابئون هي الوحيدة المعربة في هذه الكلمات.

وكلّ الآراء التي أدلى بها العلماء، حملت وجها من الحقيقة، وهي أنّ الإنسان مهما وصلت درجة علمه، يبقى عاجزا أمام روعة هذا النصّ المعجز، فكلما حصر المعنى من جهة أفلت منه من الجهة الأخرى، وهذا أيضا سرّ من أسرار ضعف الإنسان على عدم قدرته الإتيان بمثله عندما فرض الله التحدّي.

وكذلك قوله تعالى: **{إنّ هذان لساحران}** (سورة طه: 63)، **ونلاحظ أنّ الاسم** بعد (إنّ) رفع، وقد قلنا سابقا أنّها تنصب الاسم بعدها، ولكن هذان وردت مرفوعة بالألف لأنّها مثنّى، وقد ذهب ابن قتيبة في تفسيرها النحوي إلى كونها: "لغة بلحرث بن كعب، الذين لا يعملون المثنّى –**كما مرّ معنا**-، ثمّ يستدلّ على ذلك ببيت شعري يقولون ذلك:

تزوّد منّـــــا بين أذنـــــاه ضربةً دعته إلى هابي التراب عقيم"[1]

والشاهد في ذلك (أذناه) الذي وقعت بعد ظرف، وما بعد الظرف مضاف إليه، وحقّ المضاف إليه الجرّ، بينما وردت مرفوعة بالألف، وهذا ما تعوّدوا عليه في المثنى.

ويرى غيره في سبب نصبها "أنّها جاءت بمعنى نعم أو أجل، واستدلّوا على ذلك بقول داود بن الهيثم:

ليت هــل للمحــبّ شفـــــاء من جوى حبّهن إنّ **اللـــقاءُ**

أي بمعنى نعم اللّقاء"[2]، فقد رفعت كلمة (اللقاء) رغم وقوعها بعد (إنّ)، وذلك لأنّ إنّ لا تعمل لأنّها بمعنى نعم أو أجل.

---

[1]- أبن قتيبة، المرجع السابق، ص50.

[2]- **أبو جعفر النحاس، المرجع السابق**، ج3، ص36.

والرأي الثالث ذهب إلى "أنّ الهاء هنا مضمرة، والمعنى إنّه هذان لساحران"[1]، غير أنّ هذا الرأي ضعيف عند معظم أهل النحو، لأنّه يفتقر إلى دليل مقنع، عكس الرأي الأول والثاني اللّذين لقيا ترحيبا لإقامتهما الحجة، فالقرآن نزل بلغة بعض القبائل العربية إكراما لها، وإن كان معظمه بلغة قريش، وهذا ورد عن بعض القبائل، وكذلك العرب استعملت في كلامها (إنّ) بمعنى نعم، وبالتالي لم يخرجوا في هذا **المثل عن الاستعمال الشائع في كلام العرب**.

وذهب النحاة القدامى أيضا إلى أنّه " حذف ضمير الشّأن، والتقدير: (إنه هذان لساحران)، وخبر إنّ الجملة من قوله: (هذان ساحران)، واللاّم في (لساحران)، **داخلة على خبر المبتدأ، وضعف** هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلّا في **الشعر، وبأنّ دخول اللام في الخبر شاذ**"[2]، وبالتالي لا يمكن أن تكون جملة (هذان لساحران) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، ومحلّها الإخبار، لأنّ هذا ضعيف في نظر أغلب النحويين واللغويين.

واستحسن النحويين رأي الزجّاج الذي يقول فيه: "(أنّ) قد وقعت **موقع نعم**، وأنّ اللام وقعت موقعها، وأنّ المعنى (هذان لهما ساحران)"[3]، **وإذا وقعت بمعنى** (نعم) لا تكون عاملة فيما بعدها، أي لا تنصب اسما ولا ترفع خبرا، وإنّما تكون الجملة مبتدأ وخبر، وبالتالي (هذان) مبتدأ مرفوع، و الواو تصبح في محلّها، لأنّها في بداية الجملة بعد تقدير (هما).

ويرى الزجاج أنّ ما ذهب إليه هو أحسن الأراء، ليس مدحا لنفسه، بل لأنّ النحاة استحسنوه بالفعل، لأنّ الحجة فيه قائمة أكثر، ويقول في ذلك: **"والذي عندي - والله أعلم**- وكنت عرضته على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحق بن

---

[1]- **المرجع السابق، ص37.**

[2]- أبو حيّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993،ط1، ص237.

[3]- **الزجاج، المرجع السابق، ج3، ص363.**

حماد بن زيد القاضي ، فقبلاه وذكرا أنّه أجود ما سمعاه في هذا"[1]، فهو ذكر من وصف رأيه بالجودة مستدلا بالاسم.

ويرى أنّ الرأي الأصحّ بعد هذا هو من أشار إلى كونها لعة قوم بعينهم، وذلك في قوله: "والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في تلاك ألف التثنية على هيئة واحدة، لأنّ حقّ الألف أن تدلّ على الاثنين، وكان حقها ألّا تتغيّر كما لم تتغيّر ألف رحى وعضى، ولكن كان نقلها إلى الياء في النصب والخفض أبين وأفضل في التمييز بين المرفوع والمنصوب والمجرور"[2]، فهم -كما أسلفنا- يتكلّمون عن الواحد بصيغة المثنى، ويضعون الألف دائما في الرفع والجرّ والنصب، ولا يغيّرونها بالياء.

3- جرّ ما يظهر فيه الرّفع:

ونجد ذلك في قول الله جلّى شأنه: **{ عاليهم ثِيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ}** (سورة الإنسان: 21)، هذه الآية قرئت فيها (خضر) أيضا بالرفع، ولكن قرئت بالجرّ أكثر، وأمّا من قرأها بالرفع فلأنّها عطفت على (ثياب)،وبالتالي تبعتها في الرفع، أي (ثيابٌ خضرٌ)، وهو الظاهر فيها لأنّ اللون صفة للثياب.

ويذهب الزجّاج في تحليل هذه الآية إلى أنّ " السندس هو الحرير، وقد قرئت (خضرٌ وخضرٍ)، فمن قرأ خضرٌ فهو أحسن لأنّه يكون نعتا للثياب، فلفظ الثياب لفظ الجميع، وخضر لفظهما لفظ الجمع، ون قرأ خضرٍ فهو نعت السندس، والسندس في المعنى راجع إلى الثياب"[3]، فهو يرى أنّ الرفع من الجانب النحوي أولى، خصوصا وأنّها يظهر فيها ذلك جليا، ولا يمنع أن تجرّ باعتبار أنّها قرئت بالجرّ ، مع جعلها صفة للسندس الذي هو الحرير وليس للثياب.

---

[1]- الزجاج، المرجع السابق، ص نفسها.
[2]- المرجع السابق، ص264.
[3]- المرجع السابق، ج5، ص262.

أمّا قراءة الجرّ في (خضر) فقد علّل النحويون جرّها، على أساس أنّها "خفضت لأنّها نعت لسندس"[1]، ولكن نلاحظ أنّ خضر وردت جمعا، وثياب أيضا جاءت جمعا، لهذا تبدو أنّها وصف لها، غير أنّ الدكتور تمام حسان يعلل ذلك بما يسمّيه النحاة علّة المجاورة، وذلك في قوله: " كان الدّاعي إلى جرها داعيا موسيقيا جماليا، هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية، وقد سمّاه النحاة المجاورة، وهو إعراب تدعو إليه أسباب جمالية خالصة، لا صلة بينها وبين مطالب المعنى الوظيفي"[2]، فهو يذهب إلى أنّها تبعت ما قبلها إعرابيا، لأنّها جاورتها في الموقع فقط، والغاية منه جمالية صرفة، وهو ما أعطى الآية غنّة موسيقية عذبة نتيجة جرها.

المبحث الثاني: الشاذّ في المطابقة:

1- مطابقة الفعل للفاعل المتأخّر عنه:

ومن ذلك قوله تعالى: **{وحسبوا ألا تكونَ فتنةٌ فعموا وصموا ثمّ تاب عليهم، ثمّ عمّوا وصمّوا كثيرٌ منهم والله بصيرٌ بما يعملون}** (سورة المائدة: 71)، فالقارئ للآية يتفطّن بأنّ الفعلين (صمّوا وعمّوا) وردا بصيغة الجمع، رغم ورودهما قبل الفاعل (كثير)، والعرف النحوي لا تجيز أن يطابق الفعل الفاعل الذي يتأخّر عليه، بل عليه أن يكون بصيغة الإفراد، ولو كانت صيغة الفاعل جمعا.

غير أنّ هذا ورد في كلام بعض العرب، وهو ما أدّ بالنحاة إلى القول بأنّها "وردت على لغة أكلوني البراغيث"[3]، التي تطابق الفعل للفاعل المتأخّر عنها، ونحن نعلم أنّ القرآن نزل ببعض لغات القبائل العربية تكريما لها وملاطفة أهلها، وقال الأخفش: " يجوز أن يكون هذا منها ،و استدلّ على ذلك ببيت شعري:

---

[1]- ابن الأنباري، المرجع السابق، ص484.
[2]- حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص234.
[3]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص 232.

ولكنّ ديا في أبـــــــوه وأمّـــه بحوران يعصرن السليط أقاربه"[1]

والشاهد في ذلك وضع النون في الفعل (يعصرن)، رغم تقدّمه على الفاعل (أقاربه)، ويجيز في غير القرآن نصبها.

وقد يتساءل السائل عن إعراب (كثير) خصوصا وأننا عادة نعرب الواو المتصل بالفعل واو جماعة في محلّ رفع فاعل، فهل يمكن أن يكون في الجملة فاعلان ، فحجة من قال أنّها نزلت بلغة أكلوني البراغيث، أنّ كثير "مرفوع لأنّه فاعل (عمّوا وصمّوا)، **وتجعل الواو** للجمعية لا للفاعل في هذه اللغة، وهي غير فصيحة"[2].

وذهب النحاة فيها غير هذا، ممّن لا يرون أنّها نزلت على هذه اللغة، فبعضهم "يجعل (كثيرا) مرفوع على البدل من الواو في (عمّوا وصمّوا)"[3]، وبالتالي يبقون واو الجماعة المتصلة بالفعل هي الفاعل، و(كثير) ترفع كونها بدلا منها، وقد أيّد هذا الرأي العديد من أهل اللّغة.

وقال غير هؤلاء "هي خبر لمبتدإ محذوف تقديره العمّ والصمّ كثير منهم"[4]، أي أنّ المبتدأ من أصل الفعل (عمّوا وصموا)، غير أنّ الرأي السابق أقوى منه في الحجّة، لأنّه من الصعب تقدير مبتدأ في جملة فعلية.

وما ورد من القرآن على هذا النحو قوله جلّى سلطانه: **{ وأسرُّوا النَّجوى الَّذين ظلَمُوا}** (سورة الأنبياء: 03)، حيث ورد الفعل (أسروا) بصيغة الجمع رغم تأخّر الفاعل عليه، إذ ألفنا الفعل في مثل هذا يفرد ولا يجمع، ونرى النحاة –وعلى رأسهم **الأخفش**- دائما يرجعون ذلك إلى " كونها وقعت على لغة أكلوني البراغيث"[5]، لأنّها اللغة الوحيدة التي تشذّ عن العرف النحوي، في تصريف الفعل مع فاعله.

---

[1]- **أبو جعفر النحاس، المرجع السابق**، ج2، ص 29.
[2]- **ابن الأنباري، المرجع السابق**، ج1، ص302.
[3]- المرجع السابق، ص نفسها.
[4]- **أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق**، ص232.
[5]- **المرجع السابق**، ص 45.

وهو نفسه ما يذهب إليه سيبويه في كتابه حين قال: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنّث وهي قليلة"[1]، أي أنّ الفعل يتبع ما بعده في الإفراد والجمع، كما يتبع المؤنّث الذي يليه في هذه اللغة.

وهو ما يؤدّي إلى الاجتهاد في إعراب المرفوع بعدها، فلو قيل (وأسرّ النجوى الذين ظلموا) لكان إعرابها لا يحتاج إلى كلّ هذا الاجتهاد، ولكن الآراء المقدّمة في إعراب (الذين) ليست بعيدة عن سابقتها، فقد ذهب سيبويه في إعرابه (الذين) إلى أنّها " **إنّما تجيء على البدل**، وكأنّه قال : انطلقوا فقيل له: من؟ فقال : بنو فلان "[2]، وهناك من أيّده في رأيه في قول بعضهم "**تكون بدلا من الواو الذي في الفعل (أسروا)**، وذهبوا إلى كونها رفعت على أساس أنها خبر لمبتدأ مضمر"[3]، **وباعتبار أنّ الاسم** الموصول (الذين) يبنى ولا يعرب، جعلوا فيها "إمكانية النصب على المفعولية للفعل (**أعني**)"[4]، وبالتالي تقدير الكلام (وأسرّوا النجوى أعني الذين ظلموا)، وتبقى بذلك **الواو فاعل**.

أمّا الطّاهر بن عاشور فيعلّل ذلك بأنّ "واو الجماعة عائد إلى ما عاد إليه ضمائر الغيبة الراجعة (النّاس)، وليست جملة **وأسروا النجوى عطفا على جملة** (استمعوه وهم يلعبون)، لأنّ مضمونها ليس في معنى التقييد لما يأتيهم من ذكر، والذين ظلموا بدل من واو الجماعة لزيادة تقرير أنّهم المقصود من النجوى، **ولما في** الموصول من الإيماء إلى سبب تناجيهم بما ذكر، وأنّ سبب ذلك كفرهم وظلمهم أنفسهم، وللنّداء على قبح ما هم متّصفون به"[5]، فهو يقرّ بأنّ الواو هو الفاعل، لأنّه بمنزلة الضمير العائد على جمع المذكّر الغائب، وإذا كانت الواو فاعلا، فإنّ الاسم الموصول (الذين) سيكون بدلا منها، وقد وضع الموصول بعد واو الجماعة – **في**

---

[1]- سيبويه، المرجع السابق، ج3، ص 28.
[2]- **المرجع السابق**، ص 29.
[3]- **أبو جعفر النحاس، المرجع السابق**، ج3، ص52
[4]- ينظر: المرجع السابق، ص نفسها.
[5]- الطاهر بن عاشور، **المرجع السابق**، ج17، ص13.

رأيه- **قصدا** ،وذلك لغرض معيّن هو إظهار قبح أعمال الكفّار الظّالمين، **وخصوصا** صفة التناجي التي يقومون بها.

ومن خلال الآيتين السابقتين تتجلّى قدرة الله عزّ وجلّ في تشكيل المعاني بشتّى الطرق، دون أن يضغف ذلك الأسلوب أو يفسد التركيب، رغم أنّه خرج عن **قاعدة مألوفة عند العرب**، وهي إفراد الفعل المتقدّم على الفاعل، مهما كان عدده، ولكن البحث عن المعنى الحقيقي، جعل اللّغويين يجتهدون محاولين تبيين سرّ **الجمل اللغوي في ذلك ، والمعنى المقصود الخفي من وراء ذلك**، دون المسّ بقدسية هذا **النصّ المقدّس**.

2- عدم التطابق بين العدد والمعدود:

ومنه قوله تعالى: **{ ولا تكونوا أوّل كافر به}** (**سورة البقرة**: 41)، **إذ قد** يتساءل السائل عند توقّفه في هذه الآية، عن سبب ورود كلمة (كافر) مفردة رغم أنّها مسبوقة بما يفرض عليها الجمع، وهي كلمة (أفضل).

اجتهد بعض العلماء ممّن يعزى لهم الفضل في تطوّر علم النّحو، **في شرح سبب** ورودها على هذا النحو، منهم ابن الأنباري الذي فسر ذلك بقوله: "كافر وصف لموصوف محذوف تقديره: أوّل فريق كافر، لهذا جاءت بلفظ الواحد والخطاب **جماعة**"[1]، وكثيرا ما مالت العرب إلى التقدير في الكلام إذا أشكل عليها شيء، وهي سنّة محمودة عند أهلها كلّما وجدوا صعوبة في فهم محتواها، ومن هذا الشرح نفهم أنّ ابن الأنباري يذهب إلى كون التطابق موجود، لأنّ هناك كلمة محذوفة يشير إليها سياق الكلام الذي وردت فيه، وهذه الكلمة المقدّرة بصيغة الجمع وهي (فريق)، وبالتالي تصبح (كافر) بدل المضاف إليه صفة موصوفها محذوف دلّ عليه السياق.

أمّا الفراء فلا يقدّر في ذلك اسما، بل يرى "أنّه في مذهب الفعل، ومعناه أوّل من كفر به، ولو أريد الاسم لم يجر **إلّا بالجمع، مثل قولك : لا تكونوا أوّل الرجل**

[1]- **ابن الأنباري، المرجع السابق**، ج1، ص76.

يفعلون ذلك، لا يجوز أن تقول : لا تكونوا أوّل رجل يفعل ذلك"[1]، فهو يرى أنّ **المقدّر** لابدّ أن يدلّ جمع.

ولا يذهب النحاس بعيدا عن ذلك، غير أنّه يزيد عليه، في قوله: "إنّه محمول **على المعنى**، لأنّ المعنى أوّل من كفر به، والإمالة في كافر لغة تميم، وهي حسنة لأنّه مخفوض، والرّاء بمنزلة الحرفين، وليس فيه حرف مانع، والحروف الموانع هي: الخاء، والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء"[2]، فهو يرجع ذلك للإمالة في كلمة (كافر)، وقد نظر إليها نظرة إيجابية ذلك أنّه وصفها بالحسن، لأنّها خدمت المعنى وزادته اللفظة رونقا.

ويورد لنا صاحب كتاب (النكت) رأي النحوي علي بن عيسى، الذي يذهب فيه إلى "أنّ جعل الواحد بإزّاء الجماعة إذا لم يكن فيه معنى الفعل كان قبيحا، ألا ترى أنّه يقبح : إخوتك أوّل رجل، وإنّما يحسن أخوك أوّل رجل، لأنّك ذكرت واحدا فقابلت به واحدا على معنى الجمع، ولا يجيء على ذلك القياس إذا ذكرت جميعا إلّا أن تقابل به الجميع، وقد علمنا أنّهم جعلوا لفظ الواحد في موضع الجمع للإيجاز"[3]، ومنه نفهم أن العرب تقابل الجمع بالجمع، والمفرد بالمفرد، ولا يكون العكس صحيحا، **لأنّ** القياس النحوي لا يكون فيما خالف ذلك، لهذا قدّر النحاة كلمة على صيغة الجمع **لتتناسب (واو الجماعة)** الدالّ على ضمير الجمع المخاطب (أنتم)، ويقصد بمن أجاز ربط المفرد بالجمع، أنّه ورد في لغة إحدى قبائل العرب وهي قبيلة تميم، وذلك من أجل الاختصار في الكلام فقط، ولا يكثر فيهم في غير ذلك.

بينما أبو العبّاس علّل ذلك بقوله: "الفعل هاهنا والاسم سواء، إذا قال القائل : زيد أوّل رجل جاء، بمعناه : أوّل الرجال الذين جاءوا رجلا رجلا، وكذلك إذا قال:

---

[1]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص150.
[2]- أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ص 49.
[3]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص 151.

أوّل كافر به، وأوّل مؤمن ، ومعناه أوّل الكافرين وأوّل المؤمنين، لا فصل بينهما في لغة ولا قياس، ولا فيما يتقبّله الناس"[1].

والزجّاج يقف بين الرأيين في قوله: " معنى الآية أوّل من كفر به أو لا تكونوا أوّل فريق كافر به أي: بالنبيّ صلى الله عليه وسلم، وكلا الرأيين صحيح، ويجوز هذا في فاعل ومفعول"، ويعني بذلك أنّ الصيغ المشتقّة الأخرى لا يجوز فيها الجمع بين **المعرد والجمع**.

ومن التفاسير التي علّل بها أهل اللغة والاجتهاد سبب ورود هذه الآية جامعة بين المفرد والجمع، نجد الطبري يفصّل فيها ذلك بشرح مستطرد في قوله: "إنّما هذا يجوز توحيد ما أضيف له (أفعل)، وهو خبر لجميع، **إذا كان اسما مشقّا من (فعل** ويفعل)، لأنّه يؤدّي عن المراد معه المحذوف من الكلام ، وهو من يقوم مقامه في **الأداء عن معنى** ما كان يؤدّي عنه (من) من الجمع والتأنيث، وهو في لفظ واحد، ألا ترى أنّك تقول : (ولا تكونوا أوّل من يكفر به)، فـ (من) بمعنى جميع، فهو غير متصرّف تصرّف الأسماء، للتثنية والجمع والتأنيث، فإذا أقيم الفعل المشتقّ من (فعل ويفعل) مقامه جرى وهو موحّد مجراه في الأداء عمّا كان يؤدى عنه (من) معنى الجمع والتأنيث"، [2]فهو يرى أن الآية حذفت منها (من) ويمكن تقديرها، وجاز القول: (أوّل كافر)، لأنّ من لا تتصرف في الجنس ولا العدد، فمثلا يمكننا القول : (من كفر، من يكفرون، من تكفر وغيرها)، لأنّ من ثابتة، وبما أنّ الآية في معناها جاز ذلك.

ويقرّ الطاهر بن عاشور أنّ في الآية كناية خفية المعنى، "فجمع الضمير في تكونوا مع إفراد لفظ كافر يدلّ على أنّ المراد من الكافر ريق ثبت له الكفر لا فرد واحد، فإضافة أوّل إلى كافر بيانية تفيد معنى فريق هو أوّل فرق الكافرين، والتعريض في خصوص وصف أوّل، وأمّا أصل النهي عن أن يكونوا كافرين به،

---

[1]- **المجلشعي، المرجع السابق، ص** 151.

[2]- محمد بن جرير **الطبري**، جامع البيان عن تأويل االقرآن، ج1، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، **مصر، دت،ط2، ص** 566.

ذلك مدلول اللفظ حقيقة وصريحا، والتعريض من قبل الكناية التلويحية بما فيه من خفاء الانتقال من المعنى إلى لوازمه"[1].

ومن هنا يمكن القول في هذه الآية أنّ ذلك يقبح إذا كان في الكلام المدنّس الذي هو كلام البشر لا في الكلام الرّبّاني الإلهي المقدّس عن كلّ غلط، لأنّ وروده بهذا **الشكل** أضفى مسحة جمالية رائعة زادت الأسلوب بهاء، والمعنى تدقّقا، حتّى استحسن عن وضعه بصورته الخاضعة للقياس، فالقرآن الكريم أطلق العنان لمعانيه التي لا حدود لها، ولم يجعلها أسيرة قواعد موضوعة من قبل البشر ليس لغير حفظه، فهو أصل استلهامها، ووضعها.

ولنلاحظ قول الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أيضا: **{ ثمّ استوى إلى السّماء فسواهنّ سبعَ سمواتٍ} (سورة البقرة**: 29)، إذ يلفت انتباهنا الصيغة التي وردت بها (السماء) وهي مفرد، والصيغة التي ورد بها الفعل (سوّى) حيث ألحق به الضمير (هنّ)، ليدلّ بذلك على (الجمع)، وقد قلنا فيما سبق أنّ الفعل لابدّ أن يتبع الاسم الذي قبله في الإفراد والتثنية والجمع والجنس، غير أنّه خالف الاسم الذي قبله في هذه الآية.

والقضية ليست قضية إعرابية محضة، لأنّ الإعراب في مثل هذا جلي نوعا **ما، "فالنون حرف لجمع الإناث"**[2]، وبالتالي هذا إذا كان قبلها جمع مؤنّث، والسماء في عرفنا واحدة، بل القضية قضيّة إسناد مفرد إلى ما ورد بصيغة الجمع، ويفسّر ذلك النحاس بقوله: " يجوز عندي أن يكون فسوّى منهنّ سبع سموات"[3]، غير أنّه لا يزول الإشكال بهذا، لأنّ الضمير لا يزال يعود على مفرد هو (السماء)، ولم يعط تعليلا **لذلك**.

---

[1]- الطاهر بن عاشور، **المرجع السابق، ج1، ص461**.

[2]- محمود الصافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ج1،، دار الرشيد، دمشق، بيروت، لبنان، 1995،ط3، ص91.

[3]- **أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ص42**.

وإذا ما عدنا إلى كتاب (النكت) نجده ينقل لنا بعض الاجتهادات في تفسير ذلك، منها:

- "أحدهما أنّ معنى السماء معنى الجمع وإن كان مخرجها مخرج الواحد، لأنّها على طريقة الجنس.

- والثاني: أنّ السماء جمع واحدها (سماوة)، و(سماءة)، وذكر قطرب ما لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى الجمع... وإذا كانت سماء جمع سماوة، وسماءة، كانت كمنزلة حملم وحمامة، ودجاج ودجاجة"[1]، وبهذا جعل كلمة السماء جمعا لهذا ورد الفعل بصيغة الجمع، ومع ذلك وردت (سواهن) أفضل نطقا من (سواها)، وهذا يعدّ سرّ من أسرار الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

ويذهب الزجّاج إلى أنّ السماء "لفظهما لفظ الواحد، ومعناها معنى الجمع، والدّليل على ذلك قوله: (فسوّاهن سبع سموات)، ويجوز أن تكون السماء جمعا: كما أنّ السموات جمع كأنّ واحده سملة، وسماوة وسماء الجمع"[2]، لهذا قال: (سواهنّ)، على اعتبار أنّ الفاعل جمع تأنيث، ويضيف الطبري في تفسيره، أنّ "السماء جمع واحدتها سماوة، لذلك أنّثت السماء مرّة فقيل (هذه سماء)، وذكّرت أخرى في قوله تعالى: {السماء منفطر به} (المزمّل: 18)"[3]، فالتذكير والتأنيث يدلّ على كونها جمعا وليس مفردا في ظاهره.

وهو يردّ على بعض أهل العربية الذين كانوا "يزعمون أنّ السماء واحدة، غير أنّها تدلّ على السموات، فيراد بسوّاهنّ التي ذكرت وما دلّت عليه من سائر السموات التي لم تذكر"[4]، وعلى هذا فهو يضعف هذا القول، وخصوصا بقوله: زعموا التي لا تدلّ على الثبات واليقين، بقدر ما تدلّ الترجيع والظنّ، وبالتالي هو ضعيف في نظره.

---

[1]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص130-131.
[2]- الزجّاح، المرجع السابق، ج1، ص107.
[3]- الطبري،المرجع السابق، ج1، ص436.
[4]- المرجع السابق، ص نفسها.

وأحسن الآراء ما ذهب إليه الألوسي في تفسيره (روح المعاني)، حيث يرى أنّ "الضمير للسماء إن فسّرت بالأجرام، وجاز أن يرجع إليها بناء على أنّها جمع أو مؤوّلة به، وإلّا فمبهم يفسّره ما بعده **على حدّ – نعم رجلا-** وفيه من التفخيم والتشويق والتمكين في النفس مالا يخفى"[1]، وبهذا رسم لنا الألوسي الجمال الخفي في قوله تعالى، والغموض الذي زادها فخامة في الأسلوب، وفهي إن لم تكن بالمعنى الذي ذهب إليه تبقى من المتشابه الذي يحسن السكوت عنه، لأنّه مبهم في سرّ استعماله.

3- عدم تنوين الصفة النكرة:

وفي هذا النحو نجد قوله تعالى: **{هَديًا بَالِغَ الكعبةِ}** (سورة المائدة :95)، وقوله كذلك: **{كُلّ نفس ذائقةُ الموتِ}** (سورة الأنبياء: 35)، فالقياس في النّحوي العربي أن تتبع الصفة النكرة الموصوف الذي يسبقها في التنوين، غير (بالغ) و(ذائقة) خرجتا عن المألوف، حيث وردت معرّفة بالإضافة دون تنوين.

وقد علّل سيبويه ذلك بقوله: "واعلم أنّ العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء، وينجرّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم، فصار عماه فيه الجرّ، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين من الاسم، فجرى مجرى **غُلام عبد الله** في اللفظ، لأنّه اسم وإن كان مثله في العمل"[2]، فسيبويه يرى أنّ العرب تفعل ذبك أحيانا في كلامها تفاديا للثقل وطلبا للاستخفاف، وأنّ ذلك لا يؤدّي ألى الإخلال بالمعنى، كما يجرّ الاسم بعد هذه الصفة التي حذف تنوينها.

ويرى المجاشعي أنّه "قد يحذف التنوين ومقصوده الحال والاستقبال"[3]، أي أنّه بدل أن يكون صفة لما قبله، يصبح حالا له، وهذا نفسه ما ذهب إليه النّحّاس في إعرابه عندما قال: " نصب هديا على الحال أو البيان"[4].

---

[1]- الألوسي، المرجع السابق، ج1، ص217.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 158.
[3]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص35.
[4]- أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ج2، ص32.

وفي عرض سيبويه يرى بأنّ حذف التنوين منه لا يغيّر في المعنى، ولا يعرّفه أيضا رغم إضافته، لأنّه في يبقى في معنى االنكرة، "فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين، لأنّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل هنا ترك التنوين لما دخله التنوين، ولمّا كان ذلك نكرة، وذلك أنّه لا **يجري مجرى** المضارع فيما ذكرت لك"[1]، إذن فما أصله نكرة عند سيبويه يبقى نكرة، ولو عرف لأنّه لا يخرج أصله في الموضع الذي ورد فيه، والاختلاف الوحيد بينه وبين النكرة، هو أنّه لا يعمل عمل الفعل المضارع، أي أنّ الكلمة الواردة بعد الصفة التي منعت عن التنوين لا ينصب على المفعولية، أو يرفع على الفاعلية، كما تعمل النكرة **المنونة** عمل الفعل المضارع، حيث ترفع الفاعل أو تنصب المفعول به.

وأمّا الطبري فيرى أنّ "هديا فهو مصدَّر على الحال من الهاء التي في قوله: (يحكم به)، وقوله تعالى : (بالغ الكعبة) من نعت الهدي وصفته، وإنّما جاز أن ينبعث به وهو مضاف إلى معرفة، لأنّه في معنى النكرة، وذلك أنّ معنى قوله: (بالغ الكعبة) يبلغ الكعبة، فهو إن كان مضافا فمعناه التنوين، لأنّه بمعنى الاستقبال، وهو نظير قوله: {هذا عارضٌ ممطرُنا} (سورة الأحقاف: 24)، فوصف بقوله: (ممطرنا) **(عارضا)**، لأنّ في ممطرنا معنى التنوين ، لأنّ تأويله الاستقبال، فمعناه: هذا عارض يمطرنا، فكذلك في قوله: (هديا بالغ الكعبة)"[2]، وهنا نفهم أنّها وإن أضيفت ستبقى في معنى النكرة، لهذا منعها من التنوين لا يمنعها من الوصف، لأنّها ظلّت صفة في رأي الطبري، حتّى وإن أضيفت.

وآخر رأي نعرضه في هذا هو رأي ابن **الأنباري**، الذي لا يذهب بعيدا عن رأي الطبري، باستثناء طريقة تقديمه للحجة التي برهن بها على صحّة رأيه، إذ تبدو فيه الحجّة القائمة، في قوله: "بالغ الكعبة ، صفة لهدي وهو نكرة لأنّ الإضافة فيه في نية الانفصال، لأنّ التنوين فيه مقدّر، وتقديره بالغا الكعبة"[3]، فهو يذهب إلى عدم تغيّر

---

[1]- سيبويه، المرجع السابق، ج1، ص 161.
[2]- **الطبري، المرجع السابق**، ج11، ص29-30.
[3]- **ابن الأنباري، المرجع السابق**، ج1، ص 305.

موقعها الإعرابي، لأنّ الإضافة ليست حقيقية بل يمكن فيها التنوين، وهو مقدّر يفهم عند قراءة الجملة.

4- منع الاسم المتصرّف:

وفي هذا نجد قول الله عزّ وجلّ: **{ يا أيُّها الّذين آمنُوا لا تسْألوا عن أشْيَاءَ إنْ تُبْدَ لكم تَسُؤْكم}** (سورة المائدة: 101)، والملاحظ في هذه الآية أنّ كلمة (أشياء) منعت من الصرف، لأنّها وقعت بعد حرف جرّ، ولم تجرّ بالكسرة، بل بفتحة نائبة عن الكسرة، وعادة ما يجرّ الاسم الممنوع من الصرف بها، ولكنّ لسبب معيّن، كأن يكون اسم علم أو منتهى جموع، و غيرها ممّا يمنع في النحو العربي، ولكن قد يتساءل السائل هنا عن سبب منع (أشياء) من الصرف، وللنّحاة في ذلك آراء مختلفة.

أوّل رأي نعرضه هو رأي الخليل بن أحمد وسيبويه، اللذين قالا :" أصله شيئاء على وزن (ظرفاء)، ثمّ قد مدّت الهمزة التي هي لام الفعل موضع الفاء، **وأسكنت الشين**، فقيل (أشياء)، والهمزة في آخره للتأنيث فلم ينصرف"[1]، فهم يرون بأنّها منعت من الصرف باعتبار أصلها الذي عدلت عنه، وهو (فَعْلاء)، وكذلك القلب الذي لحق بها، هذا بالإضافة إلى التحاق الهمزة التي اعتبروها همزة تأنيث.

وكما حاول سيبويه إعطاء تعليل لورودها بهذا الشكل، أيضا حاول الأخفش إخراجها من الوضع المشكل إلى الوضع المألوف بتبيين سبب منعها، على أنّه "جمع بالتخفيف، وجمعوا فَعْلا على أفعِلاء، فقالوا: أشيئاء على وزن أفعِلاء، وشبّهناه بـ (هيّن وأهوناء) و(صديق وأصدقاء)، ثمّ فعل به التخفيف، فبقي وزنه **على بعد الحذف أفعاء**"[2]، فحذف لامها بتخفيفها، و من هنا فإنّ الأخفش أيضا يبني سبب منعها من الصرف على ما كانت عليه، قبل أن يلحقها التغيير الذي هي عليه.

---

[1]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص235.

[2]- ابن الأنباري، المرجع السابق، ج1، ص 322.

وأحسن تعليل هنا نختم به هذه الآراء، ما قدّمه الطّاهر بن عاشور، في قوله: "وأشياء كلمة تدلّ على جمع (شيء)، والظاهر أنّه صيغة جمع، لأنّ زنة شيء (فَعْل)، و(فَعل) إذا كان معتلّ العين قياس جمعه (أفعال) مثل بيت وشيخ، فالجاري على متعارف التصريف أن يكون (أشياء) جمعا، وأنّ همزته الأولى مزيدة للجمع، إلّا أنّ أشياء ورد في القرآن هنا ممنوعا من الصرف، فتردّد أئمة اللغة في تأويل ذلك، وأمثل أقوالهم في ذلك قول الكسائي: " إنّه لمّا كثر استعماله في الكلام أشبه (فعلاء)، فمنعوه من الصرف لهذا الشبه، كا منعوا سراويل من الصرف، وهو مفرد لأنّه شابه صيغة **الجمع**، ممثل مصابيح"[1]، وهو يعلن في هذا أنّ أئمة النحو والتفسير يعجزون عن تفسير هذا الشاذّ، لأنّه فوق طاقتهم وحدود تفكيرهم، ويفوّضون الاجتهاد بينهم القائم على أبلغ الحجج المقدّمة، وعادة ما يتردّدوا في مثل هذه الآيات، وإن أعطي لها تفسير ما، تبقى غير محصورة ومقيّدة به تقييدا تاما، لأنّه مجرّد رأي، فالزخم الهائل الذب يزحر به القرآن من المعاني ليس قيد الحصر بقدر ما هو مطلق العنان لها.

المبحث الثالث: الشّاذّ في الرّتبة والربط:

1- تقديم الحال على عاملها:

ومن ذلك قوله تعالى: **{ ويَصْنعُ الفلكَ وكلَّمَا مَرَّ عليْه مَلأٌ من قومِهِ سَخِروا مِنْهُ}** (سورة هود: 38)، ومن المعلوم في اللغة العربية أنّ رتبة الحال وعاملها، رتبة محفوظة لا يجوز التصرّف فيها، "فالحال واجبة التّأخر عن عاملها إذا كانت جملة مربوطة بالواو، ولكنّها هنا تقدّمت عليه، والتقدير (سخروا منه وهو يصنع الفلك)، فجملة و(يصنع الفلك)، جملة فعلية في محلّ نصب حال مقدّم"[2].

---

[1]- الطاهر بن عاشور، المرجع السابق، ج7،ص 67.

[2]- حسّان تمام، خواطر في تأمل لغة القرآن ، المرجع السابق، ص112.

وقدّ الحال في هذه الآية عن عامله لغرض معيّن، وذلك من أجل لفت الانتباه إلى الحالة التي أثارت استهزاء الكفار وسخريتهم من نبيّ الله نوح عليه السلام، وكأنّ حال لسانهم يقول: " أهذا الذي يزعم أنّه نبي مرسل صار نجّارا"[1].

ومهما يكن من في هذه الآية من تقديم الحال على عاملها، إلّا أنّها لم تفسد المعنى بل ألبسته حلّة جميلة زادته بهاء في أسلوبه، فالله سبحانه تعالى لا يضع الألفاظ إلّا في محلّها، وما في القرآن من تقديم وتأخير إلّا لغاية معيّنة، قد تكون تخصيصا أو حصرا، أو غيرها.

2- زيادة واو العطف:

ومن ذلك نجد قوله سبحانه وتعالى: **{ سيقولون ثلاثة رابعُهم كلبُهم ويقولون خمسة سادسُهم كلبُهم رجْمًا بالغيْبِ ويقولون سبْعَة وثامِنُهم كلبُهم}** (سورة الكهف: 22)، فعندما نقف أمام الآية نرى أنّ الأعداد التي سبقت (وثامنهم كلبهم)، لم تعطف بالواو بينما هي عطفت، لهذا قد يتبادر السؤال إلى ذهننا ما سرّ إيراد حرف العطف هنا دون وجوده في الجمل التي سبقته؟

لم يهمل النّحاة أيّ صغيرة أو كبيرة في القرآن الكريم، فقد درسوا معظم المسائل التي أشكلت عليهم، باحثين دائما عن أسرار ورودها بشكل دون آخر، خصوصا إذا كان ممّا لم تألفه العرب، أو خرج عن القواعد التي وضعوها، ولعل التفاسير النحوية المختلفة دليل على ذلك.

وقد نقل المجاشعي رأي بعض العلماء في تفسيرها، في قوله: " قال بعضهم هي واو الثمانية، وهذا لا يعرفه النحويون، وإنّما هو من قول بعض المفسرين، ولو حذفت هذه الواو لكان جائزا، لأنّ الضمير في قوله: (ثامنهم) يربط الجملتين"[2]، إذن وجود الواو من عدمها سيّان في المعنى، ولكن ليس دائما، بل لابدّ من وجود ضمير

---

[1]- الزجاج، المرجع السابق، ص 50.
[2]- أبو الحسن المجاشعي، المرجع السابق، ص55.

يربط بين الجملة الأولى والثانية، فمثلا "رأيت زيدا وأبوه قائم، أو رأيت زيدا أبوه قائم، ولو قلت رأيت زيدا وعمرو قائم، فلا يجوز حذف الواو، لأنّه لا ضمير هاهنا يربط الجملتين"[1]، والضمير في الآية هو (هم).

وأمّا ابن الأنباري فيرى في الآية "أنّ سبعة وثامنهم كلبهم، فإنّما جاء بالواو ولم يجئ به على الصفة كالعدد قبله، لأنّ **السبعة أصل المبالغة في العدد، وقد حذفت** الواو واستدلّ بها في قوله: (وثامنهم كلبهم)، وهي مقدّرة في الجملتين المتقدّمتين"[2]، فهو يرى أنّ الواو موجودة في الجملتين السابقتين لجملة (وثامنهم) في المعنى، ولكن حذفت لدلالة الواو في الجملة الأخيرة عليه، وذلك واضح من سياق الجملة.

ويفسّر ذلك صاحب روح المعاني بقوله: "والكلام في عطفه كالكلام في عطف سابقه، أو الجملة الواقعة بعد العدد في موضع الصّفة، كالجملتين السابقتين على ما نصّ عليه الزمخشري، ولم يجعل الواو مانعة عن ذلك، بل ذكر أنّها الواو التي **تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة**"[3]، فهو يرى بأنّها موجودة في الجملتين السابقتين، ولكنّها لم تذكر لدلالة الواو في الجملة الأخيرة عليها.

ثمّ يبيّن الفائدة من وراء هذه الواو و الغرض الذي وضعت له في قوله: " وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتّصاله بها أمى ثابت مستقرّ، وهي التي أذنت هنا بأنّ قائلي ما ذكى قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظنّ كما رجم غيرهم، فهو الحقّ دون القولين السابقين"[4]، ومن هنا نفهم أنّه حصر معناها في توكيد العدد الأخير دون بقية الأخرى، لأنّه أثبت الجملة الأخيرة، ولا يتوانى في إعطاء الدليل الذي صاغ منه هذه الفكرة في قوله: "والدليل على ذلك أنّه قال تعالى: (رجما بالغيب)، كما يضيف رأي ابن العباس دليلا آخرا في قوله: حين

---

[1]- المجلشعي، المرجع السابق، ص55.
[2]- ابن الأنباري، المرجع السابق، ج2، ص 104.
[3]- الألوسي، المرجع السابق، ص242.
[4]- المرجع السابق، ص نفسها.

وقعت الواو انقطعت العدّة، أي لم يبق بعدها عدّة عادّ يلتفت إليها، وثبت أنّهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والبتات"[1]، أي أنّ العدد الذي ذكر أخيرا هو العدد الحقيقي حقّا ، أمّا بقية الأقوال فهي مجرّد ترجيح لا غير، من بعض الناس، لهذا لم توضع الواو.

وآخر رأي نعرضه في هذا النحو، هو رأي ابن الأنباري، الذي رأى في ذلك سببين هما:" أولهما أنّ دخولها وخروجها واحد، والثاني أنّ دخولها يدلّ على تمام القصّة، وانقطاع الكلام"[2]، وهو يعني بذلك أنّ الواو إذا ذكرت أو حذفت لا تغيّر من المعنى شيئا، أو ربما وجودها يشير إلى نهاية الكلام في ذلك الموضوع، لهذا وضعت في الجملة الأخيرة التي تدلّ على تمام الموضوع.

ومن خلال دراستنا في هذا الفصل الذي خصّص لاستخراج الشاذ النحوي من القرآن الكريم، الذي خرج عمّا آلفته العرب في الاستعمال ، وما جعلته قاعدة من قواعدها، نلاحظ أنه لم يجرؤ أحد من النحاة العرب تخطئة القرآن في هذا الخرق للعرف النحوي والشذوذ عنه ، ولم يوصف بالغلط ، لأنه لم يؤدّي إلى فساد المعنى، ولا الإخلال بها، بقدر ما فتح أبوابه على مصراعيها لتوارد المعاني بمختلف أنواعها، ليس هذا فقط، بل زاد الأسلوب رونقا، وأكسب المعاني غموضا لطيفا لذيذا، أدّى بهم إلى إعمال الفكر في شرحه وتعليل سبب وروده، مؤكّدين على حسنه، فهذا الشاذ المخالف للقاعدة عوّض الصحيح الخاضع لها أحسن تعويض، بل هذا الصحيح لو وضع مكان الشاذ لما كان له الجمال اللغوي الذي فرضه الشاذّ الذي خرج عن العرف النحوي المتفق عليه.

ولو وجد في كلام العرب ما خرج عن قواعدهم النحوية الموضوعة، لوصفوه بالشذوذ ورموه بالخطإ ووسموه بالغلط، وهو ذاك الفرق بين الكلام البشري المدنّس والكلام الربّاني المقدّس عن كلّ عيب أو لغو، فالقرآن نفسه تحدّى العرب على

---

[1]- الألوسي، المرجع السابق، 242.

[2]- أبو جعفر النحاس، المرجع السابق، ج2، ص398.

قول مثيل له فعجزوا عن ذلك، إذ كيف تخطئ ما عجزت عن محاكاته والإتيان بمثله في تحدّي مثير فرضه الله عز وجل في نفس هذا الذكر الحكيم، ولم يتحدّى به الإنسان فقط، بل تحدّى الجان أيضا.

وهذا التحدّي أعجز أرباب اللغة وشعراؤها ممّن عرفوا بجودة قرائحهم، حتّى اعترفوا بجودة أسلوبه، و**حسن وجزالة ألفاظه**، ودقّة معانيه، وإصابة مقاصده، ولكم في قول الوليد بن المغيرة المذكور سابقا الحجة والدليل على انبهارهم وفشلهم أمامه.

خـــاتـــمة

نشأ الدرس النحوي خدمة للقرآن الكريم، حيث استنبطت القواعد منه لحفظه، وخصوصا بعد شيوع اللحن فيه نتيجة دخول الأعاجم في الإسلام، وكثرة القراءات الناتجة عن اجتهاد بعض القراء، فحاول أهل اللغة العربية أن يضبطوا النحو العربي **في قواعد** ثابتة لا يخرجون عنها، ولا يحيدون عن سمتها.

ليس الخوف من ضياع القرآن وانتشار القراءات، هو العامل الوحيد في نشأة علم النحو، بل الإعجاز اللغوي فيه أيضا كان **عاملا** أساسيا، حيث أعجز حتى أصحاب القريحة القحة، وجهابذة اللغة حتّى اعترفوا بروعة بيانه، ودقة عباراته، وبلاغة ألفاظه، وحسن معانيه، ولعلّ اعتراف الشاعر الفذّ الذي أوتي من الفصاحة والبيان بما يميّزه عن قومه الوليد المغيرة بعلوّه وسموّه عن الكلام العادي- **رغم كفره**- وطغيانه لخير دليل على ذلك، وهو ما جعل الطاعنين فيه يبحثون عن الخطأ والهفوات في آياته، ولمّا **أعجز**هم رموه بالسحر والجنون.

وهذا ما جعل الله عزّ وجلّ يتحدّاهم في **القرآن** على أن يأتوا بكلام مشابه **للقرآن**، أو بكلام أحسن منه في قوله جلّ شأنه: **{ قل لئنْ اجتمعت الإنس والجنّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآنِ لن يأتوا بمثله ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظَهِيرا}**، وهو أكبر تحدّ لهم **مشاركة مع الجنّ** ولكنّهم عجزوا عن ذلك، وزاد استكبارهم وطغيانهم، فتحدّاهم بعشر سور في غير ذلك، وأنزل التحدّي إلى سورة واحدة منه، ومع ذلك فشلوا، وما أنتجوه لا يشبه سوى سجع الكهان الذي لا معنى له سوى الفواصل المسجوعة، **رغم جودة** قرائحهم وحسن أشعارهم، وهنا اعترفوا بإعجازه، فهو **نص صالح لكل مكان وزمان** لا يقدم ولا يبلى.

أمّا عن الشاذ النحوي في هذا النصّ الإلهي المقدّس، فلم يستطع أحد من النحاة وسمه بالخطأ أو الضعف، واكتفوا بتسميته غريب ومشكل، وحاول تفسيره ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وعدّوه من المتشابه الذي يخضع للاجتهاد، بينما وسموا كلام العرب إذا شذّ عن القاعدة بالضعف واللحن والخطأ، لأنّه عادة ما يؤدّي إلى الإخلال بالمعنى، وفساد التركيب، وذلك حتّى لا تصبح سنّة حميدة لمن بعدهم.

وفي دراستنا للشاذ النحوي في الفصل الثالث وجدنا في القرآن ماشذّ في رفع ونصب وجرّ في غير ما يظهر فيه ذلك، وما قدّم عن عامله رغم رتبته المحفوظة، وما خالف المطابقة في العدد وغيره، وما منع من التنوين رغم ظهور أنّه من المنصّرف، وغير ذلك، إلّا أنّنا اكتفينا بإبراز بعضه فقط، وليس كلّ ما ورد في القرآن الكريم.

غير أنّ استعمال هذا الشّاذّ في القرآن، لم يؤدّ إلى فساد المعنى بقدر ما جعل الآيات مفتوحة على المعاني التي لا حصر لها، فكلّما حاول النحاة ربطها في قواعد، تفلت من بين أيديهم، فهي خارجة عن نطاق التفكير البشري المحدود، والعقل يعجز لا محالة أمام قدرة خالقه، لهذا نجد أصنافا من التفسير والتأويل فيما اختلف فيه أو اتفق، كما فتح أبوابه على مصراعيها لتوارد المعاني بمختلف أنواعها، ليس هذا فقط، بل زاد الأسلوب رونقا، وأكسب المعاني غموضا لطيفا لذيذا، أدّى بهم إلى إعمال الفكر في شرحه وتعليل سبب وروده، مؤكّدين على حسنه، فهذا الشاذ المخالف للقاعدة عوّض الصحيح الخاضع لها أحسن تعويض، بل هذا الصحيح لو وضع مكان الشاذ لما كان له الجمال اللغوي الذي فرضه الشاذّ الذي خرج عن العرف النحوي المتفق عليه، وهذا جانب من جوانب الإعجاز الكثيرة فيه.

فكلمات الله لا تنتهي ومعانيه لا تحصر، وهو ما أشار إليه الله في كتابه : {قُل لو كان البَحْرُ مِدَادًا لِكلماتِ ربي، لنَفِد البحرُ قبلَ أن تنفَدَ كلماتُ ربي ولو جئنَا بمثلِه مدَدًا} [الكهف: 109]، فكلّ ما وجد في القرآن بألفاظه ومعانيه، لا يساوي شيئا أمام قدرة الله التي لا تحدّها حدود، فالبحر بشساعته، وعمق قراره، وكثرة مكنوناته، لو تحوّل حبرا لما وسع كلمات الله جلّ شأنه في علاه، بل لو كان أكبر أضعافا مضاعفة لما وسع آياته، ولا حصر ألفاظه ومعانيه، يشكّلها في أي قالب يشاء، ولا يمسها ضعف ولا لغوب.

إذن هذا جانب من جوانب الإعجاز الكثيرة التي مني بها القرآن الكريم، ففضّل بذلك على كلام البشر، رغم أنّ العرب عرفوا بأنّهم أرباب الفصاحة والبيان، ولكن شتّان بين نص إلهي معجز، ونص إذا نقده النقاد وجدوا فيه أخطاء كثيرة، فالقرآن بهذا نص متكامل، وجوانب الإعجاز فيه كثيرة، والأيّام دائما تطالعنا به، وخصوصا ما تعلّق بالإعجاز العلمي.

الملـــــــحق

سورة البقرة:

- قوله الله تعالى: { إنَّ اللهَ لايسْتحِي أن يضْربَ مثَلاً ما بَعُوضةً فما فوقها} (سورة البقرة: 26)

- قوله تعالى:{ ثمّ استوى إلى السّماء فسواهنّ سبعَ سمواتٍ} (سورة البقرة: 29)

- قوله تعالى: { ولا تَكونوا أوّل كافر به} (سورة البقرة: 41)

- قول الله تعالى: { لكنّ الرّاسخون في العلم منهم والمؤمنون يُؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمُقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الأخر أولئك سنُأتهم أجرا عظيما} (سوة النساء: 162)

- قوله تعالى: { ليس البرُّ أن تُولُّوا وجوهكم قِبلَ المشْرق والمغربِ ولكنَّ البرَّ من آمنَ بالله واليوم الآخرِ والملائكة والكتب والنبيّين وآتى المال على حبّه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسّائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والمُوفونَ بعهدِهِم إذا عاهَدوا والصَّابِرينَ في البأسَاءِ والضَّرَّاءِ} (سورة البقرة:177)

سورة المائدة:

- قول الله تعالى: { إنَّ الّذين آمنوا والّذين هَادُوا والصَّابئُون والنّصارى مَن آمنَ بالله واليوم الآخر وعمل صالِحًا فلا خَوْفَ عليهم ولا هم يَحْزنُون} (سورة المائدة: 69).

- قوله تعالى: {وحسبوا ألّا تكونَ فتنةٌ فعمُّوا وصمُّوا ثمّ تاب الله عليهم، ثمّ عمّوا وصمّوا كثيرٌ منهم والله بصيرٌ بما يعملون} (سورة المائدة: 71)

- قوله تعالى: {هَديًا بَالِغَ الكعبةِ} (سورة المائدة :95)

- قول الله عزّ وجلّ: { يا أيُّها الّذين آمنُوا لا تسْألوا عن أشْيَاءَ إنْ تُبْدَ لكم تَسُؤْكم} (سورة المائدة: 101)

سورة هود:

- قوله تعالى: { ويَصْنعُ الفلكَ وكلَّمَا مَرَّ عليْه مَلَأٌ من قومِهِ سَخِروا مِنْهُ} (سورة هود: 38)

- قوله تعالى: { أألدُ وأنا عجُوزٌ هذا بعلي شيْخًا إنّ هذا لشيءٌ عجيب} (سورة هود: 72)

سورة الكهف:

- قوله جلّ شأنه: { كَبُرَت كَلِمةً تخرُجُ من أفْواههم إنْ يقولون إلّا كذِبًا} (سورة الكهف: 05)

- قوله سبحانه وتعالى: { سيقولون ثلاثةٌ رابعُهم كلبُهم ويقولون خمسةٌ سادسُهم كلبُهم رجْمًا بالغيْبِ ويقولون سبْعَةٌ وثامِنُهم كلبُهم} (سورة الكهف: 22)،

سورة طه:

- قل تعالى: {إنّ هذان لساحران) (سورة طه: 63)

سورة الأنبياء:

- قوله جلّ سلطانه: { وأسرُّوا النَّجوى الَّذين ظَلمُوا} (سورة الأنبياء: 03)

- قوله كذلك: { كُلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ} (سورة الأنبياء: 35)

سورة الإنسان:

- قول الله جلّ شأنه: { عاليهم ثِيابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ} (سورة الإنسان: 21)،

قـــائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- إبراهيمم مصطفى، إحياء النحو، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، 1992، ط2.

3- ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات، البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، د.ط.

4- الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، مطبعة الجامعة السورية، 1957، سوريا، ط1.

5- لمّع الأدلّة في أصول النحو، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، مطبعة الجامعة السورية، 1957، سوريا، ط1.

6- ابن جني عثمان أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013،ط4، ص138.

7- ابن فضّال المجاشعي النحوي أبو الحسن علي ، النكت في القرآن، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، دار البدر، المنصورة، مصر، 2008، د.ط.

8- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه: السيّد أحمد صقر، دارالتراث، القاهرة، مصر، 1983،ط2.

9- ابن مظور جمل الدين ، معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دت، ط1.

10- أحمد قبش، الكامل في النّحو والصرف والإعراب، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1994،ط2.

11- أحمد عبد الستار عبد اللطيف، مباحث في اللغة العربية نحو صرف بلاغة قواعد الإملاء، دار النسيم والشركة العالمية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دت، د.ط.

12- أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللّغة الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، 1986،ط1.

13- الأندلسي أبو حيّان ، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ج6، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1993،ط1.

14- تمام حسان، خواطر في تأمّل لغة القرآن، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006،ط1.

15- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة ، مصر، 2004،ط4.

16- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، 2008،ط1.

17- الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: علاء الدين عطية، دار البيروني، 2006،ط2.

18- الزبيدي محمد مرتضى ، معجم تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق: محمود محمد الطناجي، التراث العربي، الكويت، 2003،ط1.

19- الزجاج إبراهيم ابن السري ، معاني القرآن وإعرابه، ج1، تحقيق: عبد الجليل شبلي، عالم الكتب، بيبوت ، لبنان، 1988،ط1.

20- الزمخشري أبو القاسم جار الله ، أساس البلاغة ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995،ط1.

21- الزوزني،شرح المعلقات العشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005،ط1.

22- سيبويه أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، دت، دط.

23- سيّد قطب، في ظلال القرآن، مج2, دار الشروق للطباعة واالنشر، بيروت، لبنان، 1985،ط11.

24- شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني،ج2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دت، دط.

25- **الشوكاني، إرشاد الفحول** إلى تحقيق الحقّ في علم الأصول، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، 2000،ط1.
26- سعد محمد غياتي، ملخص قواعد اللغة العربية، المكتبة التوفيقية، مصر، دت، دط.
27- سعيد الأفغاني، أصول النحو، كلية الآداب، دمشق، سوريا، 1963،ط1.
28- الشريف علي بن محمّد الجرجاني، كتاب التعريفات، ط1، 2010، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.
29- شهاب الدين بن إدريس القرافي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2004، دط.
30- صالح بلعيد، النّحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، دط.
31- طاهر سليمان حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية ، مصر، دت، دط.
32- **الطبري** محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل االقرآن، ج1، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، دت، ط2.
33- **عباس حسن، النحو الوافي ، أوند داش للطباعة** والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،ط1.
34- عبد الحميد مصطفى السيّد، التطبيق النحوي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003،ط2.
35- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهه البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1980، دط.
36- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، المؤسسة السعودية بالقاهرة، مصر، 1992،ط3.

37- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان، الأردن، 2002،ط1.

38- الجملة العربية والمعنى، دار الفكر للطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2007،ط1.

39- عبد الله جاد الكريم، الدرس النحوي في ق20، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2003،ط1.

40- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دراسة النهضة العربية للطباعة والنّشر ، بيروت، لبنان، 1971، ط.

41- عماد علي جمعة، قواعد اللّغة العربية، دار الفاتس للنّشر والتوزيع، الأردن، 2006،ط1.

42- علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، مصر، 2007،ط1.

43- مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، المطبعة الأميرية، ببولاق، القاهرة، مصر، 1935، العدد1، ط.

44- محمّد أحمد الصغير، القراءات الشاذّة وتوجيهها النحوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1999، ط.

45- محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، كتاب القواعد والنحو والصرف، المطبعة العصرية، صيدا، لبنان، 2007، ط.

46- محمّد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج1، السداد التونسية للنشر، تونس، 1984، ط.

46- محمّد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للنّشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2004، ط.

47- محمّد الغزالي، نحو تفسير موضوعي اسور القرآن الكريم، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2008.

48- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ط،

49- محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي ، بيروت، لبنان، 2000،ط1،

50- محمود الصافي، الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، ج1، دار الرشيد ومؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، 1995،ط3.

51- محمود مطرجي، في النحو وتطبيقاته، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000،ط1.

52- محمود نحلة، محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، كلية الآداب، السكندرية، مصر، دت،ط.

53- مختار الغوث، لغة قريش، دار المعراج للطباعة والنشر، الرياض، المملكة السعودية، 1997،ط1.

54- مناع يقطّان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2000ط3.

55- النحاس أبو جعفر ، إعراب القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2005،ط1.

56- يوسف الصيداوي، اللغة والناس: حلقات في اللغة ونحوها وصرفها، دار الفكر بدمشق، سوريا، 1996،ط1.

فهـــــــرس الموضوعـــــــك

الموضوع: **الصّفحة**:

مقدّمة.....1

تمهيد: **نشأة** الدرس النحوي القديم **وتطوّره** وعلاقته بنشأة القرآن الكريم.....6

الفصل الأول: مفهوم الشاذ، والنّحو والقرآن:.....13

المبحث الأول: مفهوم الشاذّ وتاريخه.....14

1- مفهوم الشاذّ.....14

1-1: **لغة**.....14

2-1: **اصطلاحا**.....15

2- الفرق بين الشاذ والضعيف والنادر.....15

3- **الطّرد**.....16

4- تاريخ الشذوذ اللغوي.....17

5- **أنواع الشذوذ النحوي**.....19

6- **بعض ماشذّ عن كلام العرب**.....20

المبحث الثاني: علم النحو ومصادره:.....21

1- تعريف النحو.....21

1-1: **لغة**.....22

2-1: **اصطلاحا**.....23

2- **مصادر علم النحو**:.....23

1-2: **السماع**.....23

أوّلا: القرآن الكريم.....24.

ثانيا: الحديث الشريف.....24

ثالثا: كلام العرب.....26
2-2: الإجماع.....27
3-2: القياس.....28
أولا: القياس الاستقرائي.....28
ثانيا: القياس الشكلي.....29
4-2: الاستصحاب.....29
3- موضوعاته.....30
1-3: الإعراب.....31
2-3: العوامل.....32
3-3: البناء.....34
4-3: العلل النحوية.....35
المبحث الثالث: القرآن والقراءات:.....37
1- تعريف القرآن.....37
1-1: لغة.....37
2-1: اصطلاحا.....37
2- الإعجاز اللغوي.....39
3- القراءات القرآنية.....41
الفصل الثّاني: القواعد النحوية والترخص فيها:.....45
المبحث الأول: القرائن اللفظية (القواعد النحوية).....46
1- العلامة الإعلابية.....46
1-1: تعريفها.....47

2-1: أنواع الإعراب.....47
1-2-1: الرفع.....47.
2-2-1: النصب.....50
3-2-1: الجرّ.....52
4-2-1: الجزم.....52
2- الرتبة.....53
1-2: تعريفها.....53
2-2: أقسامها.....54.
1-2-2: الرتبة المحفوظة.....54
2-2-2: الرتبة غير المحفوظة.....63
3-2: أهمّيتها.....68
3- القرائن الأخرى.....69.
1-3: الإسناد.....70
2-3: القرينة العقلية.....70.
3-3: قرينة المطابقة.....70
3- 4: قرينة الصيغة.....70
5-3: قرينة الربط والتضام والأداة.....71
المبحث الثاني: الترخّص في القواعد (الشذوذ).....72
1- الترخّص في العلامة الإعربية.....73

2- الترخص في الرتبة.....74

3 - الترخص في المطابقة ومبنى الصيغة والمطابقة.....75

4- الترخّص في الربط والتضام والأداة.....76

الفصل الثـــالث: الشـــاذ النحوي في القرآن الكريـــم.....77

المبحث الأول: الشاذّ في العلامة الإعرابية.....79

1- نصب ما يظهر فيه الرفع.....79

2- رفع ما يظهر فيه النصب.....88

3- جرّ ما يظهر فيه الرفع.....94

المبحث الثاني: الشاذّ في المطابقة.....95

1- مطابقة الفعل للفاعل المتأخر عنه.....95

2- عدم التطابق بين العدد والمعدود.....98

3- عدم تنوين الصفة.....103

4- منع الاسم المنصرف.....105

المبحث الثالث: الشّاذّ في الرّتبة والربط:.....106

1- تقديم الحال على عاملها.....106

2- زيادة واو العطف.....107

خاتمة.....111

الملاحق.....115

قائمة المصادر والمراجع.....118

فهرس الموضوعات.....124